

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية

هيام احمد حسين جفال

رسالة ماجستير

القدس _ فلسطين

1428هـ_2008 م

المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية (1973-2002)

اعداد

هيام احمد حسين جفال

بكالوريوس علوم سياسية/ جامعة القدس

المشرف د. احمد ابو دية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات العربية،
الدراسات الاقليمية/ جامعة القدس

1429هـ/2008م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الاقليمية/ الدراسات العربية

اجازة الرسالة

المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية (1973-2002)

اسم الطالب: هيام احمد حسين جفال
الرقم الجامعي: 20511414

المشرف: د. احمد ابو دية

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ / / 2008 من قبل لجنة المناقشة المدرجة
اسماؤهم وتواقيعهم:

١. رئيس لجنة المناقشة التوقيع:.....
٢. ممتحناً داخلياً التوقيع:.....
٣. ممتحناً خارجياً التوقيع:.....

القدس - فلسطين

1429هـ/2008م

الاهداء

الى شهداء فلسطين الابرار .
الى اسرى ومعتقلين فلسطين والدول العربية .
الى زوجي الحبيب احمد .
الى ابنتي الغالية ريتا .
الى امي وابي الاعزاء .
الى اخوتي الكرام .
الى اساتذتي الافاضل .
الى زملائي في العمل .
الى كل مواطن وطني وغيور على فلسطين .

هيام جفال

أقرار:

أقر أنا مقدم هذه الرسالة انها قدمت الى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة ابحاثي الخاصة باستثناء ما تم الاشارة اليه حيثما ورد، وان هذه الرسالة او اي جزء منها لم يقدم لنيل اية درجة عليا لاي جامعة او معهد.

التوقيع:.....

الاسم: هيام احمد حسين جفال

الشكر والعرفان

يسرني ان اتقدم بالشكر والعرفان الى جامعة القدس ممثلة برئيسها ا.د سري نسيبة ومختلف اقسامها كما اتقدم بالشكر لعمادة الدراسات العليا وخص بالذكر معهد الدراسات الاقليمية مسار دراسات عربية والى المشرف د. احمد ابو ديه ود. عبد الرحمن الحاج ابراهيم ود. غسان سرحان لما قدموه لي من نصائح ومنسق البرنامج والجنة.

وكل من ساهم في انجاز هذا ابحت وساعدني على الوصل الى صيغته النهائية ولكل من ساعدني على اجراء مقابلات.

هيام جفال

التعريفات:

المبادرة السياسية:

وهي التي يقوم بتقديمها شخص أو مجموعه من الاشخاص وذلك لغرض المساعدة في التوصل الى حلول للمشكلات التي تقدمت لمعالجتها المبادرة، في مختلف مجالات الحياه، اما المبادرة السياسية فهي التي يقوم بتقديمها شخص او مجموعه من الاشخاص للتوصل الى حل يرضي كافة اطراف الصراع.

القضية الفلسطينية:

برزت القضية الفلسطينية منذ عام 1917 عند صدور وعد بلفور بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وبدأت القضية في التصاعد والتعقيد بعد حرب عام 1948 واقامة اسرائيل وتهجير الشعب الفلسطيني من ارضه ليصبح مهجراً في مختلف دول العالم وبعد حرب عام 1967 قامت اسرائيل باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة واصبح الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الصهيوني.

الصراع العربي الاسرائيلي:

الصراع والتوترات السياسية والحروب العسكرية التي قامت بين اسرائيل منذ بداية تشكلها عام 1948 وبقية الدول العربية المجاورة او البعيدة عنها. ويشكل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي اساساً للصراع العربي الاسرائيلي . (الموسوعة الحرة،2007).

القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية:

وهي القرارات التي صدرت عن هيئة الامم المتحدة مثل قرار التقسيم رقم 181 في عام 1947 الذي يدعو الى تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب وتدويل القدس، وقرار 242 الذي صدر عقب حرب عام 1967 والذي يدعو الى انتهاء الاحتلال والعودة الى حدود ما قبل حرب عام 1967 وقرار 338 الذي صدر عقب حرب عام 1973 والذي يؤكد على قرار 242 وغيرها من القرارات

التي صدرت لحل الصراع العربي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية.

المبادرة العربية السعودية:

هي المبادرة التي طرحها ولي العهد السعودي الامير عبد الله عام 2002 لتسوية القضية الفلسطينية وتم تبنيها عربياً في قمة بيروت عام 2002 وتربط تطبيع العلاقات العربية مع اسرائيل بانسحابها من الارض العربية المحتلة.

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية من عام 1973م حتى عام 2002م ، فقد أعقب حرب رمضان 1973م العديد مشاريع التسوية للصراع العربي الإسرائيلي وذلك بعد أن أكد مجلس الأمن الدولي على قرار 242 بالقرار 338، كما شهد العالم العربي عقد قمة فاس التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وفي المقابل شهد عام 2002م مؤتمر بيروت الذي أقر مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود باعتبارها مبادرة عربية لتسوية القضية الفلسطينية.

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوع تسوية القضية الفلسطينية من خلال المبادرات العربية تحديداً، فهي تحاول استعراض هذه المبادرات وبيان كيفية معالجتها لقضايا الصراع، وتحديد مواقف الأطراف المختلفة منها، وعلى وجه الخصوص الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي، ومواقف الدول الكبرى.

كما تبرز أهمية الدراسة نظراً لتزايد الحديث حول المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية المقررة في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002م وبروز إمكانية أن تلعب هذه المبادرة دوراً مهماً في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد مرور وقت طويل من المحادثات والمبادرات العربية والدولية التي لم تجد لها قبولاً خاصة من قبل إسرائيل.

وتعتمد الدراسة المنهج التاريخي حيث سيتم دراسة المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1973م واستخلاص المواقف الدولية من هذه المبادرات من خلال تحليل الوثائق التاريخية في هذا المجال، كذلك ستعتمد الدراسة الأسلوب المقارن في تناولها لهذه المبادرات.

وتتألف الدراسة من أربعة فصول، يتناول الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها، ويتناول الفصل الثاني الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والتدخل الدولي فيه، أما الفصل الثالث، فيتناول أهم المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية من عام 1973م حتى عام 2002م، أما الفصل الرابع، فيتناول المبادرة العربية (السعودية) التي طرحها الأمير عبد الله عام 2002.

ووصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن المبادرات العربية للسلام كانت فردية، وإن ما تتضمنه من مواقف حول قضايا الصراع الأساسية كانت متشابهة، وكان الخلاف في الشخوص والجهات التي تقدمت بها، وإن سبب ضعف هذه المبادرات يعود إلى عدم الإصرار

والمتابعة لها من قبل الدول العربية والتعنت الإسرائيلي في موافقه عليها، اما بالنسبة للمبادرة العربية السعودية التي طرحها الأمير عبد الله فان مصدر قوتها يكمن في تبنيها في قمة عربية ووجود اجماع عليها، ومازالت المبادرة العربية الوحيدة المطروحة حتى تاريخه على الساحه.

من جهة اخرى شكلت المواقف الأمريكية المؤيد للموقف الإسرائيلي تجاه مبادرات السلام العربية عائقاً امام نجاح هذه المبادرات او الاخذ بها، بل ان تدخل الولايات المتحدة الامريكية، في كثير من الاحيان، ادى الى افرار هذه المبادرات من مضمونها، فقد سعت الولايات المتحدة واسرائيل لفرض وقائع على الارض لاستباق اي مفاوضات سلام بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي كان اخرها (وعد بوش) الذي يلغي حق العودة للاجئين والعودة لحدود عام 1967 ويبقى الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية بغض النظر عن نتائج المفاوضات.

أما التوصيات التي خرجت بها الدراسة، فهي ضرورة تمسك القيادة الفلسطينية بالثوابت الوطنية والاصرار على المبادرة العربية، وعدم التنازل عن اي بند من بنودها باعتبارها الحد الأدنى المقبول للحقوق الفلسطينية، وعدم الدخول في مفاوضات على اسس مخالفة لما تتضمنه المبادرة العربية للسلام او القبول بمشاريع تسوية مؤقتة تؤجل قضايا الصراع الاساسية تمهيداً لفرض وقائع جديدة على الارض وتصفية هذه القضايا.

Abstract:

This study focused on the Arab political initiatives concerning the Arab Israel since 1973-2002.

After that war of Ramadan 1973, different projects concerning setting the Arab Israel: conflict were presented especially the international security resolution 338 that confirmed the former resolution 242 after that the Arab world witnessed fas summit in which PLD has been recognized as the only representative of the Palestinian people. And finally in 2002 the Arab summit conference was held in Beirut, and the Arab states have accepted the initiative of the Saudi prince Abdullah Bin Abedalaziz Al Saud to be as later known the Arab imitative for settling the Palestinian issue.

The study reveals the recent increasing debate about the Arab initiatives that has been affirmed in the arab summit conference in berut in 2002, and the reasonable potential for this initiative to ply a crucial role in finding a reconciliation for the Arab – Israeli conflict especially after the failure of all efforts to put an end to this conflict.

To resaech used the historical approach in which in all Arab initiatives will be studied since 1973, and the international community standings behind these initiatives through analyzing a related historical documents. The study uses the comparative method as well in discussing these initiatives.

The study is composed of four sections. The first part focused on the background and its importance. The second is about the Palestinian Israel conflict and the international interference the third part is about the must important Arab initiatives concerning the Palestinian issue since 1973 to 2002. while the last section is about the last initiative that has been presented by the Saudi prince abd ullah in 2002.

The conclusion of the study implies that all Arab peace initiatives were almost similar, and the only difference were in the individuals or the persons who present such an initiatives the weakness of these initiatives was the lack of inestance and pursuance form the Arab states on one hard and the Israeli rejection one the other hard.

From the other side, the American attitudes that support the Israelis position twords the Arab peace initiatives, have put on obslicles in the way of success for these initiatives, have put on obslicles in the way of success for these initatives, American and most of time the American

interference contributed to weaken these initiative. Israel and United States strove to impose new facts before only peace talks between Israel and the Palestinian people and the last example was the promise of bush that cancels the right of Palestinian refugees of returning back home and leans the major settlements in the west band regardless to the results of the negotiations.

The study recommends the Palestinian leadership to hang on to the Palestinian national rights and to insisting on the Arab ileac inactive and never give up any of its items not negotiations an any basis that contradict what the Arab peace initiative implies, and never accept any temporary reconcitaion projects that postpone the Loa sic conflict issues.

1. الفصل الاول

الخلفية الدراسية وأهميتها:

1.1. المقدمة:

نشأت دولة إسرائيل في عام 1948م على انقاض أرض وحقوق الشعب الفلسطيني، وبمشاركة بريطانية، ومباركة دولية ومنذ ذلك الوقت تصاعد الصراع الاسرائيلي الفلسطيني وبرزت القضية الفلسطينية بخصوصيتها الاقليمية والدولية وصولاً الى حرب عام 1967 وهزيمة العرب، وتحول الصراع الى صراع عربي إسرائيلي مما ادى الى ازدياد القضية الفلسطينية تعقيداً، وطرحت العديد من المبادرات الدولية لتسوية القضية الفلسطينية كما صدرت عدة قرارات دولية منها قرار 242 الذي تم تكيده بقرار 338 من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكانت هذه القرارات تلاقي صعوبة في تنفيذها بسبب التعنت الإسرائيلي وظلت هذه الحلول الدولية دون نتيجة الى أن وقعت حرب عام 1973م وبعد هذا التاريخ اخذ العرب يتجهون الى تبني حلول من قبلهم كمقترحات لتسوية القضية الفلسطينية وتقديمها الى العالم، إما بصورة فردية من قبل دول بمفردها، أو بشكل جماعي ومن خلال جامعة الدول العربية، وهذا ما سيتم نقاشه في هذه الدراسة من خلال الوقوف على ابرز هذه المبادرات خلال الفترة (1973-2002م).

1.2.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في البحث في المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية تحديداً، وذلك من حيث الجهات التي تقدمت بها أو من حيث مضمونها، والحلول التي تتضمنها لقضايا الصراع الأساسية (اللاجئين، الاستيطان، والحدود، والكيان الفلسطيني، القدس)، والمواقف المختلفة منها، وبخاصة موقف طرفي الصراع الفلسطيني والاسرائيلي، والاسباب التي حالت دون نجاح أي من هذه المبادرات في ان تشكل اساساً لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، كما تبحث في مضمون المبادرة

العربية للسلام، والظروف التي قادت لطرح هذه المبادرة وفرصتها في النجاح بان تصبح أساساً لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والصراع العربي الإسرائيلي.

2. 1.3 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوع تسوية القضية الفلسطينية من خلال المبادرات العربية، فهي تحاول استعراض هذه المبادرات وبيان كيفية معالجتها لقضايا الصراع، وتحديد مواقف الأطراف المختلفة منها، وعلى وجه الخصوص الموقف الفلسطيني، والموقف الإسرائيلي، ومواقف الدول الكبرى.

كما تبرز أهمية الدراسة نظراً لتزايد الحديث حول المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية التي تم تبنيها في مؤتمر القمة العربية في بيروت 2002م، وبروز إمكانية أن تلعب هذه المبادرة دوراً مهماً في تسوية الصراع مع إسرائيل بعد مرور وقت طويل من المحادثات والمبادرات العربية والدولية التي لم تجد لها قبولاً خاصة من قبل إسرائيل.

3. 1.4 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

1. التعرف بما طرحه العرب من مبادرات لتسوية القضية الفلسطينية وذلك منذ عام 1973م، وحتى المبادرة العربية الأخيرة في عام 2002م.
2. تحديد مواقف الأطراف المختلفة من هذه المبادرات.
3. التعرف على كيفية معالجة هذه المبادرات لقضايا الصراع الأساسية.
4. البحث في اسباب فشل هذه المبادرات في تسوية الصراع.
5. التعرف على امكانيات نجاح المبادرة العربية المقرة في قمة بيروت 2002 في تسوية القضية الفلسطينية.

4. 1.5 أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للاجابة على سؤال رئيسي، وهو (ما هي المبادرات العربية التي طرحت لتسوية القضية الفلسطينية من عام 1973م وحتى 2002م؟) كما تسعى للاجابة على عدد من الاسئلة الفرعية الاخرى وهي:

1. ما هي مواقف الأطراف المعنية من المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية منها؟ ما هي التطورات التي شهدتها هذه المبادرات من حيث معالجتها لقضايا الصراع الأساسية؟
2. ما هي نقاط الضعف والقوة في المبادرات العربية التي طرحت لتسوية القضية الفلسطينية؟ ما هي أسباب فشل هذه المبادرات في تسوية القضية الفلسطينية؟
3. ما هو أبرز ميزات المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية التي اقرها مؤتمر القمة العربي في بيروت عام 2002م؟
4. ما هي الظروف التي دفعت الأقطار العربية لتبني مبادرة موحدة لتسوية القضية الفلسطينية؟
5. ما هو مستقبل المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية؟

5. 1.6. فرضيات الدراسة:

تتعلق الدراسة من عدد من الفرضيات هي:

1. ان المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية كانت مبادرات فردية، وفي إطار الصراع بين محاور مختلفة في العالم العربي، وان المبادرة العربية للسلام هي اول مبادرة عربية جماعية للتسوية مع اسرائيل تعتمد في مؤتمر قمة عربية.
2. ان ما تضمنته المبادرات العربية لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي من مواقف حول قضايا الصراع الاساسية كانت متشابهة، والخلاف فيما بينها كان شكلياً فقط ويتعلق بالأطراف المقدمة لها.
3. ان ضعف المبادرات العربية لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وعدم الأخذ بها يعود الى تقديمها من قبل أطراف معينة في العالم العربي، وليس باسم الدول العربية معاً.
4. ان مصدر القوة التي تتمتع بها مبادرة السلام العربية عام 2002م هو الإجماع العربي حولها.
5. ان مبادرة السلام العربية التي اقرتها قمة بيروت عام 2002م ستشكل أساساً لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي خلال المرحلة المقبلة.

6. 1.7. التحديد المكاني والزمني:

تتناول الدراسة المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية من عام 1973 وحتى عام 2002، فقد اعقب حرب رمضان 1973 طرح عدد من مشاريع التسوية للصراع العربي الاسرائيلي وذلك بعد ان اكد مجلس الامن على قرار 242 بالقرار 338، كما شهد العالم عقد قمة فاس التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وفي المقابل شهد عام 2002 مؤتمر قمة

بيروت الذي تبني مبادرة الامير عبد الله بن عبد العزيز ال سعود باعتبارها مبادرة عربية لتسوية القضية الفلسطينية.

2. الفصل الثاني

2.1 الاطار النظري والادبيات السابقة:

2.2.1 اطار نظري: الصراعات والنزعات الدولية وآليات تسويتها:

تتعد نظريات ومناهج الدراسة للعلاقات بين الدول بما تحويه من تفاصيل وجزيئات ما بين حالتي السلم والحرب وما بينهما من تشوهات قد تعكر صفو العلاقات بين اطراف المجتمع الدولي الناتجة عن تعارض المصالح بين هذه الاطراف فكل دولة تسعى لتحقيق مصالحها القومية واهدافها الوطنية فالمحافظة على سلامة اراضيها وحفظ امنها والوصول الى الاسواق والشهرة مما يستدعي ذلك انشاء تحالفات واسقاط دول وحكومات او احداث تغييرات في بعض القواعد الناظمة للعلاقات بين الدول

2.2.1.1 مفهوم الصراع والنزاع في العلاقات الدولية:

تقع الصراعات والنزاعات بين الدول، كما تقع بين الأفراد، فالعلاقات الدولية ليست دائماً مستقرة وهادئة، وإنما هي علاقات بين السلام والحرب (ابو عامر، 2004، ص 203). وقد يخلط البعض بين مفهومي الصراع والنزاع- في الكتابات السياسية، وأحياناً عند عدد من المتخصصين بالعلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية ويكاد يتلاشى الفارق بينهما في غمرة الحوادث الدولية المتعاقبة. لتتداخل مع مفاهيم اخرى كالازمة والتوتر والحرب، لذا ستعمد الدراسة فيما يلي لتحديد ومناقشة هذه المفاهيم بشيء من الایجاز.

الازمة:

عرف الانسان منذ بداية وجوده على سطح الارض اشكالا من الصراع والتناقض، سواء اكان هذا الصراع بينه وبين بيئته المحيطة او بينه وبين ابناء جنسه، وكان مطالب دوماً بمجابهة هذه التحديات، والخروج منها بما يحقق مصلحته واستمراره، ثم اصبح مطالباً بما يحقق مصلحة اسرته ثم قبيليته

فبلاده، وهذا كله ما أصبح يعرف اليوم بالازمة.
والازمة اصطلاحاً تعني الشد والضييق. (ابن منظور، 1997، ص 135) وبالتالي فهي الخروج عن
المالوف والاستقرار في الحياة.

التوتر:

التوتر هو مسبب أي مؤثر خارجي او داخلي يحث وينشط ويزيد من مستوى اليقظة عند الفرد
(السمان، 2008) فهو بالتالي الخروج عن حالة الاستقرار والهدوء التي يعيشها الفرد والمجتمع. والتوتر
في العلاقات الدولية يعني الخوف والقلق الذي يحدث في العالم نتيجة تهديده بالخطر وعدم السلم.

• النزاع الدولي:

المقصود بالنزاع الدولي هو الوضع الدولي الناشئ عن اصطدام بين دولتين او اكثر او تعارض
مصالحهما حول موضوع او مسألة ما، وبدت هذه الامور للوهلة الاولى متناقضة بينهما ولكن في
حالة التقارب بين الطرفين يمكن معالجة هذا الخلاف وحله حلاً سلمياً بالطرق الودية والدبلوماسية
(الشاعري، 2006، ص 21).

• الصراع الدولي:

الصراع ظاهرة انسانية تنشأ عن تعارض المصالح او رغبة طرفين او اكثر في القيام باعمال
متعارضة فيما بينهما (عودة، 2008) فالصراع ليس مقتصرًا على الافراد فهو من اقدم واهم
الظواهر في المجتمع الدولي المعاصر.

• الحرب:

على الرغم من ان الكثير من الموثيق الدولية تحظر اللجوء الى القوة المسلحة في العلاقات بين
الدول وتتنظر اليه على انه عمل غير مقبول الا ان ظاهرة الاعتماد على القوة المسلحة عادة في
السياسيات الخارجية للدول، وهي ظاهرة قائمة ومستمرة وتشكل الحرب الحل الاخير عندما تلجاء
الاطراف المتصارعة الى حسم تناقضاتها المتجددة بالاداة العسكرية بعد ان تعجز عن حلها
بالوسائل السلمية (مقلد، 1993، ص 224).

2.2.1.2 المنطلقات النظرية لفهم اسباب الصراعات والنزعات الدولية:

ان اغلب النزعات او الصراعات الدولية تنتج من البيئة الدولية المحيطة بها والمتغيرات المؤثرة بها

ويمكن رد اسباب الصراع في العلاقات بين الدول الى ما يلي:

• المدخل السيكولوجي:

يحتل المدخل السيكولوجي مكانه بارزة في مختلف الدراسات التي تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية، وتتركز التفسيرات السيكولوجية لهذه الظاهرة في ثلاث اتجاهات: أ. الاتجاه الذي يربط بين النزاع والعدوان وبين الطبيعة الانسانية نفسها أي الطبيعة الانسانية المتسلطة وحب السيطرة والانانية التي بدورها تلعب دوراً كبيراً في نشوب الحروب بين الدول.

ب. نظرية الاخفاق او الاحباط:

والتي تعود الى الشعور بالاحباط نتيجة الفشل في تنفيذ الخطط القومية للدولة وقد يكون هذا الاحباط عامل رئيسي وراء الصراعات بين الدول (مقلد، 1993، ص 225).

ج. نظرية الشخصية القومية:

وتبني هذه النظرية على الاعتقاد في وجود ما يطلق عليه بالطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة التي تشكل في تصورها القوة المحركة للصراعات والحروب الدولية.

• المدخل الايدلوجي:

ترى ان الصراع يعود الى التناقضات الايدلوجية بين الدول والتي تعكس بدورها دوراً كبيراً ومهم في تكوين حالة الصراع بين الدول، فحالة التضاد بين الاشتراكية الماركسية وبين الراسمالية تحتم حالة الصراع بين الطرفين وعلى ما تمثله من افكار والمبدأ العامة في الحياة.

• مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة الواقعية:

بحسب هذا المدخل فان القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية ومن ثم التحدي الذي يواجهه الدول، في تنفيذ سياستها الخارجية هو كيف تصل الى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصلحتها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل (مقلد، 1993، ص 228).

• مدخل سباق التسلح:

ويعود ذلك الى الثورة التكنولوجية في ميدان انتاج صنع الاسلحة وما يترتب عليها من تغيير في النظم الدولية، كما يعود الى التفوق في التسلح، وينتج ذلك في طبيعة الميل لاستعراض القوة وسباق التسلح والذي يقوم في طبيعته على السرية كذلك الضغوط الاقتصادية المرافقة لسباق التسلح كل ذلك يزيد من عمليات النزاع والصراع بين الدول.

• مدخل طبيعة النظام الدولي:

ويعود ذلك الى طبيعة النظام الدولي السائد والتمثيل بوجود الدول ذات السيادة القومية وبسبب انعدام القانون الدولي الالزامي للدول الاعضاء في المجتمع الدولي، حيث ان كل دولة هي الحكم النهائي لنظامها وهي المقرر الاول لطموحاتها فان وجود الحرب والصراعات يصبح امراً حتمياً.

• المدخل الجيوبوليتيكي:

يعتمد هذا المدخل على مبدأ ان الحدود مناطق مائعة لا ثبات فيها وانها قابلة للزحزحة في صالح الدول الاكبر قوة وان الحدود كثيراً ما تؤدي الى قيام الحروب الدولية فاذا ما نظر للحدود انها نهائية فانها تكون بذلك عائقاً امام نمو الدولة.

• المدخل السياسي:

ويعود ذلك الى التكتلات والتحالفات السياسية المتصارعة في العام فهي الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها سياسيات توازن القوى والتي تاتي على راس العوامل التي تدفع الى الحرب.

• طبيعة النظام السياسي الداخلي:

فأنظمة الحكم الشمولية، بحكم عقيدتها واهدافها، والاساليب التي تنتهجها تعتبر المصدر الرئيسي الذي يكمن وراء تزايد حدة ونطاق الصراعات في المجتمع الدولي. ووفقاً لهذا المدخل فإن مؤسسات الدولة وانظمتها الاقتصادية قد تكون احياناً سبباً للصراع. فكثير ما تلجأ الدولة للحرب والصراع، لفرض عقيدتها السياسية أو نظامها الاقتصادي على مجتمعات اخرى. كما ان الدولة التي تواجه صراعات ومشاكل سياسية داخلية كثيراً ما تلجأ للحروب، والتي عن طريقها تخلق متنافساً للصراعات الداخلية، وتوجد من خلالها الوحدة الوطنية ولحمه المجتمع المحلي للدولة.

أ. نظرية المحور الصناعي العسكري: وتمثل جماعة أصحاب المصالح، رجال الصناعة والعسكريين وسطوة هذه النخبة تكاد تكون عامة وشاملة، أو تمتد إلى كافة القرارات، التي يمكن وصفها بأنها هامة وحيوية، وعلى الأخص، في أمور الرخاء والكساد والحرب والسلام.

ب. النظرية الليبرالية: التي ترى في احد اتجاهاتها أن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي، سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين فيما يرى اتجاه آخر (ينسب للرئيس الأمريكي وودرو

ويلسون) أن انتشار الديمقراطية يعتبر مفتاحاً للسلام العالمي مستنداً في ذلك، أن الدول الديمقراطية أكثر ميلاً للسلام من الدول التسلطية، وهناك اتجاه ثالث وهو الأحدث، يرى أن المؤسسات الدولية مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد للتغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق تشجيعها على ترك المصالح الأمنية لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم (الكيلاي، ص 571).

2.2.2 وسائل حل وتسوية النزاعات والصراعات الدولية:

وسائل حل النزاعات الدولية:

هناك عدة طرق سياسية ودبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية ومن أهم هذه الوسائل وأكثرها انتشاراً ما يلي:

المفاوضات:

تعني قيام الأطراف البشرية المتعددة التكوينات، بالحوار، والتشاور، والنقاش، والتباحث، كخطوة لتحقيق الاتفاق حول القضايا الخاصة بهم، وذات الصلة بمصالحهم المشتركة. وتعد المفاوضات الدبلوماسية المباشرة، من أقدم وسائل تسوية المنازعات الدولية وأكثرها انتشاراً. فالمفاوضات لتحقيق المصالح القومية وتعزيزها بالوسائل السلمية، ضرورية جداً، في حالة اختلاف الأهداف والمصالح بين دولتين أو أكثر. فهي الأداة الأساسية للوصول إلى تسوية الخلافات والتوفيق بين مصالح الأطراف، التي تختلف مصالحها (قشي، 1999، ص 15).

• المساعي الحميدة:

إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، ولم تؤد المفاوضات إلى تسوية النزاع، فإن طرفاً ثالثاً قد يتدخل، ويكون هذا التدخل إما بمبادرة منه، أو بطلب من الأطراف أو أحدهم، من أجل تهيئة المناخ الملائم، لإجراء المفاوضات.

فالمساعي الحميدة: تكون من خلال عرض طرف ثالث، خدماته من أجل التعجيل بتسهيل الاتصالات بين المتنازعين، ويكون ذلك من خلال ممارسة التفاوض، على أنه من الملاحظ أن هذا الطرف، غير مفوض لاقتراح حل. ولا يشترك في المفاوضات بصورة مباشرة، ويسمح له بالعمل كقناة اتصال بين الأطراف المتنازعة- بتمرير الرسائل- وقد يقترح أماكن الجلسات ويحث المتنازعين لبدء مناقشات رسمية، وقد تهدف المساعي الحميدة إلى وضع حد لحرب قائمة فعلاً بين بعض الدول.

• لجان التحقيق:

قد يحدث أن يكون أساس النزاع خلاف على وقائع معينة، إذا ما فصل في صحتها أمكن بعد ذلك تسوية النزاع ودياً. وفي هذه الحالة يحسن بالدولتين المتنازعتين أن يحيلوا موضوع النزاع على التحقيق، لإيضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها. حتى تكون المناقشة فيما يتبع لحل النزاع مستندة إلى أساس من الوقائع الصحية الثابتة. ومهمة لجان التحقيق، تحديد حقائق النزاع، بواسطة وسائل التحقيق غير المتحيزة، بمعنى تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع قائم بين دولتين، دون أن يكون ذلك مشفوعاً بإبداء ملاحظات، يمكن أن تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسؤولية قيام النزاع، بل تكون مهمتها قاصرة على جمع الحقائق، ووضعها تحت تصرف الطرفين، كي يتصرفا على ضوءها في اتخاذ القرار، إما بالدخول في مفاوضات مباشرة بقصد حل النزاع، أو إقرار عرضه على التحكيم الدولي، كما أن التقرير الذي قد تخلص له لجنة التحقيق، ليس له أي صفة إلزامية لطرفي النزاع، لذا يكون هدف لجان التحقيق، تحديد الحقائق، من أجل أن تستند إليها الأطراف في تسوية النزاع القائم بينهما. على أنه قد ينص أحياناً في بعض الاتفاقيات المتعددة الأطراف على تشكيل لجان التحقيق هذه، وتكون سلطتها مقبولة مقدماً من الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات.

• التوفيق:

يعتبر التوفيق إجراء حديثاً من إجراءات التسوية السلمية للمنازعات الدولية وعادة ما تتولاها لجنة يطغى على تشكيلها العنصر الحيادي كأن تتشكل اللجنة من خمسة أعضاء يعين كل طرف منهم عضواً ويعين الثلاثة الباقون باتفاق الطرفين من رعايا دول أخرى. ان عملية التوفيق هي الجوهر الرسمي للطرق الدبلوماسية والسياسية ولتسوية الصراعات الدولية، وتستخدم على الخصوص في النزاعات السياسية الخطرة، هدفها دائماً تحقيق السلام، بإيجاد حل وسط، لقد استخدمت الأمم المتحدة العديد من لجان التوفيق منذ عام 1945م كلجنة التوفيق الخاصة بفلسطين (قشي، 1999، ص25).

• التحكيم والمحاكم الدولية " الإجراء القضائي " :

يلتقي الإجراء القضائي بالإجراءات السابقة بموافقة ورهن طرفي النزاع باللجوء إليه. فيما يختلف عنهما بكونه ملزم للطرفين، بما تؤول إليه المحاكمة، سواء بالتحكيم أو القضاء الدولي، فالتحكيم والقضاء الدولي، يستند إلى القانون الدولي في تسوية ما قد يعرض عليه من منازعات دولية، فكلاهما يتوج بحكم نهائي يكون غير قابل للاستئناف. فهو ملزم لأطراف النزاع، فالحكم يصدره في الحالتين طرف ثالث حيادي (قشي، 1999، ص36-37).

2.2.3 إنهاء الصراعات:

في ضوء ما سبق يمكن تحديد طرق إنهاء الصراع بما يلي:

• التجنب أو الانسحاب الإرادي:

عندما يدرك طرفا الصراع المواقف، المصالح، الأهداف والقيم المتعارضة، فإن أمر الحلول الممكنة لطرف أو للطرفين بالانسحاب، ومن وضع المساومة أو إيقاف الأعمال التي سببت التعارض، باستجابة الطرف الثاني، فالدولة مثلاً عندما تبادر باقتراح مع جارتها لعمل تسويات حدودية معينة في مصلحتها، وأن الطرف الثاني يصر على إبقاء الحال الراهن، فإن البادئ في الغالب لا يرغب بإيجاد علاقة سيئة يؤدي على سحبه الطلب والاقتراح، وبالتالي يتم تجنب حدوث صراع بين الدولتين.

• الإخضاع بالقوة:

أي سحق العدو باستخدام القوة، وحتى انتهاء الصراع بالإخضاع بالعنف، وقد يتضمن بعض الاتفاقات والمساومة بين المتخاصمين، فإنه أحياناً يعمل من جانب واحد لتحقيق السلام حتى تحت شروط الاستسلام غير المشروط، وقد ينتهي الصراع أيضاً إذا كان الجانب الرابع يقدم شروط سلام نسبية.

• الردع الفعال:

إن المعيار المستخدم للتمييز بين التدمير أو الردع هو تنفيذ التهديد، باستخدام القوة العسكرية، أو عدم تنفيذه. فالردع قد يكون بغير طريق القوة، وإنما باستخدام جيد للحرب النفسية، يجعل الخصم يحجم عن الدخول في أي معركة أو أي استخدام للقوة العسكرية.

• التسوية (الحلول الوسطى):

وهي تراجع الطرفين جزئياً عن بعض أهدافهما الأولية، أو مواقفهما ومطالبهما. وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون حجم التراجع بنفس الحجم لكل الأطراف. وإنما تستلزم بعض التصحيح للمواقف الأولية لكل الأطراف، فالمسألة الجوهرية لترتيب التسوية هي جعل الطرفين يدركان بأن ثمن استمرار الصراع أعلى في التكلفة والنتائج. والمتطلب الأساسي من أجل تحقيق التسوية هو الجمود العسكرية، أي إيقاف الأعمال العسكري وجعل الأطراف غير راغبين في الاستيلاء أو تدمير قوة الخصم، ومن ثم إجراء التسوية بالطرق الدبلوماسية.

2.3 استعراض الادبيات

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الصراع العربي الاسرائيلي ومشارع تسوية هذا الصراع ومنها على سبيل المثال:

2.3.1: دراسة بعنوان الفكر السياسي الفلسطيني للباحث عيسى ابو زهيره:

تناولت هذه الدراسة الفكر السياسي الفلسطيني في الفترة من عام 1967-1993، كان الفكر السياسي الفلسطيني محصوراً في التحرير الكامل ورفض انصاف الحلول، فحتى هزيمة حزيران 1967 ظل الشعب الفلسطيني يرفض انصاف الحلول واي شكل من اشكال التسوية وكان يفضل الحلول العسكرية على التسوية السياسية الى ان تسلمت حركة فتح قيادة منظمة التحرير وباتت تطمح الى قيادة الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية وكما اسهمت هزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران في هذا التوجه حيث رأت بعض الفصائل الفلسطينية ان المفاوضات مع اسرائيل امر لا مفر منه خاصة بعد أقرار عدد من الدول العربية بوجود اسرائيل وبدأت بطرح الحلول المرحلية مثل طرح اقامة سلطة وطنية عام 1974 وقبلت الدول العربية قرار 242 واصبح هناك اعتراف صريح بوجود اسرائيل في المنطقة ضمن حدود 1967 وبعد ذلك تلاحقت المشاريع العربية السلمية مثل المبادرة السعودية عام 1981-1982. ويرى الباحث انه وعلى مدى فترة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي كانت الولايات المتحدة الامريكية تعارض معظم القرارات ومبادرات التسوية للقضية الفلسطينية، كما يبين الباحث ان العوامل الاقليمية كان لها تأثير سلبي على القضية الفلسطينية كحرب الخليج الاولى والثانية والضعف العربي لصالح اسرائيل. واستعرض الباحث الدور المصري في حل الصراع واثار الى مبادرة السادات لتسوية القضية الفلسطينية كما أشار الى الدور الاردني في المشاركة في مؤتمر مدريد، وعلى الصعيد العربي اشار الى القمتين العربيتين في عامي 1987 و1988 الداعمه للمسيره السلمية. وقد توصل الباحث الى نتيجة مفادها ان الكيان الإسرائيلي يعتبر من أكثر الأطراف اهمية في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي واكثرها استفادة من التحولات التي طرأت في النظام الدولي، فقد أصبح للكيان الإسرائيلي علاقات دبلوماسية على كافة المستويات مع ومعظم دول العالم تقريبا بما فيها الاتحاد السوفيتي السابق والصين.

2.3.2: دراسة بعنوان (مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985) للباحث منير الهور:

يتناول الكاتب في بداية كتابه كيفية نشأة الصهيونية كفكر وعقيدة وكيف تميزت في ايديولوجيتها السياسية كحركة استعمارية وقيامها بعملية اجلاء شعب عن ارضه ليحل مكانه شعب اخر يصبح صاحب الارض والقرار.

ويركز الكاتب في هذه الدراسة على الاطماع الصهيونية ومخططاتها التوسعية عبر مراحل الصراع المختلفة والعوامل النفسية والسياسية التي حكمتها ومكنتها من تحقيق حلمها بما سمي "بالوطن القومي" وبدعم دولي. ويشير الكاتب الى القوى السياسية الدولية الفاعلة في الصراع العربي الاسرائيلي التي طرحت العديد من الحلول والمشاريع الدولية والاقليمية لتسوية الصراع عبر المراحل المختلفة للقضية الفلسطينية كما يشير الى قرارات الامم المتحدة ومجلس الامن مثل قرار 242 و338 وقرارات اخرى حول القدس وقضية الاجئين وقرارات او مشاريع وطروحات عربية لجامعة الدول العربية ومشاريع اخرى فردية وامريكية واوروبية وذلك حتى عام 1985 وبيان المواقف المختلفة من هذه المشاريع والحلول فلسطينياً واسرائيلياً واقليمياً ودولياً.

2.3.3 دراسة بعنوان القضية الفلسطينية وفاق التسوية السلمية (مجموعة باحثين):

تتناول هذه الدراسة اتفاقية اوسلو كاتار مقترح للتسوية، كما تستعرض البعد الدولي للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربي الاسرائيلي والبيئة المؤثرة التي بدأت فيها التسوية السلمية للصراع منذ اوائل السبعينات والعوامل التي حالت دون تدخل كامل من قبل البيئة الدولية في التسوية السلمية للصراع. كذلك تستعرض البيئة الاقليمية والمواقف الاقليمية من الصراع والقضية الفلسطينية وعلى وجهة التحديد منذ عام 1991، حيث تم الوقوف على اهم الظروف الاقليمية التي جرت فيها وقائع عملية التسوية، كما اشارت الى اهم القضايا التي شكلت مركز اهتمام الاطراف الاقليمية مثل قضية المياه واللاجئين والامن الاقليمي والاقتصادي. وتحدثت الدراسة عن الحالة الفلسطينية كونها عنصراً اساسياً من عناصر الصراع حيث ركزت على اداء السلطة الوطنية الفلسطينية، وتأثير ذلك على الاستعداد للعملية التفاوضية وعلاقتها مع البيئة الاقليمية والدولية والعوامل التي اثرت في اتخاذ القرارات في عملية التسوية. كذلك عرضت الدراسة للحالة الاسرائيلية فاشارت الى العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار اسرائيليا في عملية التسوية كالبينة السياسية والثقافية وغيرها من المؤثرات الاخرى. وفي

نهاية الدراسة تم تناول اطراف الصراع والتسوية السلمية وموقف كل من الاسرائيليين والفلسطينيين من القضايا الاساسية للصراع (الاستيطان والقدس والمياه والتعاون الاقتصادي) كما اشارت الى اهم المبادرات الدولية والاقليمية والحلول والمقترحات لحل هذه القضايا.

وتوصلت الدراسة الى ان كل من البيئة الاقليمية والدولية لعملية التسوية قائمة على تشوهات عضوية في التصور والمشروع ولا تمثل مناخاً صحياً لعملية التفاوض العربي الاسرائيلي، وانه يجب التركيز على العملية التفاوضية وتحسين شروطها.

كما اشارت الى ان المفاوضات التي جرت بعد او منذ مؤتمر مدريد عام 1991 بهدف ايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الاسرائيلي عانت من تعثر مستمر ويعود ذلك الى الموقف الاسرائيلي المتعنت وعدم التزام اسرائيل بالاتفاقات المبرمه.

2.3.4 دراسة بعنوان (القضية الفلسطينية دراسة واقتراحات للحل) للباحث محمد عوض الله:

تحدث الباحث بداية عن بروز القضية الفلسطينية والدعم الامريكي للصهيونية، وقرار التقسيم 181 وما عقبه من احداث وردود فعل عربية على هذا القرار. كما اشار الباحث الى المشاريع والمقترحات التي طرحت لتسوية القضية الفلسطينية والتي لم يتم تنفيذها منذ بداية هذه القضية وحتى تاريخ اعداد الباحث لدرسته وركز الباحث على مشاريع التسوية التي تم اقتراحها بعد حرب 1973 والقرارات الدولية في هذا المجال مثل قرار 338 ومؤتمر جنيف الدولي والمبادرات الفردية الاخرى بدءاً بمبادرة السادات عام 1977 ومبادرة الامير فهد في مؤتمر فاس في المغرب عام 1981 والحلول التي تم اقتراحها منذ الانتفاضة الاولى عام 1987.

2.1.5 التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة في مجملها تطور القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي، كما استعرضت البيئة الدولية والاقليمية التي احاطت بهذا الصراع وحددت مواقف الاطراف المختلفة منه، وعرضت العديد من المبادرات والمقترحات لتسوية القضية الفلسطينية والمواقف المختلفة منها. الا ان

الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في عدة نواحي اهمها:

1. ان الدراسة الحالية تتناول المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية تحديداً في حين تناولت الدراسة السابقة مبادرات ومقترحات لتسوية هذه القضية بشكل عام ودون تحديد.
2. ان الدراسة الحالية تتناول المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1973 وحتى عام 2002 وهو تاريخ تقديم اخر مبادرة عربية لتسوية الصراع في حين توفقت الدراسات السابقة في عرضها لمبادرة التسوية قبل طرح المبادرة العربية الاخيرة وتناولت فترات تاريخية سابقة.
3. لم تتضمن الدراسات السابقة تحديد المواقف لمختلف الاطراف من مجمل المبادرات المتعلقة بتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وهو ما ستركز عليه الدراسة الحالية.
4. ان الدراسة الحالية ستركز على المبادرة العربية الاخيرة لتسوية القضية الفلسطينية والتي يمكن ان تشكل اساساً لتسوية الصراع خلال المرحلة المقبلة وبالرغم مما تقدم فان الدراسات السابقة الذكر ستشكل مصدراً اساسياً للمعلومات للدراسة الحالية.

3. الفصل الثالث:

الصراع العربي الإسرائيلي والتدخل الدولي فيه:

3.1 المقدمة:

كانت بداية النكبة الأولى للفلسطينيين ن على يد بريطانيا عندما أعطت اليهود وطناً قومياً لهم في فلسطين في وعد بلفور عام 1917م ومن ثم اصدار الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم 181 في عام 1947م والذي رفضه الفلسطينيون والعرب، وجاءت النكبة الثانية لدى اعلان إسرائيل قيام دولتها في عام 1948م والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية التي عرفت فيما بعد بأراضي عام 1948م وكان ذلك بمساعدة امريكية وبريطانية الى أن جاءت حرب عام 1967م وسيطرت إسرائيل على كافة الأراضي الفلسطينية بالإضافة إلى أراضي عربية والحقت هزيمة بالجيش العربية، وصدر قرار 242 ليصبح بمثابة قاعدة دولية للمبادرات ومشاريع التسوية الدولية للصراع العربي الاسرائيلي. ومنذ حرب عام 1973م ومشاريع التسوية تدعو لتطبيق القرارات الدولية الا أنها فشلت في ذلك، الى ان قامت مصر بقلب الموازين العربية بعد عام 1973 بالخروج عن النظام الاقليمي العربي لدى قبولها الصلح مع اسرائيل وعقدت معها اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، بعد ان كانت المدافع الأول عن النظام الاقليمي العربي، وقد رفضت الدول العربية تلك الاتفاقيات، وخرجت المظاهرات الشعبية للتعبير العربي عن هذا الرفض.

لقد بدأت مع اتفاقيات كامب ديفيد مرحلة أخرى من مراحل الصراع العربي الاسرائيلي، فمنذ ذلك التاريخ والدول العربية تتجه نحو السلام لحل الصراع بعد استبعاد الحل العسكري، كما نشطت في هذه الفترة المبادرات الدولية لتسوية القضية الفلسطينية، وكان اتفاق كامب ديفيد الخطوة الأولى التي انبثقت منها عمليات السلام، وتم توقيع العديد من الاتفاقيات، وعقد الكثير من المؤتمرات وكان من ابرزها مؤتمر مدريد واتفاق اسلوا الذي أعطى الفلسطينيين ن حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة ضمن مرحلة انتقالية ثم اتفاقية وادي عربة بين اسرائيل والاردن الا ان هذه الاتفاقيات لم تؤد الى ايجاد حلول نهائية للقضية الفلسطينية وقضايا الصراع الاساسية (الاجئين والمستوطنات، والقدس، والحدود).

3.2 القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي:

في ظل تفاقم المشاكل التي تعرض لها اليهود بأوروبا في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وفي ظل الضيق الحضاري الأوروبي بالجنس اليهودي، اتجهت الأنظار إثر إنشاء الحركة الصهيونية إلى إقامة وطن لليهود في فلسطين لتحقيق هوية خاصة مستقلة لهم وذلك بمساعدة الدول الاستعمارية الكبرى وقاد هذه الحركة الصحفي اليهودي النمساوي تيودور هرتزل واخذ يدعو إلى عقد أول مؤتمر صهيوني عقد في عام 1897م في سويسرا وكان من نتائجه إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية (حسين، 2005، ص 11).

3.2.1 وعد بلفور:

في الثاني من نوفمبر 1917م، أعطت حكومة بريطاني ا وعداً لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وذلك على لسان وزير خارجيتها جيمس بلفور، كما جاء وعد بلفور بعد مفاوضات استمرت ثلاث سنوات دارت بين الحكومة البريطانية واليهود البريطانيين والمنظمة الصهيونية العالمية قبل أن يخرج بشكل خطاب موجه من جيمس بلفور إلى اللورد روتشيلد.

ومن الجدير بالذكر أن نص تصريح بلفور كان قد عرض على الرئيس الأمريكي ولسون ووافق على محتواه قبل نشره ووافقت عليه كل من فرنسا وإيطاليا رسمياً عام 1918م، ثم تبعها الرئيس الأمريكي ولسون رسمياً عام 1919م، وكذلك اليابان. وفي عام 1920م وافق عليه مؤتمر سان ريمو الذي عقده الحلفاء لوضع الخريطة السياسية الجديدة لما بعد الحرب العالمية الأولى وفي سنة 1922م. وافقت عليه عصبة الأمم وضمّن في صك الانتداب البريطاني على فلسطين. (ويكيبيديا الموسوعة الحرة، 2007، ص50).

ويرى بعض الكتاب بأن بداية النكبة تعود الى دعم الدول الكبرى، غير المحدود لليهود لاقامة دولتهم وتقديم المساعدة والمعونة الهائلة لها واستخدام كل الوسائل للضغط على الدول الصغيرة والكبيرة من أجل دعمهم وحمايتهم. (عوض الله، 2006، ص 13).

أسباب وعد بلفور:

يعود انتزاع الوكالة اليهودية وعد بلفور الى عدة اسباب أهمها:

- 1- القيمة الإستراتيجية لفلسطين باعتبارها بوابة العبور إلى آسيا كما وصف هيرتزل دور الدولة اليهودية في فلسطين بقوله: (سنكون بالنسبة إلى أوروبا جزءا من حائط يحميها من آسيا، وسنكون بمثابة حارس يقف في الطليعة ضد البربرية).
- 2 - محاولة بريطانيا كسب تأييد الطوائف اليهودية في العالم في أثناء الحرب العالمية الأولى.
- 3 -التخلص من موجات الهجرة اليهودية داخل أوروبا وتوجيهها إلى فلسطين.

ساعدت بريطانيا اليهود في استكمال مخططهم الصهيوني وإنشاء دولة إسرائيل، وبذلك تحول وعد بلفور من مجرد كلام مكتوب في خطاب وزير خارجية بريطانيا الى اللورد روتشيلد إلى جزء من اتفاقية الانتداب الموقعة بين عصبة الأمم وبريطانيا، وحصلت الصهيونية على أول اعتراف دولي بها يقر

بصلة تاريخية بين اليهود وفلسطين، وحقهم في إقامة وطن قومي لهم فيها كما سمحت بريطانيا لليهود بالهجرة إلى فلسطين بطرق جماعية وفردية ، وبطرق شرعية وغير شرعية، كما سمحت بإنشاء الوكالة اليهودية التي تولت مسؤولية كل ما يخص اليهود، وكانت بريطانيا تسمح لليهود بشراء الأراضي الفلسطينية، وتسمح لهم في التدخل في شؤون الانتداب.

ثم أصدرت الحكومة البريطانية مشروعاً يعرف بمشروع لجنة بل في 1937/7/7 الذي تضمن مجموعه من المقترحات حول الصراع في فلسطين من أهمها:

1. عرب فلسطين يصلحون أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم كعرب العراق وسوريا كما يصلح لليهود أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم.
2. أن التقسيم هو سبيل السلام في النهاية، وعلى أساس التقسيم يتم إنهاء اجل الانتداب على فلسطين.
3. تقسم البلاد إلى دولتين:
الاولى: عربية وتشمل، مناطق غزة، وبئر السبع، وصحراء النقب، والخليل، ونابلس، والقسم الشرقي من مناطق طولكرم، وجنين، وبيسان، ويافا، وتتبع الدولة العربية شرقي الأردن.
الثانية: يهودية: وتشمل، جميع ألوية حيفا، والجليل، ومن ضمنها صدف، وعكا، وجميع السهل الساحلي من وأسود إلى الشمال.
4. تبقى القدس، وبيت لحم، والناصرة، تحت الانتداب البريطاني مع ممر يصل القدس بالبحر الابيض عند يافا.
5. وضع الانتداب الجديد للأماكن المقدسة بضمان عصبية الأمم.
6. تتلقى الدول العربية إعانة مالية من الدولة اليهودية، ومنحة من الخزينة البريطانية.
7. نقل 1250 يهودياً من الدولة العربية إلى الدول اليهودية (دون نقل أملاكهم).
8. خضوع كل من العرب واليهود لتوصية لجنة بل (مشروع تقسيم لجنة بل) (عوض الله، 2006، ص17)

رفض الفلسطينيون مشروع لجنة بل ورفضوا التعاون معها وأصدروا بياناً يؤكد عدم شرعيتها، وعدم شرعية وعد بلفور، كما طالبوا فيه بإلغاء الانتداب البريطاني على فلسطين، ورفضوا اقتراح التقسيم رفضاً مطلقاً.

أما بالنسبة للاسرائيليين فقد رحبوا بتلك اللجنة، لأنهم كانوا يتوقعون السماح لهم بزيادة عدد المهاجرين ودعمهم في إقامة وطن قومي.

كما كان اليهود يعارضون إقامة دولة فلسطينية في فلسطين أو أي مشروع استقلال للفلسطينيين، لأن

ذلك يقلل من سيطرتهم لزيادة عدد الفلسطينيين عليهم، وكما قال حاييم وايزمان: "إن أرض فلسطين هي أرض الآباء المشتركة للعرب ولليهود وفي سنة 1948م قبل اليهود مبدأ تقسيم فلسطين دون ما وراء نهر الأردن إلى دولتين، ووافقوا على توصيات لجنة بل من حيث المبدأ.

الى ان اصدرت الأمم المتحدة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية قرار التقسيم رقم 181 في 29/11/1947 الذي دعى لتقسيم فلسطين إلى قسمين، وإنشاء دولة يهودية، وأخرى عربية وإقامة نظام دولي للقدس والذي سيتم الحديث عنه في ما بعد. (عوض الله، 2006، ص 21-26)

3.2.2 أحداث عام 1948:

قبل 40 يوماً من إعلان دولة إسرائيل شنت القوات الصهيونية هجوماً مسلحاً كان جزءاً من خطة عرفت بخطة "داليت"، وقد شمل الهجوم منطقة الساحل الفلسطيني، ومناطق أخرى غرب القدس و أحدثت القوات الصهيونية مجزرة دير ياسين، وهزمت القوات الفلسطينية، كما شنت هجوماً على مدينة يافا وكذلك حيفا وطبريا، وفي 14 أيار وبعد اعلان انتهاء الانتداب البريطاني أعلنت دولة إسرائيل في معظم الساحل الفلسطيني، وقد نتج عن ذلك طرد ما يقارب 300 الف مواطن فلسطيني من مدنهم وقراهم (الغبرا، 1997، ص 22) وكانت هذه الضربة الأولى من النكبة. دخلت القوات العربية الحرب في 15 أيار 1948 أي بعد إعلان قيام دولة إسرائيل، وكان عدد القوات العربية 20-25 ألف جندي مقابل 60 ألف جندي إسرائيلي لذلك خسرت المعركة الفلسطينية (الغبرا، 1997، ص 22) وبسبب دخول الدول العربية الحرب متأخرة أعلنت الأمم المتحدة أن هذا خرق لقرار التقسيم رقم 181 ونتيجة لضعف الدول العربية دخل العرب الهدنة بعد وقوع معظم اراض فلسطين في أيدي القوات الإسرائيلية دولة اسرائيل.

3.2.3 حرب حزيران (1967):

جاءت حرب حزيران كمرحلة أخرى من مراحل الصراع، وقد بدأت الحرب بتاريخ 5 حزيران 1967 بهجوم مفاجئ شنته القوات الجوية الإسرائيلية على المطارات العسكرية المصرية وسقطت الضفة الغربية والجولان وسيناء. وانتهت الحرب دون وضع حد للنزاع الذي استمر حتى تاريخه. ففي تشرين الثاني نوفمبر 1967، وبعد مرور أشهر من المداولات، صادق مجلس الامن الدولي بالإجماع على قرار 242، والذي يدعو إلى السلام والاعتراف بحق دولة اسرائيل في العيش بسلام ضمن حدود آمنة

ومعترف بها مقابل انسحابها من الأراضي التي احتلتها خلال العمليات العدائية الأخيرة (جرجس، 1997، ص 282-286).

3.2.4 حرب رمضان عام 1973م:

في حرب العاشر من رمضان (6 أكتوبر تشرين الأول 1973) باغتت القوات المصرية والسورية الجيش الإسرائيلي بالهجوم حيث تمكن الجيش المصري من عبور قناة السويس والحق هزيمة بالجيش الإسرائيلي وتحطم خط بارليف وأسطورة التفوق الإسرائيلي، فيما أحرز السوريون تقدماً في الجولان وتدخلت الأمم المتحدة، فطلبت من الأطراف المتحاربة إيقاف القتال بعد أن تقدم المصريون في شبه جزيرة سيناء وهو ما تم فعلاً على إثر المفاوضات التي أجرتها الولايات المتحدة لإنهاء الحرب. (لورنس، 1992، ص 277-280)

نتج عن حرب عام 1973 اتفاقية كامب ديفيد وهي من أهم الاتفاقيات في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، فهي أول اتفاقية رسمية بين دولة عربية وإسرائيل، وأول اعتراف رسمي لدولة عربية بها. ومن أهم نتائج هذه الاتفاقية خروج مصر عسكرياً من الصراع العربي الإسرائيلي. وقع الاتفاقية الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن بحضور الرئيس الأميركي جيمي كارتر.

3.2.5 المشاكل المتفرعة عن الصراع العربي الإسرائيلي:

يشكل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، والفلسطيني الإسرائيلي وبالرغم من قبول الطرفين العربي والفلسطيني المفاوضات كأساس لحل هذا الصراع وقبولهم توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة عام 1967م إلا أن سياسة إسرائيل القائمة على التوسع والاحتلال حالت دون التوصل إلى إنهاء الصراع وتتمثل قضايا الصراع الأساسية في الأمور الآتية:

- الاستيطان: إحدى عناصر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي كان وما زال يهدد الأراضي الفلسطينية فمنذ حرب 1948م، والاحتلال الإسرائيلي يتبنى سياسة استيطانية تقوم على

تشجيع ودعم عمليات الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحقيق هدفين الأول: سياسي وذلك لغرض تهويد الاراضي المحتلة تمهيداً لسيطرتها عليها وضمها وتغيير طابعها العربي، والثاني عسكري: يقوم على جعل المستوطنات القائمة خارج الخط الأخضر خط دفاع أول عن إسرائيل (علون، 1982، ص 25).

أكدت القرارات الدولية على عدم شرعية الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة عام 1967 ومن أهم القرارات الدولية التي أشارت إلى الاستيطان قرار رقم 242 الصادر عن مجلس الأمن الدولي، إلا أن إسرائيل ما زالت تواصل هذه السياسة التي كانت سبباً مباشراً في فشل العديد من مبادرات السلام.

- مشكلة القدس: قضية القدس هي من أكثر قضايا مفاوضات الوضع الدائم حساسية بسبب ابعادها المتعددة الدينية والتاريخية والثقافية والقومية وبسبب مكانتها الدينية للديانات الثلاث بالرغم من ان القدس من بين الماوضات الوضع الدائم الفلسطيني فان الحكومة الاسرائيلية تعلن تمسكها بموقفها الرفض لاي سيادة غير اسرائيلية وتعتبر وضع القدس قد حسم نهائياً باعتبارها عاصمة اسرائيل الابدية الا ان الفلسطينيين يطالبون بان تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية كذلك الدول العربية فانها تعتبر مدينة القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام 1967 (فودة، ص114).

فان اغلب الخلافات الاسرائيلية في المفاوضات والمؤتمرات الدولية التي عقدت لتسوية الصراع هي موقف اسرائيل الثابت حول موضوع القدس.

اما بالنسبة لموقف الامم المتحدة فانها اعتبرت ضمن التوصيات الدولية في قرار رقم 181 عام 1947 بالاضافة الى القرارات الاخرى. (الغبرا، 1997، ص176).

- مشكلة الحدود: وهي المشكلة الأكبر عربياً وفلسطينياً حيث حققت إسرائيل توسعاً غير مشروعاً على حساب الأراضي العربية والفلسطينية في حرب عام 1967م وضمت الكثير من الأراضي العربية إليها وحتى تاريخه ترفض إسرائيل الانسحاب إلى حدود عام 1967م، وتدعي بان قرار مجلس الأمن 242 يدعو للانسحاب من أراضي محتلة وليس من كل الأراضي المحتلة ومن ثم فان انسحابها مرتبط بما يسمى بالحدود الآمنة.

- مشكلة اللاجئين: تعتبر مشكلة اللاجئين واحدة من أهم المشكلات المتفرعة عن الصراع وقد جاء تعريف اللاجئين الفلسطينيين ن في وثائق الأمم المتحدة بأنهم الأشخاص أو أحفاد

الأشخاص الذين كانت فلسطين مكان أقامتهم العادية لفترة لا تقل عن سنتين قبل النزاع العربي الإسرائيلي في سنة 1948م والذين فقدوا من جراء ذلك النزاع ديارهم ومورد رزقهم (علوان، 1982، ص20).

لقد أنشئ صندوق خاص للاجئين الفلسطينيين ن بموجب قرار من الأمم المتحدة رقم 212 في عام 1948 كما تم تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم بموجب قرار 302 "كان عدد اللاجئين مع نهاية حرب عام 1948 نحو 1,38 مليون نسمة (غارنيت، 1995، ص119) ويبلغ عدد اللاجئين في الوقت الحاضر نحو خمسة ملايين ونصف موزعين في العديد من البلدان خاصة العربية: الأردن، ولبنان، وسوريا، ويسكن معظمهم في مخيمات تعاني أوضاعاً سيئة للغاية. ويتمسك الفلسطينيون بحق العودة وفقاً لقرار هيئة الأمم المتحدة رقم 194 الصادر بتاريخ 11 تشرين الثاني 1948 وكان من القرارات الهامة الذي حدد في البند رقم (11) "انه يجب السماح للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم في اقرب وقت ممكن شريطة أن يبدوا الاستعداد للعيش بسلام مع جيرانهم وتعويض أولئك اللاجئين الذين لا يرغبون في العودة الى أملاكهم والأضرار التي لحقت بهم حسب مبادئ القانون الدولي (مجلة الدراسات الفلسطينية، ص42)

وهناك من يفسر هذا القرار في الجانب الإسرائيلي على انه يعني حق العودة ولكن لا ينص على حق التملك. (Zureik, 1996, P60)

3.3 أهم المبادرات والقرارات الدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي والمواقف المختلفة منها:

3.3.1. القرارات الدولية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي:

منذ حرب عام 1947 صدرت عدة قرارات عن هيئة الامم المتحدة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي من هذه القرارات ما صدر عن جمعية الامم المتحدة واخرى صدرعن مجلس الامن، ويمكن اجمال اهم هذه القرارات على النحو التالي:

3.3.1.1. قرار التقسيم رقم 181:

صدر قرار التقسيم رقم 181 عن الجمعية للامم المتحدة عام 1947 والذي بموجبه تم تقسيم فلسطين إلى قسمين دولة يهودية وأخرى عربية وإقامة نظام دولي للقدس، أما الدولة اليهودية فقد اختصها القرار بـ56% (7,475 ميلاً مربعاً) من أراضي فلسطين في حين خصص للدولة العربية 43% (5,893 ميلاً مربعاً) من تلك الأراضي وأما المنطقة الدولية للقدس فخصصت مساحتها 1% (68 ميلاً مربعاً) من ارض فلسطين التاريخية وقد كان القرار مجحفاً بحقوق العرب الذين كان عددهم ثلثي مجموع السكان وكانت ملكية اليهود من الأراضي المخصصة للدولة اليهودية لا تزيد عن 10% من مساحتها. (شلش، 1995، ص 31).

وقد جاء في القرار وجوب حماية الأماكن المقدسة بما فيها الناصرة، والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين وتأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة، والعرف التاريخي، ووجوب إخضاع الترتيبات المعمولة لهذه الغاية لإشراف الأمم المتحدة الفعلي. وعلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، لدى تقديمها إلى الجمعية العامة في دورتها العادية الرابعة اقتراحاتها المفصلة بشأن نظام دولي دائم في منطقة القدس، أن تتضمن توصيات بشأن الأماكن المقدسة الموجودة في هذه المنطقة، ووجوب طلب اللجنة من السلطات السياسية في المناطق المعنية تقديم ضمانات رسمية ملائمة فيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة في باقي فلسطين، والوصول إلى هذه الأماكن، وعرض هذه التعهدات على الجمعية العامة للموافقة عليها.

فقد نص القرار أنه نظراً إلى ارتباط منطقة القدس بديانات عالمية ثلاث، فإن هذه المنطقة، بما في ذلك بلدية القدس، يضاف إليها القرى والمدن المجاورة التي أبعدتها شرقاً أبو ديس، وأبعدتها جنوباً بيت لحم وأبعدتها غرباً عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في مونتسا) وأبعدتها شمالاً شعفاط، يجب أن تتمتع بمعاملة خاصة منفصلة عن معاملة مناطق فلسطين الأخرى، ويجب أن توضع تحت مراقبة الأمم المتحدة الفعلية". (Zureik, 1996, p147).

3.3.1.2 القرار رقم 194 عام 1948:

نص قرار رقم 194 وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى

ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

3.3.3. القرار رقم 242:

كان القرار رقم 242 أول قرار تم اتخاذه من قبل مجلس الأمن بتاريخ 1967/11/22 في أعقاب حرب حزيران 1967 وتضمن البنود التالية:

1. ان تحقيق مبادئ الميثاق يقتضي إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط/ وينبغي أن يشمل تطبيق كل من المبدأين التاليين:

أ. سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير.

ب. إنهاء كل دعاوي أو حالات الحرب، واحترام والاعتراف بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أراضيها و استقلالها السياسي، وحققها في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها متحررة من التهديدات بالقوة أو باستخدام القوة.

2. ضرورة:

أ. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ت. ضمان حصانة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات تشمل إقامة مناطق منزوعة السلاح.

3. مطالبة السكرتير العام بتعيين ممثل خاص يتجه إلى الشرق الأوسط لإقامة وإجراء اتصالات

مع الدول المعنية من أجل تنشيط الاتفاق ومساعدة الجهود المبذولة لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً لأحكام ومبادئ هذا القرار.

مطالبة السكرتير العام بإبلاغ مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن بالتقدم في الجهود التي يبذلها الممثل الخاص. (حسين، 1998، ص171).

عارض الفلسطينيون قرار 242 لأنه من وجهة نظرهم يعني تصفية القضية الفلسطينية، فبرنامج النضال الفلسطيني كان يسعى إلى تحرير كل الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر أسلوب حرب التحرير. كما عارضت كل من العراق، والجزائر، وسوريا، القرار ولقي القرار موافقة كل من الأردن ومصر.

جاء قرار 242 ليكون بمثابة المشروع الدولي لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وأصبح حجر الأساس الذي تنطلق منه جميع المبادرات الدولية حيث بنيت بنودها على أساس هذا القرار، وقد الاسرائيليين تفسيرهم الخاص للقرار فهو لا يعني بأن الانسحاب شامل، وانما الانسحاب الجزئي، والمطالبة بإنجاز اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية وادعت إسرائيل أن النص الإنجليزي للقرار يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير ورفضت بذلك الانسحاب الكامل، حيث برزت نظرية الحدود الآمنة التي يدعو إليها القادة الإسرائيليون. وفي المقابل كان التفسير العربي للقرار الانسحاب الإسرائيلي الكامل، ورفض التسوية الخاصة والمنفردة ورفض التوصل إلى معاهدات صلح ثنائية مع إسرائيل، وقد أخفقت جميع المبادرات الدولية بين الحربين 1967 و1973 في تنفيذ القرار 242. (الجلبي، 1979، ص106).

3.3.4. القرار رقم 338:

صدر قرار 338 بتاريخ 1973/10/22 عن مجلس الأمن الدولي بعد حرب أكتوبر عام 1973 لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي، ودعت بنود القرار الى ما يلي:

1. أن مجلس الأمن يدعو جميع أطراف القتال الحالي الى وقف إطلاق النار، وإنهاء كل النشاطات العسكرية فوراً في مدى 12 ساعة على الأكثر من اتخاذ هذا القرار في المواقع التي يحتلونها الآن.
2. يدعو جميع الأطراف المعنية بالبدء فوراً بعد وقف إطلاق النار الى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 بكاملة.
3. يقرر المجلس أن تبدأ فوراً وفي نفس الوقت مع وقف إطلاق النار مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت إشراف مناسب تهدف إلى إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. (شلش، 1995، ص217)

جدول 1-2 القرارات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي:

#	رقم القرار	نص القرار	الظروف المحيطة بالقرار	ملاحظات
1.	قرار رقم 181 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947	نص القرار على تقسيم فلسطين الى قسمين دولة يهودية ودولة عربية واقامة نظام دولي في القدس	صدر القرار في عام 1947 في ظل الصراع بين الفلسطينيين واليهود.	تم رفض القرار من قبل الفلسطينيين والعرب في ذلك الوقت
2.	قرار رقم 194 عام 1948 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة	نص القرار على عودة اللاجئين الى ديارهم التي هجروا منها و تعويض من لا يرغب بالعودة.	صدر القرار بعد حرب عام 1948 وتهجير الشعب الفلسطيني ليصبح مشرداً في العديد من الدول العربية.	لقد تم رفض القرار من قبل اسرائيل حيث اصبح القرار مرجعية لكل المبادرات الفلسطينية والعربية التي تدعو الى حل قضية اللاجئين فيما بعد.
3.	قرار رقم 242 عام 1967 الصادر عن مجلس الامن الدولي	نص القرار على سحب القوات الاسرائيلية الى حدود عام 1967 وانهاء الاحتلال وحالات الحرب والاعتراف بحدود امانة لاسرائيل وتسوية عادلة لقضية اللاجئين وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية.	صدر القرار عقب حرب عام 1967 لانتهاء حالة الحرب وتسوية الصراع. التي نتج عنها احتلال اراضي الضفة الغربية وغزة وسيناء والجولان	رفض الاسرائيليون والفلسطينيون القرار كذلك بعض الدول العربية عدا مصر والاردن واصبح القرار فيما بعد اساس ومرجعية لتسوية الصراع.
4.	قرار رقم 338 عام 1973 الصادر عن مجلس الامن الدولي	نص القرار على انتهاء حالة الحرب ووقف اطلاق النار وانهاء النشاط العسكري وتطبيق قرار 242 بكاملة واقامة سلام عادل ودائم	صدر القرار عقب حرب عام 1973.	وافقت كل من سوريا ومصر والاردن على القرار ورفضته منظمة التحرير الفلسطينية. ووافقت اسرائيل على وقف اطلاق النار.

ملاحظة: هذه المعلومات من تجميع الباحثة

3.4 المبادرات الدولية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي:

منذ احتلال إسرائيل الأراضي الفلسطينية والعربية وحتى تاريخه قدمت العديد من المبادرات الدولية لحل الصراع العربي الإسرائيلي ويمكن إجمالها على النحو التالي:

3.4.1 مشروع وليم روجرز وزير الخارجية الأميركية عام 1969:

نص المشروع على إعلان أطراف النزاع وقفاً لإطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 أي التوصل إلى اتفاق سلام مبني على الاعتراف المتبادل، وانسحاب إسرائيل من أراضٍ احتلتها في حرب عام 1967 (الهور، 1985، ص121) قدم هذا المشروع أثناء مرحلة حرب الاستنزاف بين القوات المصرية والإسرائيلية وقد فشلت هذه المبادرة للأسباب التالية:

1. أن البيت الأبيض لم يهتم بالمبادرة بشكل رسمي.
2. أن اللوبي الصهيوني كان قادراً على الضغط على الرئيس نكسون لصالح إسرائيل من خلال تأثيره على أعضاء الكونغرس الأمريكي.
3. معارضة إسرائيل للمشروع وتمسك مصر بالتسوية الشاملة، ورفض التسوية الجزئية، وأخيراً وافقت مصر على المبادرة ورفضتها كل من منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا والعراق. (هيكل، 1996، ص165)

3.4.2 مؤتمر جنيف الدولي:

عقد مؤتمر جنيف الدولي بتاريخ 1973/12/21 بعد حرب أكتوبر رمضان 1973 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وضم المؤتمر كل من إسرائيل، ومصر، والأردن، والأمم المتحدة، ومن الدول الكبرى الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية، وقد امتنعت سوريا ولبنان عن المشاركة. ورفضت إسرائيل حضور منظمة التحرير الفلسطينية التي تعد الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني فعدم اعتراف إسرائيل بها أو التفاوض معها حال دون اشتراكها في المؤتمر. وقد تحول المؤتمر إلى منصة لطرح الأفكار التي يرغب أطراف الصراع بطرحها، ومن ثم لم يحقق مؤتمر جنيف شيئاً يذكر ولم يصدر عنه أي قرار، فقد عقدت جلسات أولية لإلقاء الخطب والبيانات ثم

شكلت لجان مصغرة لبحث قضايا الصراع (هيكل، 1996، ص 206).

3.4.3 مؤتمر مدريد الاول:

بعد تراجع النظام العربي بعد سعي مصر منفردة لعقد سلام مع اسرائيل وفشل العرب في رسم سياسة بديلة في اطار استراتيجية فاعلة في السياسة الدولية دعا مجلس وزراء العرب بالاجماع الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية، وعليه عقد مؤتمر مدريد الاول بتاريخ 1 سبتمبر عام 1978 وتقدمت مصر بمشروعها القائم على أساس تنفيذ قراري 242 و 338 وانسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها كما تضمن المشروع تسوية للقضية الفلسطينية وكانت المشكلة الرئيسية في المؤتمر رفض إسرائيل تطبيق قرار 242، وإزالة المستوطنات أو التفاوض حول القدس فلم يتم أي اتفاق بشأن هذه القضايا واكتفت الأطراف بتقديم خطابات ألحقت باتفاقيات كامب ديفيد (السياسة الدولية، 1984، ص 128).

3.4.4 مؤتمر مدريد الثاني للسلام في الشرق الأوسط:

عقد المؤتمر في العاصمة الأسبانية مدريد بتاريخ 30 أكتوبر 1991 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وبحضور الإطراف المعنية بالصراع إسرائيل، وسوريا، ولبنان والوفد الاردني الفلسطيني المشترك، وحضرت مصر بصفة شريك كامل وحضرت المجموعة الأوروبية بصفة مراقب وتضمن المؤتمر ثلاثة عناصر رئيسية هي:

1. انه مؤتمر سلام عام وهو بمثابة الجلسة الافتتاحية للمفاوضات.
2. البدء بمفاوضات ثنائية في واشنطن عقب انفضاض المؤتمر.
3. عقد مفاوضات متعددة الأطراف للبحث في المشاكل الرئيسية الأخرى في المنطقة، وتبدأ بعد أسبوعين من بداية المفاوضات الثنائية.

لم يكن المؤتمر سوى مدخل الى المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، و شكل مظهر خطابي امتد من 30 تشرين أول إلى 2 تشرين الثاني 1991 وكان الإطار الموضوعي للمؤتمر يستند إلى شعار الأرض مقابل السلام ولقراري 242 و 338، بدأت المحادثات الثنائية مع الدول العربية والتشاور مع الفلسطينيين حول حكم ذاتي مرحلي مدته خمس سنوات، تتبعه مفاوضات حول الحل النهائي (حسين، 1998، ص 86).

إلا أن مفاوضات السلام بعد مؤتمر مدريد افضت الى مفاوضات سرية انتهت باتفاقية اسلو الموقعة

في ايلول 1993 وتبعها المعاهدة الأردنية الإسرائيلية عام 1994. (السياسة الدولية، 1992، ص116)

3.4.5. مبادرة كلينتون للسلام 2000:

في الوقت الذي وصلت مفاوضات مؤتمر كامب ديفيد الى طريق مسدود وفي الوقت التي اشرفت الولايات المتحدة الامريكية على انتخابات رئاسية، وكانت اسرائيل ايضاً مقبلة على انتخابات للكنيست كما كان الجانب الفلسطيني منشغلاً في الانتفاضة، نشطت الدبلوماسية الامريكية التي تمثلت بتقديم الرئيس كلينتون افكاراً للسلام بعد النقاش الذي دار في كامب ديفيد وما تبعة من مفاوضات، وطرح هذه الافكار بحضور وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت ومستشار الامن القومي ساندي بيرغر بالاضافة الى اعضاء الفريق الامريكي والوفد الفلسطيني والوفد الاسرائيلي ويهدف تنفيذ اتفاق شرم الشيخ الرامي اساساً الى وقف اطلاق النار وتهدة الوضع.

وكانت هذه الافكار على النحو التالي: (قريع، 2001، ص365-368)

1. الارض: يجب ان يشمل الانسحاب من نسبة، بين 94% و 96% من اراضي الضفة الغربية لاقامة الدولة الفلسطينية، والاراضي التي تضم من جانب اسرائيل يجب التعويض عنها بتبادل للاراضي بنسبة 1% الى 3% بالاضافة الى ترتيبات متعلقة بالممر الدائم بين الضفة وغزة. كما ينبغي للطرفين ان يدرسا تبادل اراض مستاجرة لتلبية حاجات كل منهما وعلى الطرفين ان يطورا خريطة تتسجم مع المعايير التالية:
 - أ. 80% من المستوطنين يتم تجميعهم في كتل كبرى.
 - ب. التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية.
 - ت. تقليص المناطق التي يتم ضمها من قبل اسرائيل الى الحد الادنى.

2. الامن: يجب ان يكون الانسحاب بموافقة الطرفين وبوجود مراقبين دوليين ويكون الانسحاب الاسرائيلي على مدى 36 شهراً مع وجود اسرائيلي ثابت وضيئل في غور الاردن يخضع لسلطة القوة الدولية لمدة 36 شهراً اضافية، وبالنسبة الى محطات الانذار المبكر ينبغي لاسرائيل ان تحتفظ بثلاثة منشآت عسكرية في الضفة الغربية مع وجود فلسطيني لغرض الاتصال فيما يتعلق باعادة الانتشار في حالة الطوارئ حيث يجب على الطرفين وضع خريطة للمناطق والطرق ذات الصلة اذا استدعى الانتشار في حالة وجود خطر وشيك يهدد أمن اسرائيل القومي وتكون طبيعته عسكرية ويستدعي اعلان الطوارئ.

3. القدس واللاجئين: ان المناطق العربية في القدس تكون فلسطينية والمناطق اليهودية تكون اسرائيلية وسينطبق هذا على البلدة القديمة ايضاً، وحث الطرفين لخلق الحد الاقصى من التواصل الجغرافي لكلا الطرفين. فيما يتعلق بالحرم "جبل الهيكل" ويجب ايجاد وسيلة لاطهار الاحترام للمعتقدات الدينية لكلا الطرفين. وان يكون هناك مراقبة دولية لتوفير ثقة متبادلة كما يتطلب ذلك تخصيص احدى الصيغتين التاليتين:
- أ. سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة اسرائيلية على الحائط الغربي والمساحة المقدسة لدى الديانة اليهودية الذي يعتبر جزءاً منها (الحائط الغربي وقدس الاقداس الذي يعتبر جزءاً منه) سيكون هناك التزام صارم من كلا الطرفين بعدم القيام بعمليات حفر اسفل الحرم او وراء الحائط.
- ب. سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة اسرائيلية على الحائط الغربي، وسيادة اجرائية مشتركة على الحفريات اسفل الحرم ووراء الحائط، ويتطلب ذلك موافقة متبادلة قبل ان تجري أي عملية حفر.

اما اللاجئون: فيجب انشاء لجنة دولية لتنفيذ كل الجوانب التي تتجم عن اتفاق الجانبين بهذا الخصوص (التعويض، اعادة التوطين، اعادة التاهيل)، او أي اتفاق اخر يتفق عليه الجانبان وان الولايات المتحدة مستعدة لان تقود جهداً دولياً لمساعدة اللاجئين.

4. انتهاء الصراع: يجب ان يتم انتهاء الصراع بموجب هذا الاقتراح. (قريح، 2007، ص360)

3.4.6. مفاوضات شرم الشيخ:

حدثت مشاورات شرم الشيخ بين محمود عباس عن الجانب الفلسطيني وارئيل شارون عن الجانب الاسرائيلي بحضور الرئيس الامريكى جورج بوش والرئيس المصري حسني مبارك وملك الاردن عبد الله الثاني، اتفق في نهاية المفاوضات على اطلاق سراح المعتقلين، والانسحاب من المدن الفلسطينية، والتمهيد للعودة الى الوضع قبل تاريخ 2000/9/28 للعودة بعد ذلك الى استكمال الاستحقاقات والاتفاقات الموقعة. ولم تنفذ هذه التفاهات حيث اطلق سراح عشرات المعتقلين وبقي الالاف، لم يتم الانسحاب من المدن التي اصبحت تقتحمها يومياً.

3.4.7 مبادرة أيلون - نسبية

وضع كل من د.سري نسيبة (رئيس جامعة القدس الفلسطينية) وعامي أيلون (مدير الأمن الداخلي الإسرائيلي وأدميرال سلاح البحرية المتقاعد) عام 2002 مجموعة مبادئ للسلام الإسرائيلي الفلسطيني سميت وثيقة أيلون-نسيبة وتتمس الوثيقة على مايلي:

يعترف الشعب الفلسطيني والشعب اليهودي كل منها للآخر بالحقوق التاريخية في ذات الأرض. فعلى مدى الأجيال سعى الشعب اليهودي لإقامة الدولة اليهودية في كل أرجاء أرض "إسرائيل"، فيما سعى الشعب الفلسطيني هو الآخر لإقامة دولة في كل أرجاء فلسطين. بهذا، يتفق الطرفان على حل وسط تاريخي يقوم على مبدأ دولتين ذات سيادتين قابلتين للعيش تعيشان جنباً إلى جنب، وإعلان النوايا التالي هو تعبير عن إرادة أغلبية الشعبين. فالطرفان يؤمنان بأن هذه المبادرة ستتيح لهما التأثير على قياداتهم، وبالتالي فتح فصل جديد في تاريخ المنطقة. كما يتحقق هذا الفصل بدعوة الأسرة الدولية إلى ضمان أمن المنطقة والمساعدة في ترميم وتطوير اقتصادها.

إعلان النوايا:

دولتان للشعبين: يعلن الطرفان أن فلسطين هي الدولة الوحيدة للشعب الفلسطيني و"إسرائيل" هي الدولة الوحيدة للشعب اليهودي. الحدود: تتفق الدولتان على إقامة حدود دائمة بينهما على أساس خطوط الرابع من يونيو 1967، وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية (المسماة بالمبادرة السعودية). التعديلات الحدودية ستقوم على أساس تبادل الأراضي بشكل متساوٍ (بنسبة 1:1) وفقاً للأغراض الحيوية للطرفين، بما في ذلك الأمن التواصل الإقليمي والاعتبارات الديمغرافية. المنطقتان الجغرافيتان اللتان ستشكلان الدولة الفلسطينية-الضفة الغربية وقطاع غزة- تكونان متصلتين.

بعد إقامة الحدود المتفق عليها لا يبقى مستوطنين في الدولة الفلسطينية.

القدس: ستكون مدينة مفتوحة، عاصمة للدولتين. الحرية الدينية وحرية الوصول الكاملة إلى الأماكن المقدسة تكون مضمونة للجميع. لا يكون لأي طرف سيادة على الأماكن المقدسة. دولة فلسطينية توصف كوصية (guardian) على الحرم الشريف لصالح المسلمين. وإسرائيل توصف كوصية على الجدار الغربي لصالح الشعب اليهودي. يجري الحفاظ على الوضع الراهن في موضوع الأماكن المسيحية المقدسة. لا تجرى أي حفريات داخل الأماكن المقدسة أو في نطاقها. حق العودة: انطلاقاً من الاعتراف بمعاناة وأزمة اللاجئين الفلسطينيين، فإن الأسرة الدولية و"إسرائيل" والدولة الفلسطينية تبادر وتتبرع بالأموال لصندوق دولي لتعويض اللاجئين.

لا يعود اللاجئين الفلسطينيين إلا إلى دولة فلسطين، ولا يعود اليهود إلا لدولة "إسرائيل".
الأسرة الدولية تقترح منح التعويض لتحسين وضع اللاجئين الساعين إلى البقاء في الدول التي
يعيشون فيها حالياً أو الساعين إلى الهجرة إلى دولة ثالثة.
الدولة الفلسطينية تكون مجردة من السلاح والأسرة الدولية تضمن أمنها واستقلالها.
نهاية النزاع: مع التطبيق الكامل لهذه المبادئ يوضع حد لكل المطالب من الطرفين ويصل النزاع
"الإسرائيلي"-الفلسطيني إلى منتهاه.

قام واضعوا المبادرة، د.سري نسيبة وعامي أيلون بجولة في الولايات المتحدة لطرح مبادرتهم، وقد وقع
على تأييد المبادرة نحو 100 الف اسرائيلي و 70 الف فلسطيني.

3.4.8 مبادرة جنيف:

بعد ان وصلت محادثات السلام الى طريق مسدود في عهد كل من ارئيل شارون وجورج بوش الابن
حاولت مجموعة من الاسرائيلين والفلسطينيين ان تبني فوق ما تم انجازة في محادثات طابا التي عقدت
خلال الايام الاخيرة من ادارة كلينتون إطلاق المبادرة جنيف من طرف ياسر عبد ربه، وزير الإعلام
الفلسطيني السابق، ويوسي بيلين وزير العدل الإسرائيلي السابق، بدعم سويسري فقد كانت هذه
المحاولة كنموذج للحل النهائي وهي تعالج القضايا الرئيسية التي تشكل جوهر الصراع (الحدود القدس
اللاجئون) واثارت مبادرة جنيف التي تم توقيعها في الاول من شهر ديسمبر 2003 جدلا ساخنا في
مختلف اوساط النخب السياسية الفلسطينية والاسرائيلية والعربية والدولية.(الشقائي،1990،ص157).

تنص المبادرة في مقدمتها على تعهد كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بانهاء عقود
المواجهات والصراع وقبول العيش جنبا الى جنب في سلام وامن قائم على السلام العادل والشامل
والتاكيد على ان حل الصراع يقوم على اساس الارض مقابل السلام المنصوص عليه في قراري الامم
المتحدة 242 و338 وفي اطار المبادرات السلمية السابقة بدءاً من مؤتمر مدريد في اكتوبر 1991
مروراً باعلان المبادئ في 13 سبتمبر 1993 واتفاقية سبتمبر 1995 ومذكرة واي ريفير في اكتوبر
1998 ومذكرة شرم الشيخ في 5 سبتمبر 1999 ومفاوضات كامب ديفيد 2000 ومفاوضات طابا
يناير 2001. (وثيقة جنيف، ص3)

وتعترف اسرائيل بدولة فلسطينية فور انشائها مع اعتراف الدولة الفلسطينية فور اعلانها بدولة اسرائيل

واقامة علاقات دبلوماسية كاملة بين الطرفين وتبادل السفراء بعد شهر من الاعتراف المتبادل. اما بخصوص القدس فكان الاقتراح بوضع المدينة القديمة والقدس الشرقية تحت السيطرة الفلسطينية باستثناء الحي اليهودي وحائط البراق مع التاكيد على ان ذلك المسجد الاقصى والحرم المقدس تحت السيطرة الفلسطينية وعدم السماح لليهود بالصلاه داخله او التنقيب في موقع المسجد عن الاثار. وبخصوص المستعمرات تحتفظ اسرائيل بالسيطرة على مستعمرات بجنوب الضفة الغربية ومحيط القدس وضم مستعمرات اخرى شمال نابلس وجنوب الضفة لارض الدولة الفلسطينية، وتنقل اسرائيل الى الفلسطينيين مناطق في النقب محاذية لقطاع غزه تعويضاً عن الاجزاء التي ستقوم بضمها في الضفة الغربية. (الشقاقي، 1990، ص157).

اللاجئون: تنص الوثيقة على ان حل مشكلة اللاجئين مسألة جوهرية لتحقيق السلام الشامل والعدل بين الاسرائيليين والفلسطينيين مع التاكيد على قرارات الامم المتحدة الخاصة بهم رقمي 194 و242 كاساس لحل المشكلة. (عوض الله، 2006، ص264)

3.4.7 خطة خارطة الطريق للجنة الرباعية الدولية 2003:

هيأت هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 التي تعرضت لها مدينتا نيويورك وواشنطن المناخ السياسي الملائم لميلاد خطة خارطة الطريق الأميركية التي أعلن عنها لأول مرة في أكتوبر/تشرين الأول 2002، حيث شكلت هذه الهجمات الذريعة التي استندت إليها الإدارة الأميركية في إنشاء تحالف دولي سخرته لشن حروب على ما يسمى بالإرهاب في العالم.

وقد منحت هذه الحملة الأميركية رئيس الوزراء الإسرائيلي أريئيل شارون وقواته العسكرية ضوءاً أخضر لشن حرب على الشعب الفلسطيني بنفس الذريعة، في محاولة لتحقيق ما وعد به من حسم عسكري ينهي أي إمكانية للمقاومة وتهيئة الأرضية الملائمة لفرض الحلول التي تخدم المصالح الإسرائيلية والأميركية.

نشرت وزارة الخارجية الأميركية بتاريخ 30 نيسان/ إبريل 2003 نص خارطة الطريق للحل الدائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وتحدد خارطة الطريق خطوات يجب على الطرفين اتخاذها للتوصل إلى تسوية، والجدول الزمني لاتخاذها تحت رعاية الرباعية الدولية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا).

تقوم خارطة الطريق على توجه لحل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي مبني على قيام دولتين وتتحدث عن مراحل زمنية واجراءات متبادلة: الفلسطينيون يسعون فيها الى محاربة الإرهاب والإسرائيليون يسعون نحو إنجاز مشروع دولة فلسطينية مستقلة تقوم على أسس الديمقراطية، وان تساعد اللجنة الرباعية في تسوية الصراع وتطبيق خارطة الطريق، وستقوم التسوية على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967م، وعلى أساس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، والقرارات الدولية 242 و338 و1397 والاتفاقيات السابقة والمبادرة السعودية التي تم اعتمادها في قمة بيروت.

وتتضمن الخطة المرحلية التالية:

المرحلة الأولى:إنهاء "العنف والإرهاب"، وإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها، وبناء المؤسسات الفلسطينية وذلك حتى تاريخ ايار 2003

في هذه المرحلة يبدأ الفلسطينيون بشكل فوري تنفيذ وقف غير مشروط للعنف بدعم إسرائيلي ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس "خطة تينت" * لإنهاء العنف والإرهاب كما يقوم الفلسطينيون بعملية إصلاح سياسية شاملة تحضيراً للدولة بما في ذلك صياغة الدستور الفلسطيني، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة، وتتخذ إسرائيل كل الخطوات المطلوبة لإعادة الحياة الفلسطينية إلى طبيعتها، ويشمل ذلك: الانسحاب من المناطق الفلسطينية المحتلة منذ 28/9/2000، وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل هذا التاريخ، وتجمد النشاطات الاستيطانية كافة.

المرحلة الثانية وتمتد من شهر حزيران 2003 وحتى تشرين اول 2003:

وتتركز الجهود في هذه المرحلة على خيار إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة وسمات سيادية على أساس الدستور الجديد، كمحطة على الطريق نحو الحل الدائم. وسيتحقق هذا عندما يكون للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بحزم ضد "الإرهاب"، ولها الرغبة والقدرة على بناء ممارسة ديمقراطية على أساس التسامح والحرية. وتقيم مؤسسات مدنية وأمنية على اسس سليمة على ان تقدم اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي الدعم للفلسطينيين لاقامة دولة مستقلة قابلة للحياة. (الثقافي، 1995، 228)

المرحلة الثالثة: وتمتد خلال الفترة من 2004-2005

وهي مرحلة اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ويكون التقدم نحوها مرهوناً بالتقييم الجماعي من قبل اللجنة الرباعية، التي سوف تأخذ بعين الاعتبار خطوات الطرفين، والتقدم الملموس على أرض الواقع، حيث يتمثل الهدف النهائي لهذه المرحلة في تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، وضمان أداء أمني فلسطيني فعال ومستمر، ومفاوضات فلسطينية إسرائيلية

تهدف إلى اتفاق نهائي في العام 2005.

لقد جاءت خطة خارطة الطريق على اثر مبادرة الرئيس بوش لرؤيته للتسوية في الشرق الاوسط والتي تضمنت لأول مرة تعهد من الادارة الامريكية بالعمل على اقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ومزدهرة بجوار دولة اسرائيل. وقد تبنت اللجنة الرباعية الدولية هذه الرؤية وترجمتها الى خطة خارطة الطريق التي تتكون من اجراءات مرحلية كان من المفترض ان تؤدي الى اقامة الدولة الفلسطينية في عام 2005. وعليه فان خارطة الطريق تمثل التزاما دوليا باقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وفقا لخطوات عمليه (قريع، 2008)

* تؤكد الأجهزة الأمنية لحكومة إسرائيل وللسلطة الفلسطينية التزامها بالاتفاقات الأمنية التي وضعت في شرم الشيخ في تشرين الأول 200 في القاهرة في كانون الثاني 2001، والمبادئ الأمنية في وثيقة ميتشل في نيسان 2001.

جدول 2-2 (أ) اهم المبادرات الدولية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية:

#	المبادرة	نص المبادرة	الملاحظات
1	مشروع وليم روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة قدمت المبادرة عام 1969	تنص المبادرة على اعلان الاطراف وقف اطلاق النار وتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 242 والتوصل الى سلام مبني على الاعتراف المتبادل وانسحاب اسرائيل من اراضي احتلتها في حرب 1967.	قدم هذا المشروع اثناء حرب الاستنزاف بين القوات المصرية والاسرائيلية لقد فشلت المبادرة بسبب ضغط اللوبي الصهيوني كما رفضت منظمة التحرير وسوريا والعراق ومصر حيث طالبت بتسوية شاملة.
2	مؤتمر جنيف الدولي عام 1973 بدعوى من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.	لم يطرح المؤتمر أي حل ولم يتخذ أي قرار	فشل المؤتمر ولم يخرج باي قرار او توصيات.
3	مؤتمر مدريد الاول عام 1978 برعاية امريكية وسوفييتية	كان المؤتمر قائم على المشروع الذي قدمته مصر على اساس تنفيذ قراري 242 و338 وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها عام 1967.	تحول المؤتمر الى مجرد خطابات كما رفضت اسرائيل تنفيذ قراري 242 و338 وازالة المستوطنات والنفاوض على القدس.
4	مؤتمر مدريد الثاني للسلام في الشرق الاوسط عام 1991 بدعوى من الولايات المتحدة وروسيا	كان المؤتمر يستند الى مبدأ الارض مقابل السلام وقراري 242 و338 واقامة حكم ذاتي مؤقت في الاراضي المحتلة.	لم يصدر عن المؤتمر أي قرارات وكان مجرد مدخل للمحادثات السرية بشأن اتفاق اوسلو.
5	تفاهات شرم الشيخ	تم الاتفاق على اطلاق سراح المعتقلين، والانسحاب من المدن الفلسطينية، والتمهيد للعودة الى الوضع قبل 2000/9/28 للعودة بعد ذلك الى استكمال الاستحقاقات والاتفاقات.	لم يتم تنفيذ أي من هذه البنود سوى اطلاق سراح عشرات من الفلسطينيين.

جدول 2-2 (ب) اهم المبادرات الدولية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية:			
6.	مبادرة كلينتون للسلام عام 2000	الارض: ان يكون الانسحاب بحدود 94% و 96% من اراضي الضفة الغربية. الاراضي التي تضم من جانب اسرائيل يجب التعويض عنها بتبادل للاراضي من 1% الى 3% بالاضافة الى ممر دائم بين الضفة الغربية وغزة وان يكون الانسحاب بموافقة الطرفين اما القدس فتكون مناطق عربية واسرائيلية مع سيادة فلسطينية على الحرم وسيادة اسرائيلية على الحائط الغربي، اما اللاجئين فيتم ايجاد حلا لهم بالاتفاق المشترك من قبل الجانبين.	كانت هذه المبادرة نتيجة للخلافات التي حدثت في مفاوضات كامب ديفيد وفشلها.
7.	خطة خارطة الطريق التي تم تبنيها من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي وروسيا والامم المتحدة عام 2002.	قامت خطة خارطة الطرق على اساس قيام دولتين وتسوية الصراع على عدة مراحل محددة.	تم طرح هذه المبادرة بعد احداث 11 سبتمبر عام 2001 وما زالت مطروحة على الساحة السياسية حتى تاريخه.

ملاحظة: هذه المعلومات من تجميع الباحثة.

3.5 الاتفاقيات الدولية التي أبرمت لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي:

فيما يلي اهم الاتفاقيات التي تم توقيعها بين الجانب الاسرائيلي من جهة والجانب الفلسطيني والعربي من جهة اخرى من اجل تسوية الصراع بينهما.

3.5.1 اتفاقية أوسلو:

تعتبر اتفاقية أوسلو التي تم توقيعها في 13/9/1993 أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس (perry، 1995، 269p-272).

تنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات (عباس، 1994، ص55).

وكان من المفترض، وفقا للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338. ووفقا للاتفاقية، فإن الفترة الانتقالية تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني، في أقرب وقت ممكن، بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ونصت الاتفاقية، على أن المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، والترتيبات الأمنية، والحدود، والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين. ولحفظ الأمن في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، نصت الاتفاقية على إنشاء قوة شرطة فلسطينية، من أجل ضمان النظام العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما تستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية. (حسين، 1998، ص191)

وفي تحديده للأسباب التي دفعت بمنظمة التحرير الفلسطينية لاعتماد مسار المفاوضات السرية في أوسلو اشار احمد قريع وهو احد مهندسي اتفاق اوسلو الى مايلي:
على اثر مؤتمر مدريد للسلام الذي عقد في عام 1991، انطلقت مسارات المحادثات بين اطراف النزاع العربي من جهة (فلسطين، الاردن، سوريا، لبنان) وبين اسرائيل من جهة اخرى، بالاضافة الى

محادثات متعددة الاطراف التي تناولت قضايا اقليمية. الا أن هذه المفاوضات الثنائية واجهت عقبات كثيرة جعلت من الصعوبة بمكان الوصول معها الى اي اتفاق وجعلتها تدور في حلقة مفرغة دون تحقيق أي انجاز يذكر بما في ذلك الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وهكذا جاءت قناة أوسلو الخلفية في محاولة للتغلب على هذا الجمود في مفاوضات واشنطن وتفادي الاشتراطات والعقبات التي واجهتها ومحاولة استكشاف افاق وامكانيات الوصول الى اتفاق مع الجانب الاسرائيلي والتطرق الى الأمور الجوهرية في الصراع، كموضوع القدس، واللاجئين بعيداً عن الاعلام والتاثيرات السلبية (قريع، 2008)

ويشير احمد قريع الى الاهمية التاريخية لاتفاق اوسلو حيث يرى انه منح اهمية تاريخية للشعب الفلسطيني لتحديد الكيان الفلسطيني والدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين. كما منح الشعب الفلسطيني، ولأول مرة اعترافاً اسرائيلياً بوجوده وبحقوقه الوطنية المقررة من قبل الشرعية الدولية (قريع، 2008)

3.5.2. اتفاق غزة - أريحا 1994:

تم توقيع هذا الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وبحضور الولايات المتحدة الأمريكية، والفدرالية الروسية، وجمهورية مصر العربية وذلك بتاريخ 1994/5/4 في القاهرة. وقد سبق توقيع هذا الاتفاق إجراءات لبناء الثقة تمثلت في ثلاث اتفاقيات وقعت بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني: إحداها خاصة بالمعابر وأمن الطرق، والثانية حول ترتيبات الأمن في الخليل والثالثة بروتوكول للتعاون الاقتصادي (سعيد، 1994، ص120).

ويعد هذا الاتفاق تنفيذاً لاتفاق أوسلو وخطوة البداية لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، ولم يبت الاتفاق بالقضايا العالقة، (المستوطنات، اللاجئيين، الحدود والمعابر، والمياه). وأتبع هذا الاتفاق باتفاقيتين تنفيذيتين: الأولى اقتصادي (يوليو/1994) (اتفاق باريس) ينظم العمالة الفلسطينية، والعلاقات المالية، والاقتصادية بين الطرفين، والآخر اتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة (1994/8)، واشتمل على تعريفات خاصة بنقل السلطة وإجراءاتها في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وغيرها. (العربية نت، 2000).

3.5.3. اتفاق وادي عربة 1994:

تم التوقيع على هذا الاتفاق بين المملكة الأردنية الهاشمية وإسرائيل وبحضور الولايات المتحدة الأميركية بتاريخ 1994/10/26 وشمل الاتفاق مواضيع اهمها اقامة السلام بين الطرفين قضية الحدود على اساس الحدود الدولية بين الاردن واسرائيل زمن الانتداب، تعرف الحدود الدولية الدائمة والمعترف بها دولياً دون المساس بوضع أي ارض دخلت تحت سيطرة الحكم العسكري الاسرائيلي سنة 1967 بما في ذلك قضية المياه الاقليمية والمجال الجوي لكل منهما، كما ناقشت المعاهدة قضايا الامن وبناء الثقة المتبادلة وتطوير المصالح المشتركة و العلاقات الاقتصادية اللاجئين والنقل والطرق و الملاحة والسياحة والبريد والطيران المدني الخ (حسين، 1998، ص 214-230).

3.5.4. اتفاقية طابا 1995:

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ووقعت عليها الولايات المتحدة الأميركية، وروسيا الفدرالية والاتحاد الأوروبي، ومملكة النرويج، وجمهورية مصر العربية . وهي اتفاقية مرحلية حول الضفة والقطاع، جرت مباحثاتها في طابا ووقعت رسمياً في واشنطن يوم 1995/9/28 وعرفت بأوسلو/2 (صقر، 1994، ص 63).

وقسمت هذه الاتفاقية المناطق الفلسطينية إلى (أ) وتشمل 6 مدن فلسطينية وان تتولى سلطة الحكم الذاتي المسؤولية الامنية فيها و(ب) وتضم 450 قرية وبلدية وتتولى السلطة بواسطة الشرطة مسؤولية النظام العام الى جانب مسؤوليات ادارية ومدنية على ان تحتفظ اسرائيل بالمسؤولية الامنية العليا في هذه المنطقة و(ج) وتشمل المساحة المتبقية من الضفة الغربية وتضم المستوطنات وقواعد عسكرية ومواقع حيوية تتولى السلطة الفلسطينية مسؤولية مدنية محدودة عليها وتحتفظ اسرائيل بالسيطرة الشاملة على الارض. كما شكل الاتفاق انتخاب اعضاء للمجلس التشريعي، والإفراج عن معتقلين في السجون الإسرائيلية.(مجلة الدراسات الفلسطينية، 1997، ص 206-211).

3.5.5. اتفاق واي ريفر (1) 1998:

وقع هذا الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وبصفة شاهد الولايات المتحدة الأميركية ويدعى اتفاق واي بلانتيشن، وقد حدث عدد من المتغيرات قبل هذا الاتفاق كان أبرزها تجمعي العملية السلمية باستلام بنيامين نتنياهو الحكم في إسرائيل في شهر 1996/6 ثم استؤنفت المفاوضات

بالتوصل لبروتوكول حول إعادة الانتشار في الخليل يوم 1997/1/17. وأرسى نتيا هو معادلة جديدة للمفاوضات "الأمن مقابل السلام" بدلا من الأرض مقابل السلام. نصت اتفاقية واي ريفر التي وقعت عام 1998 على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، وعلى اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب، وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وإعادة الانتشار الثاني للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية على أن تتم إعادة الانتشار على ثلاث مراحل:

أولاً - المرحلة الأولى والثانية:

وتشمل إجراءات تسهيل تطبيق الاتفاق الانتقالي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة الموقع في الثامن والعشرين من سبتمبر/ أيلول 1995 واتفاقيات أخرى ذات صلة خاصة تلك المتعلقة بعمليات إعادة انتشار إضافية وبقضايا الأمن. وبالنسبة للمزيد من إعادة الانتشار فإنها تنص على:

1- انتقال 13% من المنطقة (ج) إلى الفريق الفلسطيني بواقع 1% إلى المنطقة (أ) و 12% إلى المنطقة (ب)، على أن يتعهد الفريق الفلسطيني بتحويل 3% من المنطقة (ب) التي آلت إليه إلى مناطق خضراء أو محميات طبيعية، ويحتفظ الفريق الإسرائيلي بالمسؤولية الأمنية الشاملة على تلك المحميات الطبيعية بهدف حماية الإسرائيليين ومواجهة تحدي الأعمال الإرهابية، ويمكن لقوات الشرطة الفلسطينية أن تقوم بتحركاتها بعد التنسيق بين الجانبين .

2- كجزء من التطبيق السابق للمرحلتين الأولى والثانية من إعادة الانتشار فإن 14,2% من المنطقة (ب) سيتم نقلها إلى المنطقة (أ).

ثانياً - المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار : تقوم لجنة يتابعها وزير الخارجية الأميركية آنذاك وارن كريستوفر ويتم إطلاع الولايات المتحدة باستمرار على ما يتم من خطوات.

وقد قسمت الاتفاقية إلى عدة بنود هي:

1- الأمن: وافق الجانب الفلسطيني في الاتفاقية على اتخاذ جميع الإجراءات الأمنية الضرورية لمنع أي عمليات إرهابية أو جرائم أو أعمال عدوانية ضد الفريق الإسرائيلي، كما وافق الجانب الإسرائيلي على اتخاذ الإجراءات الضرورية كذلك لحماية الجانب الفلسطيني.

2- اللجان الانتقالية والشؤون الاقتصادية: وفيها يعيد الفريقان الفلسطيني والإسرائيلي التزامهما بتوطيد العلاقات الاقتصادية بينهما وبالأخص الالتزام بافتتاح المنطقة الصناعية في غزة في الموعد المحدد، والاعتراف المتبادل بالأهمية القصوى للمرفأ الفلسطيني في غزة، والاتفاق على تكوين بعض اللجان الانتقالية ومنها اللجنة القانونية بشرط أن يقدم الجانب الفلسطيني نسخة من القوانين المعمول بها في مناطق، ولجنة أخرى لمكافحة سرقة السيارات ومعالجة الديون الفلسطينية.

3- مفاوضات الوضع النهائي: نصت الاتفاقية على استئناف مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة سريعة، وصولاً إلى اتفاق بحلول 4 مايو/أيار 1999، وستكون المفاوضات مستمرة دون انقطاع.

4- الإجراءات الأحادية الجانب: نصت الاتفاقية كذلك على عدم القيام بأي خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وغزة، وفقاً للاتفاق الانتقالي.

وأخيراً تضمنت الاتفاقية جدول زمني للتنفيذ حيث يبدأ التنفيذ بعد عشرة أيام من توقيعها.

3.5.6. اتفاق واي ريفر (2) 1999 :

وقع هذا الاتفاق بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وبصفة شاهد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الأردنية الهاشمية، طبق نتيا هو جزءاً مما ورد في اتفاق واي ريفر/1، وامتنع عن تطبيق الجزء الآخر وانتهى الأمر بخسارته الانتخابات التي جرت في شهر ايار/1999 حيث تسلم الحكم في اسرائيل حزب العمل بزعامة إيهود باراك الذي استأنف عملية السلام على الأساس نفسه الذي قام عليه اتفاق واي ريفر/1، فكانت مفاوضات شرم الشيخ يوم 9/4 وسميت واي ريفر/2.

ويشكل الاتفاق تعديل وتوضيح لبعض النقاط التي تضمنها واي ريفر (1) وتنفيذاً لها، خاصة فيما يتعلق بإعادة الانتشار، وإطلاق السجناء والممر الآمن وميناء غزة والترتيبات الأمنية وسواها.

3.5.7. كامب ديفيد 2000:

تعددت التفاهات بعد اتفاقيات واي ريفر وتوجت بمحاولة الرئيس الأميركي بيل كلينتون التوصل إلى اتفاق الحل النهائي في كامب ديفيد يد بتاريخ 11 يوليو/تموز 2000، وفشلت المفاوضات للاختلافات العميقة بين الطرفين خاصة حول مدينة القدس ومقدساتها وعودة اللاجئين وسواها من المسائل العالقة.

أن ما طرحه باراك وكلينتون لم يكن من الممكن أن يقبل به الفلسطينيون. فقد حاول كلينتون في اجتماعات كامب ديفيد تجميد التفاوض على وضع مدينة القدس إلى مرحلة لاحقة من المفاوضات، ثم اقترح جعل إحدى ضواحي مدينة القدس عاصمة لدولة فلسطينية و تفتيت ساحة الحرم ، التي تشمل المسجد الأقصى وقبة الصخرة والباحة الواقعة بينهما بتطبيق نموذج الفاتيكان عليها بحيث تصبح الأماكن الإسلامية فوق الأرض فقط تابعة لجهات إسلامية أما ما تحت ساحة الحرم فهو تحت السيادة الإسرائيلية وفقاً للدعوات الاسرائيلية بوجود أطلال هيكل سليمان أسفل الحرم، أما المواقع المسيحية

مثل كنيسة القيامة وما حولها فتتبع هيئة الكنائس العالمية. (قريع، 2001، ص 364)

لقد كان من أهم أسباب فشل مفاوضات كامب ديفيد عدم التحضير الجيد لها واصرار الجانب الأمريكي على عقدها بالرغم من التحذيرات التي عبر عنها الرئيس الراحل ياسر عرفات من ان فشل هذه القمة التي اعدت بعد سلسلة من المحادثات التي لم تفض الى أي تقدم ستؤدي الى قتل الامل لدى الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي بعملية السلام، بالاضافة الى ما سبق الاشارة اليه من تبني الادارة الأمريكية لوجهات النظر الاسرائيلية وعدم التعامل بحيادية و استمرار التعنت الاسرائيلي في رفضه لتسوية القضايا الرئيسية وفقا لقرارات الشرعية الدولية التي تضمن الحق الفلسطيني(قريع، 2008) لقد كانت قناعة شبة يقينة لدى الجانب الفلسطيني بان مؤتمر كامب ديفيد الذي دعى اليه الرئيس الأمريكي كلينتون كان اقرب ما يكون الى المغامرة غير محسوبة العواقب، مما حدى بالفلسطينيين الى مقاومة هذا المؤتمر قبل انضاج الظروف الملائمة ليس لعقده فقط انما لانجاحه ايضاً، حيث فقد غالبية الفلسطينيين الثقة في عملية اوسلو، وكان قبول عرفات لموقف كلنتون وباراك يعني عند الفلسطينيين استسلاماً تاماً(Aruri,2003).

نقاط الخلاف

ويمكن تلخيص نقاط الخلاف بين الجانبين كالتالي:

1. إعادة الانتشار: طالب الفلسطينيون إعادة الانتشار في أكثر من 90% من مساحة الضفة والقطاع، أما إسرائيل فوافقت على 10% فقط.
2. إطلاق سراح الأسرى: طالب الفلسطينيون بإطلاق سراح كافة الأسرى، أما إسرائيل فوافقت على إطلاق سراح الأسرى قبل تاريخ 9/1993، وبعد ان يتم توقيع الاتفاق النهائي.
3. القدس: طالب الفلسطينيون بالقدس كعاصمة لدولتين، أما الإسرائيليون فأصروا على بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية فقط.
4. اللاجئين: طالب الفلسطينيون بتنفيذ القرار 194، أما إسرائيل فأصرت على أنها لا تتحمل المسؤولية عن قضية اللاجئين.
5. المستوطنات: طالب الفلسطينيون اخلاء كافة المستوطنات، أما الإسرائيليون فطالبوا بلقائمة كتل استيطانية تخضع للسيادة الإسرائيلية.
6. الحدود: طالب الفلسطينيون بانسحاب إسرائيل إلى حدود 1967 ومن القدس الشرقية أما إسرائيل فطالبت إجراء تعديلات على الحدود مع السيادة على القدس.

7. المياه: طالب الجانبان بالسيطرة عليها (قريع، 2001، ص366).

وبسبب اصرار إسرائيل على الحصول على إقرار فلسطيني بإنهاء الصراع بين الجانبين تعثرت عملية السلام وانطلقت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (28 سبتمبر/أيلول 2000، فتشكلت لجنة دولية برئاسة السيناتور الأميركي السابق جورج ميتشل في مارس/آذار 2001 توصلت إلى عدة مقترحات تتمحور حول إيقاف الاستيطان الإسرائيلي وإيقاف العنف من الجانبين، إلا أنها كانت دون جدوى بعد فوز أرييل شارون (الليكودي) في الانتخابات الإسرائيلية يوم 7 فبراير/شباط 2001 والذي بدأ عهده بوعده المائة يوم لسحق الانتفاضة، واستغل تفجيرات 11 سبتمبر/أيلول 2001 ليجعل من حرب أميركا على الإرهاب حرباً على كل اتفاقيات السلام المعقودة مع الفلسطينيين.

الجدول 3-2 (أ) الاتفاقيات الدولية التي أبرمت بين الاسرائيليين والعرب لتسوية القضية الفلسطينية:

#	الاتفاقية	بنود الاتفاق	ملاحظات
1	اتفاقية اوسلو عام 1993	تنص الاتفاقية على اقامة سلطة ذاتية انتقالية فلسطينية ومجلس تشريعي منتخب من قبل الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات على ان تغطي المفاوضات النهائية القضايا المتبقية (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، والعلاقات مع الجيران).	اقامة سلطة فلسطينية ومجلس تشريعي ولكن بعد انتفاضة الاقصى عام 2000 لم يكمل هذا الاتفاق ولم يكن له أي صلاحية على ارض الواقع.
2	اتفاق غزة اريحا عام 1994	تم البدء بالانسحاب من غزة واريحا وتشكيل سلطة فلسطينية واجهزتها ولكن بقيت الامور الاخرى عالقة (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الامنية، الحدود، والعلاقات مع الجيران).	تم الانسحاب من غزة واريحا وتم تشكيل سلطة فلسطينية واجهزتها، بعد الانتفاضة وبمقولة الحرب على الارهاب اخذت اسرائيل بالدخول الى هذه الاراضي في أي وقت تريد ودون النظر الى صلاحيات هذه السلطة.
3	اتفاق وادي عربة (1) 1994 الذي تم توقيعه بين الحكومة الاردنية واسرائيل	نص الاتفاق على الاعتراف المتبادل والتعاون الاقتصادي وتحديد الحدود وترتيبات حول الارهاب والمياه واقامة علاقات طبيعية واحالة قضية اللاجئين الى لجان متعددة الاطراف ورعاية الاماكن المقدسة في القدس.	تم العمل على تطوير التبادل الاقتصادي والعلاقات السياسية ولم يجد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين
4	اتفاقية طابا عام 1995 الذي وقع بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل	عرف باوسلو 2 اتفاقية مرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة وقسمت المناطق الى (أ) و(ب) و(ج) تحدد مناطق السلطة الفلسطينية والمناطق الخاضعة لاسرائيل والانسحاب من 6 مدن فلسطينية واجراء انتخابات واطلاق سراح الاسرى الفلسطينيين	تم تنفيذ الاتفاق بخصوص تقسيم المناطق وتم اجراء انتخابات و الافراج عن عدد من المعتقلين الفلسطينيين.
الجدول 3-2 (ب) الاتفاقيات الدولية التي أبرمت بين الاسرائيليين والعرب لتسوية القضية الفلسطينية:			
5	اتفاق واي ريفر (1) عام 1998 وقع بين اسرائيل	نصت الاتفاقية على الانسحاب الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، وعلى اتخاذ تدابير أمنية لمكافحة الإرهاب، وتوطيد العلاقات	انسحبت اسرائيل من بعض المناطق الفلسطينية واصبحت تابعة للسلطة الوطنية، و اعادة انتشار للقوات الاسرائيلية في مناطق الضفة الغربية كما قامت اسرائيل

		ومنظمة التحرير الفلسطينية	الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على أن تتم إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية في الضفة الغربية على ثلاث مراحل.	بالدخول الى مناطق السلطة الفلسطينية واعتقال واغتيال عدد كبير من الفلسطينيين.
6	اتفاق واي ريفير (2) عام 1999 وقع بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية	الاتفاق هو تعديل وتوضيح لبعض النقاط في اتفاق واي ريفير (1) وتنفيذ له، خاصة فيما يتعلق بلعادة الانتشار، وإطلاق السجناء والممر الآمن وميناء غزة والترتيبات الأمنية.	تم تطبيق بعض ما نص عليه الاتفاق بخصوص الترتيبات الامنية وميناء غزة ولكن بعد انتفاضة الاقصى عملت اسرائيل على اغلاق وعزل غزة عن الضفة الغربية.	
7	مفاوضات كامب ديفيد 2000	شهدت المفاوضات اختلافات عميقة بين الطرفين خاصة حول مدينة القدس ومقدساتها وعودة اللاجئين وسواها من المسائل العالقة.	فشلت المفاوضات بسبب عدم التحضير لها.	

ملاحظة هذه المعلومات من تجميع الباحثة

3.6 الخلاصة:

لاول مره يطرد شعب من بلاده ويغير اسم وطنه وتنتهك حقوقه الوطنية ليحل محله شعب اخر تم تجميعه من مختلف انحاء العالم ومن قوميات مختلفة، وليصبح ابناء هذا الوطن لاجئين لدى الدول الاخرى، وصدرت مجموعة من القرارات الدولية حولت الكيان الاسرائيلي الى كيان ثابت في المنطقة ودعت العرب الى الاعتراف به والتعامل معه. وبدعامات قانونية يأتي قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947 ليمنح اسرائيل من الانتقال من فكرة الوطن القومي اليهودي الى دولة على ارض الواقع.

و ساعد الضعف العربي الذي ظهر خلال حرب عام 1947، حرب عام 1968م وحرب عام 1967، على اعطاء اسرائيل اراضي عربية جديدة خارج جغرافية فلسطين، وهو قرار 242 عن مجلس الامن عام 1967 الذي دعا الى انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها وربط القرار بين الانسحاب الاسرائيلي والتسوية السلمية ووقعت حرب رمضان 1973 التي اقضت الى التوقيع على اتفاق كامب ديفيد بين مصر واسرائيل وانتهت حالة الحرب بينهما.

وتمثلت الخطوة الرئيسية الاخرى بعملية التسوية في مؤتمر مدريد عام 1991 الذي تبعه مفاوضات سرية انتهت بالتوقيع على معاهدة اوسلو الاولى عام 1993 والتفاوض بشأن الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي الفلسطينية المحتلة في اطار الوضع النهائي الذي تضمن قضايا القدس والاستيطان، واللجئين، والامن، ومشكلات الحدود، المياه.

وكان اتفاق اوسلو بمثابة اعتراف متبادل من الجانبين الاسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وهو ما يعتبر منعطفاً حاسماً في مسار القضية الفلسطينية، فقد حصل الاسرائيليون على اعتراف فلسطيني كامل بينما حصل الفلسطينيون على اعتراف جزئي ومنقوص بحقوقهم الوطنية، وبدأت صعوبة المفاوضات بالبروز خلال عامي 1994-1995 في اتفاقيتي طابا والقاهرة على الصلاحية المدنية للحكم الذاتي. ولعل اتفاق طابا لتوسيع الحكم الذاتي المعروف باسم اتفاق اوسلو 2 عام 1995 هو دليل اخر على عمومية اتفاق اوسلو 1 فقد ركز على اعادة الانتشار الاسرائيلي خارج المدن الفلسطينية وعلى الانتخابات الفلسطينية، ووضح ان صلاحية الحكم الذاتي محدودة على اراضي الضفة الغربية في مقابل سيطرة اسرائيلية أكبر على غالبية الاراضي بحجة الاعتبارات الامنية.

وتلقت محاولات التوصل الى تسوية سلمية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي ضربة قوية بفشل مؤتمر كامب ديفيد بسبب عدم التحضير المسبق له وعدم حيادية الراعي الامريكي والتعنت الاسرائيلي بالقبول بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية 1973-2002:

4.1 المقدمة:

إن الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية يرجع إلى بدايات الاستيطان الصهيوني على أرض فلسطين، خاصة في أعقاب صدور وعد بلفور عام 1917 والذي تعهدت بموجبه بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد شهدت الفترة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من الحركات العربية الجماعية لنصرة الشعب العربي الفلسطيني. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن بروتوكول الإسكندرية الموقع عام 1944 والذي يعد إحدى الوثائق التأسيسية لجامعة الدول العربية، قد تضمن قراراً خاصاً بفلسطين نص فيه صراحةً على أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية، وأن حقوق العرب فيها لا يمكن المساس به من غير الإضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي، ومنذ قيام الجامعة عام 1945 وحتى يومنا هذا ما تزال القضية الفلسطينية تمثل الشغل الشاغل لهذه المنظمة العربية القومية على اختلاف أجهزتها ومؤسساتها. كذلك شكلت القضية الفلسطينية بجوانبها المتعددة الأساس لمعظم مؤتمرات القمة العربية منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين بل ومنذ قمة مايو/أيار 1946 والتي أكدت قراراتها صراحةً أن فلسطين قطر عربي لا يمكن أن ينفصل عن الأقطار العربية الأخرى، إذ هو في القلب من المجموعة العربية. (الرشيدي، 2007)

كما ان العرب رفضوا قرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947 الخاص بتقسيم فلسطين الذي صدر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة كما رفض العرب الاعتراف بإسرائيل. (عراي، 1997، ص 24) وبعد قيام إسرائيل في 15 ايار/1948 إثر إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين، بادرت الدول العربية في إطار الجامعة العربية إلى التدخل لمواجهة هذا الوضع الجديد. ولم تتردد الجامعة العربية في اتخاذ مجموعة من القرارات لمقاطعة إسرائيل في المجالات كافة ومقاطعة كل الدول التي تتعاون معها في أي مجال من المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو غير ذلك. كما أن إبرام معاهدة الدفاع

العربي المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في شهر 4/1950، إنما جاء كنتيجة للظروف غير المواتية التي مرت بها القضية الفلسطينية بعد المواجهة العربية الإسرائيلية الأولى عام 1948.

كما إن بعض مؤتمرات القمة العربية عقدت أساساً للنظر في موضوعات تتعلق بهذه القضية، ومن ذلك مثلاً: مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بالقاهرة في عام 1964 لبحث مسألة قيام إسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن بهدف الاستحواذ على أكبر قدر من هذه المياه لصالحها وحدها. وكما هو معلوم فقد جاءت قرارات هذا المؤتمر صريحة في التأكيد على اعتبار أن إسرائيل تمثل الخطر الأساسي الذي يهدد الدول العربية في مجملها وليس فقط الشعب العربي الفلسطيني، الأمر الذي يستوجب عملاً عربياً جماعياً لمواجهةها. وأن التضامن العربي هو السبيل الأول لدرء المطامع التوسعية والعدوانية للكيان الإسرائيلي.

واتساقاً مع ذلك قرر المؤتمر إنشاء القيادة العربية الموحدة لمواجهة التهديدات الإسرائيلية، كما أكد ضرورة إشراك الشعب الفلسطيني في النضال لتحرير وطنه وتقرير مصيره. وقد تم بموجب ذلك إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت نضالها المسلح منذ ذلك الحين من أجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقد تأكد هذا التوجه الأخير كذلك في قمة عمان عام 1980 التي نصت قراراتها على أهمية تحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل، وطالبت بإنشاء قيادة عسكرية مشتركة بالتنسيق مع مجلس الدفاع العربي المشترك.

وحددت الجامعة في سنواتها الأولى أهدافها الهامة بالنسبة للقضية الفلسطينية كالتالي:

1. العمل على إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
2. مقاطعة المنتجات الصهيونية.
3. تطوير الزراعة وإنقاذ الأراضي الفلسطينية من محاولات السيطرة عليها من الحركة الصهيونية.
4. العمل على استقلال فلسطين السياسي، وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، كعضو كامل الحقوق" (عربي، 1997، ص 26).

لقد اخفقت جامعة الدول العربية في تنفيذ أي من هذه البنود سوى انضمام فلسطين إلى الجامعة العربية.

4.2 اهتمام الدول العربية بالقضية الفلسطينية:

4.2.1 تمثيل الشعب الفلسطيني:

إن مسألة التمثيل الدولي للشعب الفلسطيني قد تطورت عبر مرحلتين زمنيتين المرحلة الأولى قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية، والمرحلة الثانية التي أعقبت قيام هذه المنظمة.

التمثيل الدولي للشعب الفلسطيني قبل عام 1964:

كان التمثيل الفلسطيني على المستوى الدولي خلال المرحلة التي سبقت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، محصوراً في نطاقه العربي، ولم يكن للشعب الفلسطيني وجود تمثيلي خارج نطاق المنطقة العربية، كما لم يعترف بمؤسساته من جانب أي دولة أو منظمة غير عربية. وتعامل المجتمع الدولي مع قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها قضية إنسانية تتعلق بمساعدة اللاجئين الذين هجروا عن أراضيهم من قبل إسرائيل، وإن كان ذلك لا يعني بطبيعة الحال أن المجتمع الدولي قد أنكر على هذا الشعب وفي حدود الكيان الذي أشار إليه قرار التقسيم عام 1947 تمتعه بالشخصية القانونية الدولية التي تكفل له التمتع بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف.

وقد تطور التمثيل الفلسطيني عربياً خلال هذه المرحلة على النحو التالي:

شكل صياغة ميثاق جامعة الدول العربية خلال عامي 1944/1945 الخطوة الأولى فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني. فكما هو معلوم فإن أحد الملحقين اللذين ألقيا بميثاق الجامعة في صورته النهائية التي تم الموافقة عليه عام 1945، كان الملحق الخاص بفلسطين ووضعها العربي في إطار الجامعة.

وقد تم النص في هذا الملحق على أنه منذ نهاية الحرب العالمية الأولى 1914 - 1918، سقطت عن البلاد العربية المنسلخة عن الدولة العثمانية ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها وغير تابعة لأي دولة أخرى، إذا لم تكن قد مكنت من تولي أمورها فإن ميثاق العصبة سنة 1919 لم يقرر النظام الذي وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها، فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلاً دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة. ولذلك، ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلاً، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في أعماله (الرشيدى، 2007، ص 15).

وتنفيذاً لأحكام هذا الملحق "أصدر مجلس الجامعة العربية القرار رقم (17) بتاريخ 1945/12/4 والذي حدد فيه كيفية تمثيل الشعب الفلسطيني في الجامعة وطريقة مشاركته في الاجتماعات التي تعقدها. وبحسب هذا القرار تمثل فلسطين بمندوب واحد الى ثلاثة مندوبين. ويشترك ممثلوا فلسطين في جميع أعمال المجلس وفقاً لما ورد في الملحق الخاص بفلسطين في ميثاق جامعة الدول العربية، ويكون له م حق التصويت في قضية فلسطين وفي الأمور التي تستطيع فلسطين أن تهتم بتنفيذها، اما طريقة اختيار المندوبين الفلسطينيين فتتم بترشيحهم من قبل اللجنة العربية العليا ثم بتعيينهم من قبل مجلس الجامعة، وإذا تعذر الترشيح يرد الأمر كله إلى المجلس. (الرشيدي، 2007، ص22).

وبالفعل قام المجلس بتعيين السيدين يوسف العلمي والحاج أمين الحسيني ليكونا مندوبين لفلسطين لدى جامعة الدول العربية.

أما الخطوة الثانية فتمثلت في اعتراف الدول العربية فيما عدا الأردن بحكومة عموم فلسطين التي أعلن عن تشكيلها أواخر عام 1948. وقد بادرت الجامعة العربية بصفتها التنظيمية إلى الاعتراف بهذه الحكومة ووجهت الدعوة إلى كل من رئيس وزرائها ووزير خارجيتها للمشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة في عام 1948.

وبالرغم من عدم حصول هذه الحكومة على أي اعتراف دولي غير عربي، إلا أنه من الناحية القانونية قد نظر إليها بوصفها ممثلة للشعب الفلسطيني، كما اعتبر وجودها دليلاً على استمرارية الشخصية القانونية الدولية لفلسطين في أعقاب انتهاء الانتداب البريطاني، إن لم يكن بالنسبة لكامل الإقليم الفلسطيني طبقاً لخريطة الانتداب، فعلى الأقل طبقاً لقرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1947/11/29 (الرشيدي، 2007، ص22-25).

أنشئت حكومة عموم فلسطين في أواخر عام 1948 ولم تلبث ان توقفت مباشرة مهامها من الناحية الواقعية، وإن ظلت قائمة بصورة رسمية حتى منتصف عام 1962، اما مسألة التمثيل الفلسطيني في مجلس الجامعة فلم يطرأ عليه أي تغيير ذي قيمة طيلة الفترة الممتدة بين عامي 1948 و 1963. وقد عزي ذلك إلى القرار الذي أصدره مجلس الجامعة بتاريخ 1952/8/23، والذي قرر فيه صراحة أنه "نظراً لتوقف أعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة، يكون رئيس الحكومة (السيد أحمد حلمي عبد الباقي) ممثلاً لفلسطين في مجلس جامعة الدول العربية، ثم خلفه في ذلك السيد أحمد الشقيري (قرار مجلس الجامعة رقم 1909، 1963/8/19)

وقد حلت منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشائها بتاريخ 14/5/1964 محل حكومة عموم فلسطين التي ظلت قائمة حتى منتصف عام 1963 أن الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية على المستوى العربي قد تبلورت في اتجاهين رئيسيين: الاتجاه الأول، تمثل في تطور الموقف العربي بالنسبة إلى المنظمة، إذ على الرغم من أن هذه المنظمة أنشئت في منتصف عام 1964، فإنه لم يعترف بها كمثل وحيد للشعب الفلسطيني إلا في مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر في نوفمبر/تشرين الثاني عام 1973. وأما الاتجاه الآخر الذي سارت فيه الجهود العربية الجماعية من أجل تعزيز قضية التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية وعلى المستويين العربي والدولي على حد سواء، فقد تمثل في الاعتراف بمنظمة التحرير بصفة العضوية الكاملة في إطار جامعة الدول العربية وذلك في عام 1976 في جلسة رقم 3462 (مجلس الجامعة عام 1976 رقم 3462 / د66 / ج 2).

ومنذ ذلك الحين أي منذ تاريخ 9/9/1976، أضحت منظمة التحرير الفلسطينية (بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني) تباشر دورها في إطار جامعة الدول العربية، وتتمتع بكامل الحقوق والمزايا التي تترتب على اكتساب العضوية في قانون المنظمات الدولية وطبقاً لأحكام ميثاق الجامعة. كما أنه على أثر اكتساب صفة العضوية الكاملة، لم يعد ثمة مسوغ لبقاء ذلك القيد الذي أشار إليه "قرار مجلس الجامعة بتاريخ 4/12/1945 بشأن حدود مشاركة مندوب فلسطين في التصويت على القرارات التي يصدرها هذا المجلس. وبعبارة أخرى، وبصدور القرار رقم 3462 سالف الذكر، أضحت من حق مندوب "دولة" فلسطين المشاركة في الاقتراع على أي موضوع من الموضوعات المتعلقة بالقضية الفلسطينية أو التي تلتزم فلسطين بتنفيذها. (وثائق جامعة الدول العربية، 1946/12/4).

4.2.2 الدعم العربي للقضية الفلسطينية:

4.2.2.1 قضية القدس:

أولى العمل العربي المشترك اهتماماً خاصاً بقضية القدس، بالنظر إلى أهميتها الدينية والتاريخية للعرب جميعاً. فكان من بين القرارات المهمة التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي بالجزائر عام 1973، ذلك القرار الذي نص على وجوب العمل العربي قديماً من أجل تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي مساس بالسيادة العربية الكاملة على هذه المدينة المقدسة (عربي، 1997، ص35).

وظل موضوع القدس أحد البنود الأساسية والدائمة في كل اجتماعات جامعة الدول العربية، سواء على مستوى القمة أو على المستوى الوزاري أو حتى على مستوى المندوبين الدائمين المعتمدين، إذ كان يتم دائماً الإصرار على وجوب دعم النضال الفلسطيني لتمكين الفلسطينيين من إقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس. ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى القمة العربية الاستثنائية التي عقدت في مقر الجامعة بالقاهرة في عام 2000 بهدف دعم الانتفاضة الفلسطينية وحماية المقدسات الإسلامية في فلسطين (الرشيدي، 2007، ص.27)

4.2.2.2 المقاطعة العربية لإسرائيل:

بدأ الفلسطينيون بعملية المقاطعة للمنتجات اليهودية مبكراً، وتجلت هذه المقاطعة بصورة واضحة أثناء ثورة عام 1936. أما على المستوى العربي فكان ذلك منذ المحادثات التمهيدية لقيام الجامعة. فقد اتخذ مجلس الجامعة أول قرار له في هذا الشأن بتاريخ 1945/12/2، الذي دعا دول الجامعة إلى منع المنتجات والصناعات اليهودية من دخول أراضيها كما اتخذ مجلس الجامعة عدة قرارات لتنظيم تلك المقاطعة (الرشيدي، 2007، ص.29)

وبعد قيام دولة إسرائيل اتخذ مجلس الجامعة بتاريخ 1958/5/19 قراراً بإنشاء جهاز يتولى تنسيق عملية المقاطعة يرأسه مفوض عام يعينه الأمين العام للجامعة، ويعاون المفوض مندوب عن كل دولة بصفة ضابط اتصال تعينه حكومته. كما تضمن القرار إنشاء مكتب مركزي مقره في دمشق، وإنشاء مكتب في كل دولة عربية يعنى بجميع شؤون المقاطعة. وبعد التطورات التي حدثت على مستوى العلاقات العربية الإسرائيلية عموماً منذ انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، فقد تفاوتت مواقف الدول العربية بشأن تحمسها لمبدأ المقاطعة لإسرائيل.

4.2.2.3 دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني:

انعقدت في الجزائر بتاريخ 7 - 1988/6/9 القمة العربية غير العادية "قمة الانتفاضة" التي ينص بيانها الختامي على إن المؤتمر "تدارس بروح من المسؤولية القومية والتاريخية تطورات الانتفاضة الشاملة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعاضم المقاومة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان ضد الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية الإرهابية (وثائق جامعة الدول العربية، 1988). وكان من مظاهر دعم الانتفاضة في قرارات هذه القمة الالتزام بتقديم جميع أنواع المساندة والدعم المادي لاستمرار مقاومة وانتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني. كما أكدت

التزامها بقرارات مؤتمرات القمة السابقة وخاصة مشروع السلام العربي المقرر في مؤتمر القمة الثاني عشر في فاس عام 1982 والذي حدد مبادئ السلام العادل لحل الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره قضية فلسطين وتضمن حق الشعب الفلسطيني الوطني الثابت في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وبنفس الحقوق مع الأطراف الأخرى المشاركة.

4.2.2.4 الدعم العربي للحقوق الفلسطينية دولياً:

بذلت جامعة الدول العربية العديد من الجهود للحصول على اعتراف المجتمع الدولي بالحقوق الفلسطينية وبالمنظمة. " فقد اتخذ مؤتمر القمة السابع (الرباط: 26 - 29/10/1974) قراراً بشأن عرض قضية فلسطين على الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء فيه التأكيد على مايلي:

1. الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني طبقاً لقرارات الامم المتحدة، وحقوقه غير القابلة للتصرف في العودة الى دياره وممتلكاته.
2. أن يجري بحث موضوع قضية فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13/12/1974، على أن يقوم الأمين العام بإبلاغ القرار إلى رئيس الجمعية العامة والسكرتير العام للأمم المتحدة بحضور رئيس مجلس جامعة الدول العربية لتأكيد التضامن العربي مع القضية الفلسطينية، وأن يكون التمثيل على مستوى وزراء الخارجية للدول العربية (وثائق جامعة الدول العربية، 1974). ونتيجة للتضامن العربي والجهد العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية، "اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (3236) بتاريخ 11/22/1974، والذي ينص على:
 1. يؤكد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في فلسطين وفي العودة إلى دياره وممتلكاته.
 2. يعترف بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.
 - 3- يعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه كاملة بكل الوسائل، وفقاً لأهداف ميثاق الأمم المتحدة.كما اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم (3237 الصادر يوم 11/22/1974، والقاضي بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاشتراك في دورات الجمعية العامة، وكل المؤتمرات الدولية التي تعقد برعاية الجمعية العامة وفي أعمالها بصفة مراقب".(وثائق جامعة الدول العربية، 1974).

4.3 المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية من عام 1973 الى عام 2002:

اتجه النظام العربي نحو التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وأخذت تتراجع قضية المواجهة مع إسرائيل، ذلك بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1978. وكانت العلاقات مع إسرائيل قبل ذلك محرمة سواء على المستوى الرسمي أو الشعبي ، وتطورت العلاقات مع إسرائيل وبدأت العلاقات السرية العربية مع إسرائيل تتكشف واحده تلو الأخرى منها "الأردنية والسودانية واللبنانية وبعض الفلسطينيين كما كان هناك العديد من الاقتراحات من قبل الدول العربية منها مبادرة الحبيب بورقيبة بتاريخ 1965/3/11، كما كان هدف اتفاقات كلمب ديفيد التي وقعها السادات مع إسرائيل الوصول إلى سلام دائم وشامل في الشرق الأوسط وإنهاء الصراع وإقامة أسس لسلام بين إسرائيل وكل الدول من دول الجوار مستعدة للتفاوض مع إسرائيل على هذا الأساس. (حسين، 1990، ص 210). ويمكن استعراض أبرز المبادرات العربية التي قدمت عربياً لتسوية القضية الفلسطينية على النحو التالي:

4.3.1 مشروع الملك حسين (مشروع المملكة المتحدة) في 15 آذار مارس 1972 ويتضمن إقامة مملكة متحدة من قطرين على النحو التالي:

1. قطر فلسطيني، يتكون من الضفة الغربية، وأية أراض فلسطينية أخرى، يتم تحريرها، ويرغب أهلها في الانضمام إلى المملكة.
2. قطر أردني، ويتكون من الضفة الشرقية.
3. تكون عمان العاصمة المركزية للمملكة، وفي نفس الوقت، عاصمة قطر الأردني.
4. تكون القدس، عاصمة لقطر فلسطين (كيوان، 1997، ص 87).

لم تتحدث هذه المبادرة عن أي حل لقضية اللاجئين كما لم تتحدث عن المستوطنات والحدود والتي هي أهم عناصر الصراع الأساسية، فشل هذا المشروع بسبب عدم موافقة الفلسطينيين عليه كذلك إسرائيل.

4.3.2 مبادرة الرئيس بورقيبة 1973:

جاءت مبادرة الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لتسوية الصراع مع إسرائيل بسبب إيمانه بأن العرب ليس لديهم القدرة، ولا يملكون القوة الكافية لاستخلاص حقهم المهضوم بالقوة. وأن جوهر القضية يكمن

في كون شعبين يتنازعان على ارض واحدة ومن الممكن تقسيم هذه الارض (فلسطين) بين الاسرائيليين والعرب وان السبب في تقديم المبادرة هو كون الوضع لا يسير في صالح العرب بل يسير باتجاه الأسوأ.

وتتضمن مبادرة الرئيس بورقيبة النقاط التالية:

1. قبول إسرائيل قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947.
2. تعيين الحدود بين العرب وإسرائيل عن طريق المفاوضات.
3. إقامة دولة فلسطينية (كيوان، 1997، ص 87).

وقد لقيت هذه المبادرة معارضة عربية وفلسطينية شعبية شديدة مع أن جامعة الدول العربية قبلت بقرار التقسيم عام 1950م، الا ان رفض المشروع جاء نتيجة صعود التيارات القومية الثورية التي كانت سائدة أيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والتي تدعو الى تحرير فلسطين كاملة من النهر الى البحر وترفض اية تسوية مع اسرائيل. أما الموقف الأردني، فقد جاء في قرار مجلس الوزراء الاردني يوم 1973/7/17 والذي تضمن قطع العلاقات الدبلوماسية بين الاردن وتونس (الهور، 1985، ص 149).

لم تعط هذه المبادرة اي حلول لقضية اللاجئين والمستوطنات كذلك تم رفض هذا المشروع من قبل اطراف الصراع والدول العربية لان قرار 181 الذي تم طرحه في ذلك الوقت كان مرفوضاً بالنسبة للعرب والفلسطينيين.

4.4.3 مبادرة السادات عام 1977:

لقد اختارت اسرائيل مصر من اجل ابرام اتفاقيات سلام معها بسبب مكانتها بين الدول العربية وبدأت المفاوضات الدبلوماسية بشكل سري بين الجانبين بوساطة مغربية (حسين، 1990، ص 73)

بتاريخ 1975/9/1 تم توقيع اتفاق فصل بين القوات المصرية والاسرائيلية سيناء الذي أخذ طابعاً سياسياً، تلا ذلك حدوث تحولات جذرية في سياسة مصر نحو الصراع العربي الاسرائيلي تمثلت في دعوة السادات بتاريخ 1977/6/16 الى تسوية ثنائية مع اسرائيل وتوفير الضمانات الامنية الاسرائيلية، وطلب وزير خارجية اسرائيل موسى دايان من السادات زيارة مباشرة لمدينة القدس للقاءه والتفاوض مع المسؤولين الاسرائيليين ومهدت الاتصالات الدبلوماسية السرية بين مصر واسرائيل بمشاركة أطراف دولية لزيارة السادات الى القدس. (هيكل، 1996، ص195-199).

تحولت المباحثات الى شكل علني فور إعلان السادات بتاريخ 1977/11/7 في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة لمجلس الشعب المصري وبحضور ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية عن استعداده لزيارة اسرائيل لتحقيق السلام حيث جاء في خطابة "أنني مستعد للذهاب الى أقصى الأرض حتى الى الكنيست نفسه لكي اتحدث للاسرائيليين في عقر دارهم عن رغبتنا في السلام". (حسين، 1990، ص80).

وبتاريخ 1977/11/9 وجهت دعوة رسمية للسادات لزيارة للقدس، ووصل السادات للقدس بتاريخ 1977/11/19 ودخل الكنيست برفقة وفد من الوزراء المصريين، وقام بإلقاء خطاب أمام الكنيست الإسرائيلي، وقد نجم عن زيارته اعترافاً مصرياً بالدولة الإسرائيلية. وشكل ذلك بداية مفاوضات اتفاقيات كامب ديفيد للسلام بين مصر واسرائيل التي وقعت عام 1978. وحول الموقف المصري من القضية الفلسطينية ومدينة القدس تحديداً اكدت الورقة التي سلمها السادات إلى كارتر بتاريخ 1978/9/17 على مايلي:

1. أن القدس العربية جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية، ويتعين إعادة الحقوق العربية التاريخية والشرعية، على مدينة القدس، واحترامها.
2. يجب أن تكون مدينة القدس العربية تحت السيادة العربية.
3. لسكان القدس العربية الفلسطينيين، الحق في ممارسة حقوقهم الوطنية المشروعة كونهم جزءاً من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.
4. ينبغي تطبيق قرارات مجلس الأمن، الوثيقة الصلة، لا سيما القرارين 242، 276، فيما يتعلق بالقدس. وأن كل التدابير التي اتخذتها إسرائيل، لتبديل وضع المدينة، هي لاعية، وكأنها لم تكن، ويجب أن تزال.
5. يجب أن يكون لجميع الشعوب حرية الوصول إلى المدينة، والتمتع بحرية ممارسة شعائرهم، والحق في الزيارة وفي المجيء إلى الأراضي المقدسة من دون إي تمييز.
6. يمكن أن توضع الأماكن المقدسة لكل ديانة تحت إدارة ممثليهم وسلطتهم.
7. يجب ألا تقسم الوظائف الأساسية في المدينة، ويمكن لمجلس بلدي مشترك مؤلف من عدد

متساو، من الأعضاء العرب والاسرائيليين، أن يشرف على تنفيذ هذه المهمات وبهذه الطريقة، فان المدينة لن تكون مقسمة.

قوبلت خطوات السادات برفض رسمي وشعبي عربي، وكان أولها الرفض السوري ورفض منظمة التحرير الفلسطينية لزيارة السادات للقدس فصدر عن قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً حول زيارة السادات للقدس، اعتبر فيه الزيارة خروجاً على ارادة الأمة العربية واساءة بالغة لمصر والدول العربية، كما أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً تدعت فيه جماهير الامة العربية الى شجب وادانة هذا الموقف الخطير.

زادت الاتصالات الرسمية المباشرة والعلنية بين مصر واسرائيل في أعقاب زيارة السادات للقدس والتي مهدت الى انعقاد مؤتمر كامب ديفيد بتاريخ 17/9/1978 حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن توصل مصر واسرائيل الى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي الاسرائيلي واحلال السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط، "تم التوصل لاتفاق من خلال سلسلة اجتماعات دامت 23 يوماً حيث ضمت الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والرئيس المصري انور السادات ورئيس الوزراء الاسرائيلي مناحم بيغن ودارت المفاوضات حول وثيقتين منفصلتين الوثيقة الاولى تحدد اسس علاقات السلام بين اسرائيل والدول العربية وتدعو سوريا ولبنان الى الموافقة عليها واعتمادها وتنص من جهة اخرى على اقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لمدة خمسة اعوام دون تحديد موعد البدء بها او ما سيخلفها بعد انقضاء الاعوام الخمسة، اما الوثيقة الثانية فترسم أسس معاهدة السلام بين مصر واسرائيل على أن تتجر وتبرم في فترة لا تتعدى ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد (الهور، 1985، ص 177).

اما موقف السادات من القضية الفلسطينية فقد تمثل في ثلاث نقاط اساسية:

1. أن الأراضي العربية مقدسة ولا بد من زوال الاحتلال عنها وأن العرب لا يتسامحون او يقبلون ببقاء الاحتلال لأراضيهم.
 2. أنه لا بد من قيام دولة فلسطينية تتولى قيادتها منظمة التحرير الفلسطينية.
 3. أن السلام والامن ضروريان لكل من اسرائيل والعرب وأن عليهما ان يوقفا الاحتلال ويسويا الامور بينهما بالتفاهم" (عوض الله، 2006، ص 141).
- كما رأى السادات أن القاعدة المناسبة للتسوية السلمية بين إسرائيل وجيرانها هي قرار مجلس الأمن 242 بكل أجزائه وقرار 338، وأن تعيش كل دولة آمنة في حدودها.

بنود معاهدة كامب ديفيد:

اما بنود معاهدة كامب ديفيد ذات الصلة بالضفة الغربية وقطاع غزة فتمثلت بما يلي:

1. أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في مفاوضات لحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها.

أ. أن تتفق مصر وإسرائيل ، على ترتيبات لانتقال الضفة الغربية وغزة من الحكم العسكري الإسرائيلي إلى حكم ذاتي فلسطيني خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات على ان يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل سكان هذه المنطقة.

ب. أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي، وقد يضم للمفاوضات ممثلون عن الضفة الغربية وقطاع غزة أو فلسطينيون آخرون بحسب ما يتفق عليه.

وسيفاوض الطرفان بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وقطاع غزة مع انسحاب اسرائيلي واعادة توزيع للقوات في مواقع معينة.

• كما سيتم تشكيل قوة بوليس محلية قد تضم مواطنين اردنيين بالاشتراك مع القوات الاسرائيلية في دوريات مشتركة لتشكيل مراكز مراقبة لضمان امن الحدود.

ج. ستبدأ الفترة الانتقالية ذات الخمس سنوات عندما تقوم سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة في أسرع وقت ممكن، ودون تاخير عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية ستجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقتها مع جيرانها.

2. سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن اسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

3. خلال الفترة الانتقالية يشكل ممثلو مصر واسرائيل والاردن وسلطة الحكم الذاتي لجنة للعمل خلال الفترة الانتقالية لتقرر بالاتفاق السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وغزة عام 1967، وأن مصر وإسرائيل ستعملان معا ومع الأطراف الأخرى لحل مشكلة اللاجئين.

4. ستعمل مصر واسرائيل مع بعضهما البعض، ومع الأطراف الاخرى المهمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعاقل لحل مشكلة اللاجئين (الهور، 1985، ص180).

ان انجرار السادات نحو التسوية السلمية مع اسرائيل نابع عن عدم القدرة على الحسم في الخيار العسكري لكسب تعاطف الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة هي القوة القادرة على مساعدة مصر في تنفيذ اهدافها، وكان تبرير السادات بقبول أنصاف الحلول أن الصراع يمكن حل جزء منه في

الوقت الحاضر وترك الجزء التالي إلى الأجيال القادمة وان مهمات الجيل الحالي هي "تحرير الأرض العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة وطنية في غزة والضفة الغربية"

(علوان، 1982، ص77)

المواقف المختلفة من اتفاقية كامب ديفيد:

برز موقف منظمة التحرير الفلسطينية من اتفاقية كامب ديفيد من خلال بيان صادر عن اللجنة التنفيذية للمنظمة أشار الى أن مؤتمر كامب ديفيد يعتبر تصفية للقضية الفلسطينية والعربية وتسليماً كاملاً من جانب السادات لاسرائيل وتفريطاً في القدس وانكاراً للحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها، وهو في هذا المشروع (اي السادات) ينفذ اهداف الامبريالية الامريكية المتمثلة باخضاع المنطقة بكاملها للهيمنة الامريكية وعزل مصر عن العالم العربي، وضرب قرارات القمة العربية والامم المتحدة.

اما الموقف الاسرائيلي فقد عبرت مختلف الاتجاهات السياسية في اسرائيل عن تاييدها وارتياحها لهذه المعاهدة واعتبرتها بمثابة تحول كبير في تاريخ الصراع مع العرب وتخدم اهدافها الاستراتيجية، حيث عبر رئيس الوزراء وزعيم تكتل الليكود مناحم بيغن في حفل توقيع المعاهدة "ان يوم توقيع المعاهدة هو واحد من ثلاثة اسعد ايام في حياتي الى جانب يوم اقامة دولة اسرائيل ويوم احتلال القدس الشرقية جنبت اسرائيل ارض صهيون القدس وانا هنا في تواضع وكبرياء واحد من ابناء الشعب اليهودي. (حسين، 1990، ص 130).

كما اشار شمعون بيرز زعيم حزب العمل الى ان المعاهدة ستفتح الطريق امام التسوية مع الاطراف العربية الاخرى لان مصر هي الدولة الرائدة في الحرب والسلم.

اما سوريا، فقد اعتبرت ان الاتفاق حول اسرائيل من عدو الى حليف وان الاتفاق استهانة واضحة بالقرارات الدولية

كما عبر الاردن عن موقفه تجاه معاهدة كامب ديفيد في بيان لمجلس الوزراء الاردني جاء فيه مايلي:

1. أن الاردن التي وردت الاشارة اليه في مواقع متعددة في وثائق كامب ديفيد لا يترتب عليه قانونياً اية التزامات ازاء مواضيع لم يشارك في مناقشتها وصياغتها والموافقة عليها.
2. أن الأردن يؤمن بحل عادل وشامل يعالج مختلف جوانب القضية والنزاع العربي الاسرائيلي.
3. أن أية تسوية نهائية عادلة يوصي بها الأردن تتضمن انسحاباً اسرائيلياً من جميع الاراضي العربية وتسوية قضية القدس. (الهور، 1985، ص 189).

كما جاء موقف المملكة العربية السعودية على الشكل التالي:

1. ان ما تم التوصل اليه في مؤتمر كامب ديفيد لا يعتبر صيغة نهائية مقبولة للسلام لان اسرائيل لم توضح عزمها على الانسحاب من الاراضي التي احتلتها بالقوه عام 1967م، ولا القدس، ولا تعطي الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره وانشاء دولته وتجاهلت دور منظمة التحرير الفلسطينية التي هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.
2. أن المملكة العربية السعودية لا تعطي لنفسها الحق في أن تتدخل في الشؤون الخاصة لاي بلد عربي ولا بطريقة تحرره بطرق سلمية أو عسكرية الا بما لا يتناسب مع المصالح العربية

العليا. (الهور، 1985، ص 189).

وحددت تونس موقفها من المعاهدة ومن القضية الفلسطينية، وقضايا الشرق الاوسط كما يلي:

1. التمسك والاحترام بالشرعية الدولية ممثلة بقرارات الامم المتحدة.
2. رفض الاستيلاء على اراضي الغير بالقوه.
3. اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

كما صدر عن القمة العربية المنعقدة بتاريخ 1968/5/2 موقف محدد تجاه اتفاق كامب ديفيد اهم ما جاء فيه::

1. ان القضية الفلسطينية قضية عربية مصيرية وهي جوهر الصراع وكل قطر عربي مسؤول عن المشاركة في هذا الصراع وملزم بالنضال من اجلها.
2. على كل الأقطار العربية تقديم المساعدة والدعم للنضال وللمقاومة الفلسطينية.
3. عدم انفراد أي طرف من الأطراف العربية المعنية بأي حل للقضية الفلسطينية أو بالصراع العربي الاسرائيلي.
4. لا يقبل أي حل للصراع العربي الاسرائيلي الا اذا اقترن بقرار مؤتمر قمة عربية يعقد لهذا الغاية.

وقد اعتبرت القمة العربية ان اتفاق كامب ديفيد يمس بحقوق الشعب الفلسطيني، وحقوق الأمة العربية، ويتعارض مع قرارات القمم العربية والأمم المتحدة، ودعت مصر الى العودة عن الاتفاق. موقف الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق:

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على الطرفين المصري والاسرائيلي للوصول الى اتفاق كامب ديفيد انطلاقاً من مصالحها الاستراتيجية في المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وانفرادها في عملية التسوية بايجاد تسوية جزئية بين مصر واسرائيل. اما الموقف السوفيتي فقد رفض المعاهدة وقال " انها صفقة جديدة معادية للعرب تمت بين اسرائيل ومصر، وتم اخراجها بمشاركة الولايات المتحدة (حسين، 1990، ص 102). اما الموقف الفرنسي، فاشار الى ان التسوية يجب أن تكون بمشاركة الأطراف الدولية الكبرى، وان تكون تسوية شاملة، وغير جزئية وقابلة للاستمرار. (حسين، 1990، ص 102).

أما مجموعة الأوروبية فتحفظت على المعاهدة، لأنها لا تشكل حلاً شاملاً للصراع العربي الاسرائيلي.

اما ابرز النتائج التي تمخضت عن معاهدة كامب ديفيد فتمثلت بان مصر كانت اول دولة عربية تعقد سلام مع اسرائيل واول دولة تعترف باسرائيل كما كان من نتائج المعاهدة انسحاب اسرائيل بشكل كامل من شبة جزيرة سيناء وجعلها منطقة منزوعة السلاح، كما تم السماح للسفن الاسرائيلية بالملاحة في قناة السويس. ومنذ لحظة توقيع المعاهدة بدأت الدولتان بتبادل السفارات بينهما كما عمل السادات على التفاوض مع اسرائيل بشأن قضايا اخرى (الاردن والحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة)، وتم في اعقاد عقد اتفاقية كامب ديفيد قيام الدول العربية بقطع علاقاتها مع مصر ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة الى تونس. (حسين، 1990، ص103).

فشل هذه المبادرة بسبب خروج مصر عن المنظومة العربية.

4.3.4 مشروع الأمير فهد عام 1981:

جاءت هذه المبادرة رداً على تصعيد عسكري اسرائيلي تمثل بشن غارات جوية عنيفة على مواقع عديدة في جنوب لبنان، وعلى مراكز قيادة حركة فتح والجبهة الديمقراطية في احدى احياء بيروت الغربية، وهو أول مشروع عربي يعترف بشكل صريح بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس في حين يبغي القدس مقسمة شرقية للعرب وغربية لليهود، ففي مؤتمر صحفي عقد في الرياض بتاريخ 1981/8/7

أكد الامير فهد ولي العهد السعودي ان الوقت قد حان كي تكون الولايات المتحدة اقل انحيازاً لاسرائيل واكثر انصافاً للعرب وان تبادر الى القيام بتحريك جدي جديد يختلف جذرياً عن كامب ديفيد معتبراً ان كل محاولة لا تستهدف اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية ستؤدي الى مزيداً من الاضراب والقتل والدمار كما يحدث في لبنان" (ابو زهيرة، 2002، ص183) وتضمنت المبادرة البنود التالية:

1. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها مدينة القدس العربية.
2. إزالة جميع المستوطنات التي إقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد وضمان حق العودة للاجئين، وتعويض من لا يرغب في العودة.
5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لاشرف الأمم المتحدة لفترة انتقالية ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
8. يقوم مجلس الأمن الدولي بتحقيق تلك المبادئ (حسين، 1990، ص 215).

المواقف المختلفة من المبادرة:

الموقف الفلسطيني: اشار ياسر عرفات الى ان الامير فهد لم يأت بجديد بل وضع قرارات الامم المتحدة في بيان، وان الجديد الوحيد في المبادرة هو استخدام الامير فهد وللمرة الاولى على لسان احد المسؤولين السعوديين كلمة التعايش مع اسرائيل (ابو زهيره، 2002، ص186).

وأعلن السيد فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية رفض المنظمة لاي قرار يعترف باسرائيل سواء كان في مؤتمر وزراء الخارجية أو مؤتمر القمة العربية ووصف القدومي البند السابع في المشروع السعودي بانه خطير جداً، وقال انه من المستحيل على الفلسطينيين ان يعترفوا باسرائيل وان الاجتهاد والمرونة السياسية يجب ان تبتعد عن التفريط بالحقوق القومي. كما اضاف ان على وزراء الخارجية العرب الا يسجلوا على انفسهم الاقرار بمسالة الاعتراف باسرائيل ضمن حدود امانة (الهور، 1985، ص210).

اما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد عبرت على لسان امينها العام ان المبادرة تاتي في سياق

فشل مؤامرة الحكم الذاتي الاداري. وتستهدف كسر النهوض الجماهيري الفلسطيني والعربي وفك العزلة عن نظام السادات وللخروج من مأزق اتفاقيات كامب ديفيد وتحاول جر المنطقة العربية من جديد للركض وراء اوهام التسوية الامريكية. اما الجبهة الشعبية فقد رات في المبادرة السعودية محاولة ترمي الى اعادة مصر الى الحظيرة العربية ومعها اتفاقيات كامب ديفيد (سعافين، 2002، ص 186).

الموقف الاسرائيلي : رفض الاسرائيليون المشروع واعتبروه خطراً على اسرائيل، فيما رأت الصهيونية المعارضة أن في المشروع عنصراً ايجابياً ونقطة تحول من قبل السعودية، فيما علقت الاحزاب الاسرائيلية الأخرى بأن المشروع يستهدف تصفية اسرائيل على مراحل، وانه يناقض اتفاقية كامب ديفيد كما رفض اسحق شامير وزير خارجية اسرائيل المشروع السعودي قائلاً انه ليس فيه جديد وانه ليس خطة سلام بل تجميع لقرارات معادية لاسرائيل اتخذت في الامم المتحدة ومؤتمرات القمة العربية، ويرى اسحق رابين ان مجرد نشر مشروع السلام السعودي ظاهرة ذات مغزى سياسي هام يشكل تغييراً بالنسبة للموقف الذي اتخذته السعودية في الماضي فيما يتعلق بالنزاع العربي الاسرائيلي، الموقف الذي اتسم بالتطرف، اما شمعون بيرس فقد رأى في المشروع السعودي مقدمه لمعركة تهدف الى كسب الراي العام العالمي والامريكي(الهور، 1985، ص 210).

اما الموقف العربي: فقد كانت ردود الفعل العربية بين مؤيد ومعارض للمشروع فقد ايدت قطر المبادرة واعتبرت انها تشكل الاساس الوحيد لسلام حقيقي وعادل في المنطقة، كما أيدتها البحرين . واعتبر العراق المبادرة اعترافاً صريحاً بالكيان الصهيوني، ورفضت مصر المبادرة فور اعلانها واعلنت تمسكها باتفاقية كامب ديفيد.

وفيما يتعلق بالموقف الاوروبي: فقد قرر وزراء خارجية دول السوق الاوربية المشتركة في لندن بتاريخ 13/10/1981 تاييدهم لمبادرة الامير فهد وعلن اللورد كار نيفتون وزير الخارجية البريطانية رئيس مجلس وزراء المجموعة الاوروبية انه سيقوم بزيارة المملكة العربية السعودية لاجراء مباحثات حول المقترحات السعودية الخاصة بتحقيق السلام في الشرق الاوسط. كما اضاف ان الاتحاد الاوروبي يثمن مجموعة من النقاط الواردة في مبادرة الامير فهد وأشار بأن أوروبا ستعمل جاهدة من اجل الوصول الى هذا الاتفاق (الهور، 1985، ص 211).

4.3.5 مشروع قمة فاس 1982:

جاء هذا المشروع عقب خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، والذي أضعف بنيتها العسكرية والاقتصادية وقدرتها على المناورة السياسية، وكان لدى العرب تصوراً كبيراً بأن الأمة العربية قادرة

على تحقيق أهدافها المشروعة وإزالة العدوان الإسرائيلي والعمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة وعلى الساحة الدولية، وذلك بالاعتماد على مبادرة الرئيس بورقيبة التي تعتمد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية وعلى مشروع الملك فهد حول السلام في الشرق الأوسط، فقد أعلنت القمة العربية الثانية عشر في مدينة فاس عن مشروعها العربي للسلام في الشرق الأوسط وكان ذلك بتاريخ 1982/9/9 وكان هذا المشروع نسخة عن مشروع الأمير فهد للسلام ولأول مره تقرر الدول العربية مجتمعة إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية كما جاءت هذه القمة كردة فعل على فوز تجمع الليكود في الانتخابات الذي شكل حكومة ذات برنامج سياسي متطرف يحمل تحديات واضحة للعرب والفلسطينيين على السواء، فقبل انعقاد القمة العربية الـ12 في مدينة فاس بالمغرب عام 1982 عرض الوفد السعودي الدائم لدى جامعة الدول العربية المبادرة التي عرفت باسم مشروع الأمير فهد للسلام على الأمانة العامة للجامعة لإدراجها على بند فلسطين في جدول أعمال المؤتمر. وحملت هذه المبادرة إعلان مبادئ من ثمانية نقاط مقترحة من جانب السعودية كأساس لحل عادل وشامل للقضية الفلسطينية وهي:.

1. انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها مدينة القدس العربية.
2. إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة بعد عام 1967.
3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد، وعودة اللاجئين وتعويض من لا يرغب في العودة.
5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
8. يقوم مجلس الأمن الدولي بتحقيق تلك المبادئ. (الهور، 1985، ص220)

المواقف المختلفة من مشروع قمة فاس:

الموقف الإسرائيلي: اعتبرت إسرائيل ان مشروع قمة فاس سيؤدي الى تدميرها ودعت الى محادثات سلام مباشرة مع العرب، كما رأت ان المشروع لا يتضمن اي تغيير في السياسة التقليدية للدول العربية

وانه أسوأ من مشروع الملك فهد كونه يدعو الى إنشاء دولة فلسطينية.

الموقف الفلسطيني: دعمت كل من الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني الى جانب فتح بنود المشروع في حين رفضتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. (الشريف، 1995، ص 314).

الموقف الأمريكي: تلقت الادارة الأمريكية مقررات قمة فاس باراء متباينة لكنها اعتبرت المبادرة ايجابية بشكل عام، مع التاكيد على رفض الدولة الفلسطينية المستقلة التي وجدت فيها تهديداً لامن اسرائيل كما اعتبرت ان قرارات القمة لا تتعارض مع مقترحات الولايات المتحدة.

الموقف الاوروبي : رحبت المانيا بالمشروع كما أعربت فرنسا عن ارتياحها لقرارات قمة فاس، واعتبرت انها تاتي مطابقة لمشروع القرار الفرنسي المصري كما اعتبرت لندن المشروع بانه بدايه طيبة تدل على أن الدول العربية حددت أهدافها على نحو أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وبعد انتهاء اعمال قمة فاس اعلن الناطق الرسمي السعودي انه نظراً لايمان المملكة التام بان اي استراتيجية عربية يجب ان تحظى بالتأييد الجماعي لكي تستطيع دفع الموقف العربي الى الامام فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع مؤكداً لمؤتمر القمة ان المملكة العربية السعودية على استعداد تام لان تقبل اي بديل يجمع عليه العرب.(ابو زهيره، 2002، ص 186).

4.3.6 قرار فك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية بتاريخ 31 حزيران 1988:

يشكل فك الارتباط مع الضفة الغربية التي كانت خاضعة للاردن قبل حرب 1967 اقراراً بان الاردن يعترف بان منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني كما عزز دورها وجعل اسرائيل أمام الامر الواقع بالقبول بالتعامل مع المنظمة على اساس انها الممثل للفلسطينيين واصبحت الاردن تؤيد اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الاراضي العربية المحتلة.

4.3.7 اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني وعلان الدولة الفلسطينية في 15 نوفمبر

1988:

أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه المنعقد بالجزائر بتاريخ 15/11/1988 قيام الدولة الفلسطينية فوق الأراض الفلسطينية وعاصمتها القدس باعتبارها دولة عربية، وجزءاً لا يتجزء من الأمة العربية وشكل ذلك ولأول مره وبصورة غير مباشرة موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على قرار التقسيم الذي صدر عام 1947 تحت رقم 181. واتخذ المجلس قراراً بتشكيل حكومة مؤقتة للدولة من قيادات

فلسطينية مقيمة داخل الاراضي المحتلة وخارجها كما ايد المجلس عزمه السعي للتوصل الى حل للصراع العربي الاسرائيلي. و طالب بانعقاد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط باشراف الأمم المتحدة و ضرور انعقاد المؤتمر على أساس القرارات الدولية 242 و 338 ومطالبة اسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967. كما أكد المجلس على حسن العلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقات ستقوم على أساس كنفدرالية وبالاختيار القومي الحر للشعبين وتقرير المصالح الحيوية المشتركة بينهما.

رداً على القرار الفلسطيني أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أن اعلان دولة فلسطينية هو خطوة اولي لاعلان الحرب(الشريف، 1995، ص 370).

4.3.8 المشروع الفلسطيني للسلام:

تم طرح المشروع من قبل ياسر عرفات في الخطاب الذي القاه أمام الجمعية العمومية للامم المتحدة في جنيف بتاريخ 13 كانون الاول 1988 والذي دعا فيه الى تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الامين العام للامم المتحدة، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بالقرارين 242 و 338 وكما تضمن المشروع عدة مقترحات تقوم على أساس انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلت عام 1967 مع ضرورة وضع تلك الأراضي تحت اشراف الامم المتحدة لتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره، وعقد المؤتمر الدولي للسلام بحضور منظمة التحرير الفلسطينية، واسرائيل، وكافة الاطراف المعنية بالصراع وكان من نتائج طرح هذا المشروع ان تمت لقاءات بين الفلسطينيين والاسرائيليين (ابو زهيرة، 1995، ص 4).

4.3.9 المشروع المصري للسلام في عام 1989:

جاء طرح هذه المبادرة رداً على المشروع الاسرائيلي "مبادرة اسحق شامير" الداعية للانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمشروع الفلسطيني الذي جاء رداً على مبادرة شامير، وقد جاء هذا المشروع على شكل نقاط عشرة كالاتي:

1. ضرورة اشتراك مواطني الضفة الغربية والقطاع، بما فيها القدس الشرقية، في الانتخابات سواء بالتصويت أو الترشيح.
2. حرية التعبير السياسي قبل الانتخابات واثنائها.
3. قبول الرعاية الدولية للعملية الانتخابية.

4. تعهد الحكومة الاسرائيلية بقبول النتائج التي تسفر عنها الانتخابات.
5. تتعهد الحكومة الاسرائيلية بان تكون الانتخابات جزءاً من الجهود التي لا تؤدي الى مرحلة مؤقتة فحسب ولكن كذلك الى حل نهائي، وأن كل الجهود تعتمد على اساسيات الحل وفق قراري مجلس الأمن 242 و338 ومبدأ الارض مقابل السلام، وضمان امن جميع دول المنطقة، وقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين.
6. ينسحب الجيش الاسرائيلي أثناء العملية الانتخابية لمسافة كيلو متر واحد على الاقل، خارج نطاق مقار الانتخابات.
7. الا تستغرق فترة الاعداد الى الانتخابات أكثر من شهرين، وأن تتولى عملية الاعداد لها لجنة اسرائيلية فلسطينية مشتركة.
8. ضمان الولايات المتحدة الأمريكية كل النقاط السابقة مع اعلان ذلك مسبقاً من جانب حكومة اسرائيل.
9. ايقاف عملية الاستيطان.(الشريف، 1995، ص 369)

وننتج عن هذه المبادرة انقسام داخل الحكومة الاسرائيلية بين حزب الليكود الذي رفض المبادرة وحزب العمل الذي وافق على 8 نقاط منها.

كان من نتائج قرار فك الارتباط الاردني بالضفة الغربية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني والذي رفضته اسرائيل كما رفضت اعلان المجلس الفلسطيني الدولة الفلسطينية عام 1988 الا ان منظمة التحرير اصبح لها كينها واصبحت تعمل من خلاله. فتقدمت بالمشروع الفلسطيني للسلام الذي تضمن الموافقة على قرار 242 الذي كان مرفوضاً من قبل ودعت اسرائيل لتطبيقه.

4.3.10 مبادرة السلام العربية "مبادرة الأمير عبد الله 2002":

طرحت مبادرة السلام العربية، التي عرفت أيضاً بمبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في العاصمة اللبنانية بيروت في أواخر مارس (آذار) 2002. وطرحت هذه المبادرة التي أقرت بالإجماع الاعتراف العربي بإسرائيل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام 1967 وقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع عاصمتها القدس الشرقية، والحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وسيتم عرض هذه المبادرة بشكل تفصيلي في

نرى ان كل المبادرات العربية التي طرحت قبل المبادرة العربية للسلام عام 2002 لقد فشلت وكان السبب اما فشل الودل العربية في اقناع اطراف الصراع والعام الخارجي بهذه المبادرات اما ان هذه المبادرات طرحت بشكل فردي ولم من يجد يتبناها من قبل الدول العربية للعمل على ترويجها واقناع العالم الخارجي بها اما ان اغلب هذه المبادرات لم يرمى الوقت المناسب ل طرحها حيث ان ما قبل وحتى اتفاقية كامب ديفيد عام 1987 كان اي حلول او اي تسوية مع اسرائيل مستحيلة او ان السبب في بنود المبادرة نفسها تشمل جانب من الحل التسوية الصراع وتتجاهل الجانب الاخر من عناصر الصراع الاساسية لتسوية القضايا الصراع.

جدول 1-3. (أ) المبادرات العربية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1973-2002

المبادرة	القدس	اللاجئون	المستوطنات	الدولة	الحدود	ملاحظات
مشروع المملكة المتحدة في عام 1972 تقدم به الملك حسين	تكون القدس عاصمة للقطر الفلسطيني تحت سيطرة المملكة المتحدة واسرائيل		-----	القطر الفلسطيني يتكون من الضفة الغربية او اي ارض فلسطينية اخرى يتم تحريرها ويرغب اهلها في الانضمام الى المملكة		تقام مملكة متحدة من قطرین وان يكون الفلسطينيين تابعين الاردن
مبادرة الحبيب بو رقيبة عام 1973	اقامة نظام دولي في القدس	-----	-----	اقامة دولة فلسطينية	تعيين حدود عن طريق المفاوضات بين العرب واسرائيل	دعى الى تطبيق قرار التقسيم رقم 181. تم رفض هذه المبادرة من قبل الاسرائيليين والفلسطينيين والدول العربية
مبادرة السادات عام 1978				حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت قيادة منظمة لتحرير الفلسطينية	يدعو الى زوال الاحتلال	عملت هذه المبادرة على تغيير المنظومة العربية من المقاطعة الاسرائيلية الى مقاطعة مصر حيث اعادت العلاقات معها في الثمنينات.
مشروع الامير فهد للسلام عام 1981	الانسحاب من القدس	حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة	ازالة المستعمرات التي انشئت بعد عام 1967	حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت اشراف الامم المتحدة بمدة لا تزيد عن بضعة اشهر	انسحاب اسرائيلي من الاراضي العربية التي احتلت عام 1967	تم رفض هذه المبادرة من قبل كافة اطراف الصراع كما تم رفضها من قبل بعض الدول العربية
مشروع قمة فاس التي تم تبنيتها في قمة فاس عام 1982	الانسحاب من القدس	حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتعويض من لا يرغب في العودة	ازالة المستعمرات التي انشئت بعد عام 1967	حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت اشراف الامم المتحدة بمدة لا تزيد عن بضعة اشهر	انسحاب اسرائيلي من الاراضي العربية التي احتلت عام 1967	كانت بنود هذا المشروع نسخة عن مبادرة الامير فهد للسلام تم رفض هذا المشروع من قبل اسرائيل.

جدول 1-3 (ب) المبادرات العربية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1973-2002						
اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988	القدس عاصمة الدولة الفلسطينية باعتبارها دولة عربية	-----	قيام دولة فلسطينية على الاراضي الفلسطينية وفق قرار التقسيم	الانسحاب من الاراضي التي تم احتلالها عام 1967 وفق القرارات الدولية 242 و 338	عرف ذلك بوثيقة الاستقلال الوطني. تم رفض هذا المشروع من قبل الاسرائيليين.	
المشروع الوطني الفلسطيني الذي طرحه ياسر عرفات عام 1988				الانسحاب من الاراضي التي تم احتلالها عام 1967 وفق القرارات الدولية 242 و 338	كان هذا المشوع بمثابة مقترحات قدمت من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات لمؤتمر جنيف عام 1988 ودعا الى عقد مؤتمر دولي على ان يتم اعتراف منطة التحرير الفلسطينية بقراري 242 و 338	
المشروع المصري للسلام عام 1989		ايقاف عملية الاستيطان في الاراضي الفلسطينية		الانسحاب من الاراضي التي تم احتلالها عام 1967 وفق القرارات الدولية 242 و 338	العمل على اجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة ليمنح الشعب الفلسطيني تقرير مصيره.	

ملاحظة: هذه المعلومات من تجميع الباحثة

4.4 الخلاصة:

ان الدول العربية من خل ما تم طرحه من مبادرات لتسوية القضية الفلسطينية لم تحقق اي نجاح فعلي على الارض سوى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بعد ان كانت تمثلها في المحافل الدولية، اضافة الى انضمام منظمة التحرير الفلسطينية الى جامعة الدول العربية باعتبارها عضواً كامل العضوية، كما عملت على تشديد المقاطعة على اسرائيل، اما على صعيد التسوية للصراع فانها لم تحقق أي نجاح يذكر على أي صعيد من الاصعدة المتعلقة بالصراع العربي الاسرائيلي.

وقد كانت المبادرات التي تقدمت بها الدول العربية لتسوية الصرع، في الاغلب متشابهة، في البنود وطرحت من قبل شخوص ولم يتم تبنيها من قبل جامعة الدول العربية، وحتى مبادرة قمة فاس التي تم تبنيها في قمة عربية لم ينجح العرب في اقناع اسرائيل التي هي اهم اطراف الصراع ولا حتى الولايات المتحدة التي تعمل بدورها على اقناع اسرائيل بها كما لم تتجح في اقناع الاطراف الفاعلة على المستوى الدولي وذلك واضح في ردود الفعل الاقليمية والعالمية على هذه المبادرات والتي بات جميعها بالفشل على هذه المبادرات.

5. الفصل الخامس:

مبادرة الامير عبد الله (المبادرة العربية السعودية) عام 2002:

5.1 المقدمة:

لقد مرت القضية الفلسطينية بعدد من المراحل وشهدت العديد من المبادرات الدولية والعربية لتسويتها وكانت اغلب هذه المبادرات مبنية على القرارات الدولية الا ان هذه المبادرات لم تنجح ونتيجة للظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني لدى تولي حزب الليكود اليميني بقيادة شارون الحكم وتجاهله كل الاتفاقيات والمبادرات وقرارات هيئة الامم المتحدة التي تحث على احياء العملية السلمية في الشرق الاوسط. في ظل هذه الظروف طرح الامير عبد الله مبادرته حيث تضمنت عدد من البنود الشاملة لعناصر الصراع العربي الاسرائيلي التي عرفت بالمبادرة العربية السعودية وتبنيها القمة العربية في بيروت عام 2002.

تحفظ الاسرائيليين على البنود التي تشير الى عودة الاجئين والحدود والتي هي من وجهة نظرهم خطأ احمر لا يمكن تجاوزها كما ان الولايات المتحدة الامريكية كان لها نفس التعليق كذلك الدول الاوروبية كان لها مواقف متفاوتة من المبادرة.

كما وجهت عدة انتقادات الى هذه المبادرة من قبل انها جاءت في ظروف غير مناسبة كذلك بانها لم تاخذ قضية الاجئين والمستوطنات على محمل الجد. اما بالنسبة لمستقبل تلك المبادرة فهو مرهون ببقائها مطلباً عربياً مجتمعاً عليه من قبل الدول العربية والاصرار العربي عليها دون أي تراجع.

الظروف المحيطة بطرح المبادرة:

جاءت هذه المبادرة نتيجة أعمال القمع والتكثيف بالشعب الفلسطيني، واغتيال العديد من قادة الفصائل الفلسطينية، ومحاولة لمواجهة المخطط الشاروني الساعي لتصفية القضية الفلسطينية.

طرح الأمير عبد الله ولي العهد السعودي مبادرته لتحقيق السلام في الشرق الأوسط وذلك في منتصف يناير 2002 وأكد على عزمه طرح المبادرة على القمة العربية التي كانت ستعقد في بيروت في مارس 2002 لاستخلاص موقف عربي اتجاهاها.

ان الجديد في هذه المبادرة أن المملكة العربية السعودية رأّت انها ستضع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أمام مسؤوليتها وبيان مدى جديتهما في صنع السلام، وتستند المبادرة إلى قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام" (حسين، 1996، ص 258).

تم تبني هذه المبادرة في القمة العربية في بيروت بتاريخ 28 مارس عام 2002م حيث جاء في نص القرار الذي تبني المبادرة "تؤكد على القرار الذي اتخذناه في شهر يونيو من عام 1996م في القمة العربية غير العادية التي عقدت في القاهرة وهو أن السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط هو خيار استراتيجي للدول العربية، وان الوصول إليه يكون من خلال الشرعية الدولية والتي وكان ذلك انطلاقاً من اقتناع الدول العربية بأن الحل العسكري للنزاع لم يحقق السلام أو الأمن لأي من الأطراف (كارتر، 2007، ص 225).

فقد كان الهدف الاوّل من المبادرة للمملكة العربية السعودية ودول عربية اخرى ايصال فكرة لاسرائيل مفادها ان الدول العربية تنوي إقامة علاقات طبيعية معها مقابل الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في حرب عام 1967م، وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال التفاوض (ابوزهيرة، 2002، ص 187).

5.3 بنود المبادرة:

تنص المبادرة على التطبيع العربي الكامل للعلاقات مع إسرائيل في مقابل انسحابها الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة وإيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني خاصة حقّة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس (حسين، 1996، ص 259-60).

وجاء في نص القرار الصادر عن القمة العربية في بيروت 2002 مايلي:

1. يطلب المجلس (مجلس الجامعة) من إسرائيل إعادة النظر في سياساتها، وأن تجنح للسلم معلنة أن السلام العادل هو خيارها الاستراتيجي أيضا.
 2. كما يطالبها القيام بما يلي:
- أ- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري وحتى خط الرابع من يونيو (حزيران) 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان.

ب- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

ج- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو (حزيران 1967) في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

3. عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

4. ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

5. يدعو المجلس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول هذه المبادرة المبينة أعلاه حماية لفرص السلام وحققنا للدماء، بما يمكن الدول العربية وإسرائيل من العيش في سلام جنباً إلى جنب، ويوفر للأجيال القادمة مستقبلاً آمناً يسوده الرخاء والاستقرار.

6. يدعو المجلس المجتمع الدولي بكل دوله ومنظماته إلى دعم هذه المبادرة.

7. يطلب المجلس من رئاسته تشكيل لجنة خاصة من عدد من الدول الأعضاء المعنية والأمين العام لإجراء الاتصالات اللازمة بهذه المبادرة، والعمل على تأكيد دعمها على كافة المستويات وفي مقدمتها الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، والدول الإسلامية، والاتحاد الأوروبي.

5.4. المواقف المختلفة من مبادرة السلام العربية:

الموقف الفلسطيني:

أيدت الاطراف الفلسطينية على اختلاف أطرافها وتوجهاتها ضرورة شمول المبادرة تأكيداً على إعادة الحقوق الفلسطينية كاملة وغير منقوصة من أجل الالتزام بأي تحرك لانتهاء الصراع واعتبرت السلطة الفلسطينية أن القمة العربية قد اصدرت أهم مبادرة للسلام من العالم العربي كما أعلنت تأييدها لمضمون المبادرة ورأت ان نجاحها مرهون بضمانات من الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي.

من جهة اخرى أعلنت حركة حماس على لسان رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل ان الحركة لن تبدي أي اعتراض على مبادرة السلام العربية مع إسرائيل، ورحب عدد من المسؤولين في حركة حماس

بفكرة إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، لكنهم اعترضوا على فكرة الاعتراف بإسرائيل. كما اعترضت الحركة على دعوة المبادرة العربية للتطبيع مع إسرائيل رغم أنها مشروطة" (وكالة انباء اسلام ان لاين، 2007).

الموقف الاسرائيلي:

تدرج الموقف الاسرائيلي من المبادرة حيث رحب بها الرئيس الاسرائيلي موسى كساب و اشار الى أنه على استعداد لزيارة السعودية للقاء الأمير عبد الله، لكن منصب الرئيس في إسرائيل تشريفي ولا يحمل وزناً تنفيذي (وكالة انباء اسلام اون لاين، الاربعاء 2002/2/27) أما الموقف الاسرائيلي الرسمي ورغم الترحيب الاعلامي بالمبادرة الا انه تحفظ على معظم بنودها و اشار الى انه غير مستعد للقبول باي حل يدعو الى عودة للاجئين الفلسطينيين (القرعى، 2003، ص112). ودعا لفتحها للتفاوض كما طالب بان يبدأ التطبيع العربي للعلاقات مع اسرائيل قبل الحديث عن القضايا الاخرى. (علم، 2007، ص17).

اما شمعون بيرس وزير الخارجية السابق فقد أكد على ان اسرائيل لن تقبل العودة الى حدود ما قبل 1967 و اعلن اليمين الاسرائيلي معارضته لأي اقتراح يطالب بالتنازل عن الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام 1967م كما اعتبر المبادرة مرنة بشأن القدس، ومواضيع أخرى . و إن تقاسم المدينة المقدسة سوف يتضمن الإبقاء على مواقع إسرائيلية في القدس الشرقية، حيث ستبقى بعض القطاعات في أيدي إسرائيل (اهارون، 2002، ص1).

ويرى الموقف الاسرائيلي أن الحلول التي تطرحها المبادرة تقوم على "تبادل أراض" بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مع اعترافها في الوقت نفسه بأن وضع المستوطنات اليهودية يشكّل واقعاً من الصعب جداً تغييره.

من جهة اخرى اشارت وزيرة خارجية اسرائيل تسيبي ليفني الى عناصر ايجابية في المبادرة ولكنها اشارت ايضاً الى ان بعض البنود في المبادرة تتناقض مع مبدأ قيام دولتين اسرائيل وفلسطين وذكرت أن المبادرة تتضمن بندين اضافيين يطرحان اشكالا كبيرا لاسرائيل وهما حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار رقم 194 الصادر عن الامم المتحدة، والتأكيد على عدم وجود حل للاجئين الفلسطينيين في الدول التي يتواجدون فيها حالياً، مخالفة تماماً لمبدأ الدولتين، فعودة اللاجئين يجب ان يكون للدولة الفلسطينية وليس لاسرائيل اما الامر الاخر فهو ما وصفته بـ"حلم" العرب بعودة اسرائيل إلى حدود

1967 وهو ما رفضته إسرائيل مستتدة في ذلك إلى التعهد الذي قطعه الرئيس الأميركي بوش لإسرائيل في ربيع 2004، وحثت الدول العربية على عدم انتظار السلام لتقرير تطبيع العلاقات مع إسرائيل. (تلفزيون إسرائيل 2006)

وأعرب وزير الجيش الإسرائيلي السابق عمير بيرتس قبوله للمبادرة بالقول " ينبغي النظر الى المبادرة السعودية بصورة أكثر انفتاحا، واعتبر بيرتس ان المبادرة السعودية يمكنها ان تكون الخطوة التي ستؤدي الى شق الطريق لتطورات سياسية في المنطقة ولم يتحفظ في حديثه على أي من بنود المبادرة، اما رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود اولمرت فوصف المبادرة بالاجابية، (سعافين، 2003، ص189).

الموقف الأمريكي:

تحمست الولايات المتحدة للمبادرة، " فاتصل الرئيس (بوش) بالأمير عبد الله يحثه على تدعيم المبادرة كي ينتهي العنف، كما عبر عن قلقه حول الغموض والقصور في صياغة نسخة الجامعة العربية من المبادرة خاصة فيما يتعلق بحق عودة اللاجئين الى إسرائيل او الى الدولة فلسطينية أم الى غير مكان، وأشارت الى انها تنتظر الى المبادرة على أنها مساهمة في اقامة بنية تعزز مسيرة السلام، وحجر زاوية قد يمكن البناء عليه (القرعى، 2003، ص113)

من جانب آخر "أوضح اري فليش المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض أن الولايات المتحدة ترى أن المبادرة العربية السعودية تقدم حلاً، ولكنها لا تعتبر تنفيذ المقترحات المطروحة بالفعل اساساً لوضع نهاية للعنف" (بيكرينغ، 2002). وعلى جانب اخر أكد رينشارد فوتشر المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية أن الاتفاق الشامل يعني التوافق بشأن كل توجهات الصراع، وذلك يتضمن قضايا اللاجئين، والقدس، والأمن، كما اكدت الولايات المتحدة ان الاسبقية المطلقة من وجهة نظرها هو لتطبيق مقترحات "ميتشل".

كما أعربت مستشارة الرئيس الأمريكي السابقة للأمن القومي "كوندوليزا رايس" عن تحفظاتها حيال المبادرة السلمية السعودية، لا سيما فيما يتعلق بحدود الدولة الفلسطينية المستقبلية. على اعتبار ان ترسيم الحدود النهائية للدولة الفلسطينية يجب أن يتم من خلال عملية التفاوض".

لقد تميزت هذه المبادرة بالنسبة للاسرائيليين والامريكيين بعدة امور اهمها:

أولاً: اعتراف 22 دولة أعضاء في الجامعة العربية بإسرائيل، وإقامة علاقات كاملة معها؛ وهو ما يوفر على إسرائيل التخطب الذي تعرض له الكثير من رؤساء حكوماتها في السابق، والحيرة في الإجابة على التساؤل: هل يجب أولاً إنهاء المفاوضات مع الفلسطينيين، أم من الأفضل الحديث أولاً مع السوريين؟

ثانياً: أن السعودية بما لها من تأثير في العالم الإسلامي انتظرت قيام دول أخرى بالخطوة الأولى تجاه إسرائيل، لكنها هذه المرة تأخذ زمام المبادرة، وهو ما ينطوي على أثر كبير على العالمين الإسلامي والعربي.

ثالثاً: أن الأمير عبد الله اغفل في مبادرته ذكر حق العودة، وهو البند الذي لن توافق عليه أي حكومة إسرائيلية.

الموقف الاوروبي:

كان الجانب الاوروبي أكثر المتحمسين للمبادرة العربية فقد عبر خافيير سولانا منسق السياسة الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوروبي عن مناخ أوروبي عام متعاطف مع القضية الفلسطينية ، وقام خافيير سولانا بمناقشة المبادرة خلال جولة له في المنطقة شملت لقاء مع الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ورئيس الوزراء الاسرائيلي اريئيل شارون ثم توجه الى المملكة العربية السعودية للقاء الأمير عبد الله فيما اعتبر أول مسؤول دبلوماسي أوروبي يجري مباحثات مع ولي العهد السعودي بهذا الشأن. (الشفير، جزيرة نت، ص 17).

اما **الموقف الفرنسي** : فقد عبر عنه الرئيس الفرنسي جاك شيراك الذي وصف المبادرة بأنها "قوية وشجاعة"، وقال: إن فرنسا والاتحاد الأوروبي يؤيدان دون تحفظات هذه الخطة، مضيفاً أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة أيدتا هذه المبادرة" (برس، 2008، ص 22). وقد ايدت كل من تركيا، وروسيا، والصين المبادرة العربية السعودية.

قرار القمة العربية المنعقدة بتاريخ 2005/3/23 بخصوص المبادرة العربية:

1. التأكيد على المبادرة العربية السعودية اذا يؤكد قرار قمة بيروت رقم 221 بتاريخ 2002/2/28 الذي اعتمد مبادرة السلام العربية والذي يتمسك بها كاساس للحل السلمي العادل والشامل والدائم في المنطقة.
2. التأكيد على ان عملية السلام قد قامت على اساس الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الارض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد وعلى ذلك فانه لا يحق لاي جهة

- مهما كانت ان تجري اي تعديل على اي من المرجعيات التي قامت عليها العملية السلمية لغايات التوصل من التزاماتها او التراجع عنها، وعمما وقعت عليه من اتفاقيات.
3. رفض المواقف التي تتعارض مع قواعد الشرعية الدولية ومرجعيات عملية السلام التي جاءت في الخطابين المتبادلين بين رئيس الوزراء الاسرائيلي والرئيس الامريكى بما في ذلك تلك التي تستبقي نتائج المفاوضات حول مسائل الوضع النهائي.
4. التاكيد على ان عملية السلام كل لا يتجزأ و ان السلام العادل والشامل والدائم الذي تتطلع اليه شعوب المنطقة لن يتحقق الا بعودة الحقوق العربية كاملة غير منقوصة الى اصحابها وفي مقدمتها انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان وجنوب لبنان الى حدود الرابع من حزيران 1967، واقامة الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلاً يتفق عليه طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، وضمن رفض كل اشكال التوطين الفلسطيني والذي يتنافى ومبادئ القانون الدولي والوضع الخاص في الدول العربية المضيفة.
5. مواصلة التحرك لما ورد في البند السابع من قرار قمة بيروت رقم (221) بشأن اعتماد مبادرة السلام العربية لاستصدار قرار من مجلس الامن او الجمعية العامة للأمم المتحدة يتبنى مبادرة السلام العربية كإطار للحل السلمي.
6. تكليف لجنة خاصة بمبادرة السلام العربية للتشاور مع الدول العربية والدعوة الى عقد اجتماع مشترك معها لاتخاذ الخطوات اللازمة لدفع مسيرة التسوية للصراع العربي الاسرائيلي.
7. دعوة لجنة مبادرة السلام العربية الى المستوى الوزاري برئاسة رئيس الدورة الحالية للقمة العربية بالتنسيق مع الامين العام لجامعة الدول العربية الى مباشرة العمل لتفعيل خطة التحرك الموضوعه على الساحة الدولية بغية تنفيذ المبادرة وتقديم تقارير عن اعمالها والنتائج التي تتوصل اليها الى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري" (وثائق القمة العربية رقم(ق.ق: 297 د.ع (17) - (2005/3/23).

قرار القمة العربية بتاريخ 24-25 آذار 2008 بخصوص المبادرة العربية للسلام:

أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً على مستوى القمة المنعقد بتاريخ 2008/3/24 بتفعيل مبادرة السلام العربية، والتأكيد على تمسك جميع الدول العربية بهذه المبادرة كما أقرتها قمة بيروت عام 2002 بكافة عناصرها المستندة لقرارات الشرعية الدولية ومبادئها لانهاء الصراع العربي . الاسرائيلي وفرض السلام الشامل والعادل الذي يحقق الامن لجميع دول المنطقة ويمكن الشعب الفلسطيني من اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. كما اعاد القرار التأكيد مرة أخرى على دعوة حكومة اسرائيل والاسرائيليين جميعا الى قبول مبادرة السلام العربية واغتنام الفرصة السانحة لاستئناف عملية

المفاوضات المباشرة على كافة المسارات، وكلف القرار اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام العربية بمواصلة جهودها وتشكيل فرق عمل لاجراء الاتصالات اللازمة مع الامين العام للامم المتحدة والدول الاعضاء بمجلس الامن الدولي واللجنة الرباعية والاطراف المعنية بعملية السلام من أجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة في قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الارض مقابل السلام ومبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراض الغير بالقوة. كما تضمن تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بمتابعة تقييم الوضع بالنسبة لجهود السلام الحالية ومدى فعاليتها وقرار الخطوات القادمة للتحرك في ضوء هذا التقييم" (وثائق جامعة الدول العربية، 2008).

وتضمن البيان الختامي للقمّة تحذيراً لإسرائيل من ان مبادرة السلام العربية مرتبطة بالسلوك الإسرائيلي، وان الحكومات العربية ستراجع استراتيجياتها بشأن السلام مع إسرائيل، منوهاً أن "استمرار الجانب العربي في طرح مبادرة السلام العربية مرتبط ببدء تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها في إطار المرجعيات الدولية لتحقيق السلام في المنطقة، وأكد البيان على ضرورة تحقيق السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي، مؤكداً أن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها وان السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن ان يتحقق الا من خلال الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران 1967 والاراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان والتوصل الى حل عادل متفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين " (وثائق جامعة الدول العربية، 2008).

5.6 الانتقادات التي وجهت للمبادرة:

- لقد وجهة بعض المحللين السياسيين والكتاب انتقادات من اهمها:
1. أن المبادرة تجاهلت قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحقوقهم الثابتة في العودة، والمستوطنات، والقدس.
 2. أن توقيت المبادرة غير مناسب وأن إسرائيل ستعمل على استغلال أطروحاتها لخدمة مصالحها.
 3. أن المبادرة لم تأت بجديد سوى التزام الدول العربية جميعاً بالاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها.
 4. أن المبادرة لم تأخذ مجمل الحقوق الفلسطينية بعين الاعتبار، بل حصرت الحقوق في الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع وفي الدولة الفلسطينية، وأنها أغفلت جوهر القضية

الفلسطينية التي لم تبدأ عام 1967، وإنما باحتلال فلسطين عام 1948، وتهجير وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه.

5. أن هناك جوانب أخرى وقضايا هامة لم تتطرق لها المبادرة السعودية واهمها على سبيل المثال الصراع السوري الاسرائيلي وهو ما اعتبره البعض تقصيراً في جوانب المبادرة السعودية.

5.5 مستقبل المبادرة العربية:

أعرب مندوب المملكة العربية السعودية لدى الجامعة العربية، السفير أحمد عبد العزيز قطان، عن اعتقاده بلأن المبادرة العربية للسلام لن تبقى مطروحة على الطاولة مدى الحياة، وقال: ان صبر العرب قد نفذ بسبب التعنت الاسرائيلي على حد تعبيره.

واشار القطان الى أن تعليق المبادرة يحتاج إلى قرار من القمة، مضيفاً أن إسرائيل تحلم إذا كانت تسعى الى التطبيع قبل تحقيق السلام الشامل والعاقل ، وتحلم أكثر إذا كانت تطلب تعديل المبادرة أو المساس بجوهرها، فعليها قبولها ثم بدء التفاوض على أساسها مع الأطراف المعنية. وهناك من يرى إنه رغم ما تضمنته المبادرة من حديث عن انسحاب إسرائيل إلى حدود 1967 إلا أن خلو المبادرة من أي إشارة إلى تطبيق القرار (194) الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم قد يفرغها من أي محتوى حقيقي.

ويبقى السؤال المطروح بعد مرور نحو خمس سنوات على تبني المبادرة العربية هو هل فشلت المبادرة العربية؟ أو ما زال هناك امل في اعتمادها كاساس للتسوية؟

ولا يمكن اعتبار المبادرة العربية فاشلة اذ أنها طرحت اطاراً عاماً لآلية حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي ضمن مظلة دعم عربية، وهو ما يدعم خطة خارطة الطريق التي تاتي ضمن مظلة دولية الا أن التعنت الاسرائيلي المستمر وتحديه للمجتمع الدولي قد أدى الى اعادة النظر في مدى جدية اسرائيل في التوصل الى تسوية شاملة وفي هذا المجال يشير احمد قريع رئيس الوفد الفلسطيني للمفاوض الى أن المجتمع الدولي لن يسمح بضياح فرصة اضافية للتوصل الى حل للصراع العربي الاسرائيلي خاصة في ظل الوضع الحالي في الشرق الأوسط والمستجدات الاجتماعية والسياسية التي تدعم الحركات الاسلامية الأصولية والتاثير الايراني في المنطقة". (احمد قريع، 2008/4)

5.7 الخلاصة:

ان مشاريع التسوية التي قدمت لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي منذ عام 1973- 2002 قدمت بشكل فردي ولم تكن على مستوى رسمي مما ادى الى فشلها وجعل الدول العربية تتبنى المبادرة العربية السعودية التي طرحها الامير عبد الله عام 2002 ولي العهد السعودي لتحد من التصعيد الاسرائيلي على الشعب الفلسطيني وتكون الحل الامثل لتسوية الصراع باحتوائها على بنود لمعالجة قضايا الصراع الاساسية مما دعى اسرائيل الى التعليق على بند اللاجئين والعودة الى حدود

عام 1967 بان الحديث عن هذه القضايا قد انتهى بالوعود التي وعدها بها الرئيس الامريكي جورج بوش، وقد عبرت الدول العربية عن رفضها الموقف الاسرائيلي في قرارات القمم العربية التي تلت قمة بيروت وان الدوال العربي قد وضعت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية امام اختبار لمعرفة ان كانت جادة في التسوية مع العرب ام انها غير جادة وتضع عقبات امام كل تسوية للصراع .

النتائج الرئيسية:

طرحت الرسالة عدد من الفرضيات والتساؤلات التي انطلقت منها في تحليل مبادرات التسوية العربية للقضية الفلسطينية وهي على النحو التالي:

اولاً التساؤلات:

كان السؤال الرئيسي يدور حول المبادرات العربية التي طرحت لتسوية القضية الفلسطينية؟ وما هي التطورات التي شهدتها هذه المبادرات من حيث معالجتها لقضايا الصراع الاساسية؟ لقد قدمت العديد من المبادرات لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1973 - 2002 وكان اول هذه المبادرات المشروع الاردني الذي تقدم به الملك حسين والذي عرف بمشروع المملكة المتحدة في اذار عام 1972 والذي يتضمن اقامة مملكة متحدة من قطرين قطر فلسطين ويضم الضفة الغربية و قطر الاردن يضم الضفة الشرقية.

ثم المشروع الذي تقدم به الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عام 1973 انطلاقاً من ان الدول العربية لا يمكن ان تصل الى حل مع اسرائيل باستخدام القوة وكان المشروع قائماً على اساس على قرار التقسيم 181.

اما مشروع السادات عام 1978 الذي قدم بعد حرب عام 1973 ونتج عنه معاهدة كامب ديفيد وتم بموجبة استعادة سيناء والتفاوض من اجل حكم ذاتي في فلسطين. فقد قلب موازين المنظومة العربية من المقاطعة الاسرائيلية الى مقاطعة مصرية.

وتقدم الامير فهد بمبادرته عام 1981 والتي تضمنت عدة مقترحات تتعلق بقضايا الصراع الاساسية ثم تحولت الى المشروع العربي للسلام في قمة فاس عام 1982 الذي هو نسخة عن مشروع الامير فهد.

واعلنت الاردن فك الارتباط الاردني مع الضفة الغربية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وذلك بتاريخ 31 حزيران 1988.

اعلن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ 15 نوفمبر عام 1988 الاستقلال الذي تم بموجبه اعلان الدولة الفلسطينية على الاراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

اما المشروع المصري للسلام عام 1989 الذي يدعو الى اجراء انتخابات في الاراضي الفلسطينية المحتلة ويدعو الى تطبيق قراري 242 و 338 وشكلت المبادرة العربية التي قدمها الامير عبد الله ولي العهد السعودي عام 2002 والتي تم تبنيها في قمة عربية موحدة في بيروت عام 2002 اخر مبادرات اللام العربية ولتصبح المبادرة العربية للسلام وتتضمن عدد من الحلول لقضايا الصراع الاساسية.

اما السؤال حول نقاط الضعف والقوة في المبادرات العربية التي طرحت لتسوية القضية؟ اسباب فشل هذه المبادرات في تسوية القضية الفلسطينية؟

فيمكن القول ان نقاط القوة ميزت المبادرة العربية للسلام عما سبقها انها لاقت دعماً عربياً وتطرحت بشكل جماعي المبادرات الاخرى التي تطرحت بشكل فردي.

ان اسباب فشل هذه المبادرات يعود بالدرجة الاولى الى التعنت الاسرائيلي ورفضه لاي من مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية كما ان الدعم الامريكى لاسرائيل في رفضها لتلك المبادرات سبباً اخر في فشل هذه المبادرات.

اما ابرز مميزات المبادرة العربية لتسوية القضية الفلسطينية التي اقرها مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002

فالذي يميز هذه المبادرة عن المبادرات العربية الاخرى انه تم تبنيها وكما سبق القول من قبل 22 دولة عربية اعضاء في جامعة الدول العربية في قمة عربية وانها وضعت اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية امام تحدي كبير لبيان مدى جديتها في تطبيق السلام، كما ان هذه المبادرة تستند الى قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية.

واما ابرز الظروف التي دفعت الاقطار العربية لتبني مبادرة موحدة لتسوية القضية الفلسطينية فقد جاءت هذه المبادرة نتيجة للظروف والمعاناه التي يعيشها الشعب الفلسطيني ونتيجة لاعمال القمع والتكيل بالشعب الفلسطيني وعدم التزام اسرائيل باي من الاتفاقيات او قبولها باي من الحلول، فجاءت هذه المبادرة لتعبر عن مواقف الدول العربية وجديتها في تحقيق سلام عادل وشامل مع اسرائيل لانهاء الصراع.

واما السؤال حول مستقبل المبادرة العربية لتسوية القضية؟ فقد طرحت المبادرة في عام 2002 وما زالت مطروحة منذ ذلك التاريخ بالرغم من اعتراض اسرائيل على بعض بنودها وطلبها من الدول العربية تعديلها ورفض الدول العربية لذلك فمستقبل المبادرة يكمن في مدى الاصرار عليها ورفض تعديلها.

ثانياً: الفرضيات:

لقد انطلقت الدراسة من عدد من الفرضيات هي:

1. ان المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية كانت مبادرات فردية، وفي إطار الصراع بين

محاور مختلفة في العالم العربي، في حين طرحت المبادرة العربية للسلام كمبادرة عربية

جماعية للتسوية مع اسرائيل في مؤتمر القمة في بيروت عام 2002.

ان جميع المبادرات التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية كانت فردية في طرحها لذلك نرى بانها

فشلت ولم تنجح أي منها ولم يتم الاخذ بها، في حين لم تقديم المبادرة العربية عام 2002 في

مؤتمر القمة في بيروت لتكون المبادرة العربية الاولى التي يتم وضعها اما اسرائيل وامريكا للتأكد من مدى جديتهما في تحقيق السلام.

2. ان ما تضمنته المبادرات العربية لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي من مواقف حول قضايا الصراع الاساسية كانت متشابهة، والخلاف فيما بينها كان شكلياً فقط ويتعلق بالأطراف المقدمة لها.

من الواضح ان المبادرات العربية السابقة كانت متشابهة نوعاً ما والذي يختلف هم الشخوص والمكان والزمان فمعظمها ينطلق من قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية.

3. ان ضعف المبادرات العربية لتسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وعدم الأخذ بها يعود الى تقديمها من قبل أطراف معينة في العالم العربي، وليس باسم الدول العربية معاً. يبرز بوضوح ان السبب في ضعف هذه المبادرات انها طرحت بشكل فردي وليس بشكل جماعي رسمي بان يتم طرحا في قمة عربية موحدة وعدم الالتزام بها ومحاولة اقناع العالم بها.

4. ان مصدر القوة التي تتمتع بها مبادرة السلام العربية 2002م الإجماع العربي حول هذه المبادرة.

يتضح ذلك بان المبادرة العربية ما زالت مطروحة على الساحة السياسية حتى الان بالرغم من الضغوط التي مرت بها لتعديل بعض بنودها الا انها موجودة بدون أي تعديل.

5. ان مبادرة السلام العربية التي اقترتها قمة بيروت عام 2002م ستشكل أساسا لحل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي خلال المرحلة المقبلة.

ان المبادرة العربية ستوضح فيما اذا كانت اسرائيل وامريكا تتجه نحو حل جذري للقضية الفلسطينية وفق الحلول التي قدمتها المبادرة العربية ام انها مصرة على عدم اللاتزام بقرارات الشرعية الدولية.

لقد أكدت الدراسة على صحة الفرضيات التي انطلقت منها خاصة أن المبادرة العربية للسلام بما تتضمنه من مواقف حول قضايا الصراع الأساسية كانت متشابهة، وأن سبب ضعف المبادرات الاخرى يعود الى عدم الأصرار والمتابعة لها من قبل الدول العربية، أما بالنسبة للمبادرة العربية السعودية التي طرحها الامير عبد الله فكان مصدر قوتها انه تم تبنيها عربياً وفي قمة عربية وهي المطروحة الآن على الساحة السياسية.

كما كان للتعنت الإسرائيلي ازاء كل مبادرة او اتفاق الدور الاكبر في عدم تنفيذ المبادرات والاخذ بها. اضافة الى الموقف الامريكي الداعم لاسرائيل في موافقها اتجاه العملية السلمية والذي كان من خطأ هو (وعد بوش) الذي يلغي مضمون التفاوض سلفاً، ويمنح اسرائيل مجموعة من المطالب المتمثلة في:

- 1 عدم العودة إلى حدود 1967
- 2 عدم إزالة الكتل الاستيطانية الكبرى.
- 3 رفض بحث موضوع حق العودة الاجئين.
- 4 دعم منهج يهودية دولة إسرائيل

التوصيات:

بناء على ما تقدم من استعراض للمبادرات السلمية العربية والمواقف المختلفة منها خاصة الموقف الاسرائيلي فان الطريق أمام منهج التفاوض المجدي تبدو، والتوصل الى تسوية سياسية مقبولة يتطلب الاخذ بالاعتبار التوصيات التالية:

1. أن يتم تطوير المبادرة العربية بما يشكل رداً على الإضافات الإسرائيلية على مشروع التسوية. وهنا يمكن لهذا التطوير أن يشمل ما يلي:

1. إن الانسحاب الإسرائيلي يجب أن يكون إلى حدود 1967 وعدم التنازل عن اقل من ذلك.
2. التمسك بالقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية دون فتح الموضوع للتفاوض من قبيل تقاسم السيادة عليها على غرار ما جرى في مفاوضات كامب ديفيد 2000.
3. رفض ابقاء الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية وذلك بسبب طبيعة الوضع الاستيطاني المكثف الذي تم، ولأن هذا الاستيطان يحاصر القدس ويفصل بينها وبين الضفة الغربية، ولأن المستوطنات تقطع أوصال الدولة الفلسطينية الموعودة، وبقاؤها يمنع قيامها.
2. الاصرار على المرجعيات الاساسية لعملية السلام ممثلة بقوارات الأمم المتحدة ومبدأ الارض مقابل السلام، والحذر من فرض مرجعيات جديدة من قبيل خطة خارطة الطريق او رؤية بوش حول الدولة الفلسطينية. وهنا لا بد من ملاحظة أن الإضافات الإسرائيلية على مشروع التسوية تخالف الشرعية الدولية، أما الإضافات العربية المطلوبة لتطوير المبادرة العربية، فإنها تقع كلها ضمن إطار الشرعية الدولية.
3. رفض مبدأ التفاوض وفق الاسس التي تطرحها الولايات المتحدة الامريكية التي تساند بشكل مطلق رؤية اسرائيل حول التسوية النهائية واعتبارها طرفاً الى جانب اسرائيل في المفاوضات وليست وسيطاً نزيهاً فيه.

4. الاصرار على المبادرة العربية السعودية وعدم فتحها للتعديلات كما ترغب اسرائيل والولايات

المتحدة كما هي.

5. استمرار الاطراف العربية في تقديم الدعم للفلسطينيين في موافقهم وثوابتهم ورفض تقديم أي غطاء لاية تسوية لا تلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيين.

6. العمل على انتهاء الخلافات الفلسطينية الداخلية واعادة الوحدة الوطنية والعمل ضمن هدف واحد وهو انتهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فالانقسام القائم يضعف موقف المقاومة الفلسطينية وموقف المفاوض الفلسطيني معاً.

اسم الملحق : قائمة بمبادرات ومشاريع التسوية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي _الاسرائيلي.

1. الشروع النرويجي عام 1952:

الذي قدمه المندوب النرويجي لدى الأمم المتحدة من أجل تسوية الصراع العربية الإسرائيلية.

1. مشروع جونستون 1953-1955:

"يهدف هذا المشروع إلى معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين ن والقضية الفلسطينية عن طريق

تعاون الدول العربية وإسرائيل في استثمار مياه نهر الأردن استثماراً مشتركاً" (هور، 1985، ص52)

2. مشروع دالس: 1956

والذي ركز على حل قضية اللاجئين عن طريق توطينهم في مناطق تواجدهم كما ركز على حل مشكلة الحدود بالتوصل إلى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل.

3. مشروع إسرائيل جديدة 1956:

ركز على تعويض اللاجئين بجمع الأموال والتسهيلات التجارية للدول العربية وتطوير نهر الأردن.

4. المشروع الكندي 1957:

التقي بنود هدنة عام 1948 وإقامة إدارة مدنية تابعة لهيئة الأمم المتحدة في غزة وانسحاب القوات الإسرائيلية من شرم الشيخ.

5. المشروع الاسترالي 1957:

يتحدث عن تسوية الحدود واللاجئين وتقديم المساعدات الاقتصادية إلى دول الشرق الأوسط والتبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية، ومشكلة النفط، وإقامة هيئة استشارية تابعة للأمم المتحدة لتقديم النصائح لدول الشرق الأوسط المالية والاقتصادية.

6. مشروع ايزنهاور 1957-1958:

دعا في مشروعة الى اقامة في الشرق الأوسط دون أن يشير إلى فلسطين وقضية اللاجئين.

7. مشروع أشكول 1960:

يتمحور حول الالتزام بالهدنة وأجراء مفاوضات بين البلدان التي وقعت الهدنة عام 1948 إلا أن يتم التوصل إلى تسوية سلمية مع وضع إسرائيل تعديلات على الحدود.

8. مشروع جونسون 1961:

اقترح جونسون أن يعطي كل رب أسرة من اللاجئين فرصة الاختيار الحر بين العودة إلى فلسطين أو التعويض وكان المشروع يتحدث عن اللاجئين تعويضهم.

9. قمة غلاسبورة 1967:

إنهاء الأعمال العسكرية وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين وحماية الأماكن المقدسة.

10. مشروع الرئيس الأمريكي جونسون 1967:

حل مشكلة اللاجئين ووضع حد لسباق التسلح واحترام الاستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع دول المنطقة.

11. المشروع السوفيتي 1967:

انسحاب إسرائيلي والتصالح العربي الإسرائيلي.

12. المشروع الأمريكي 1967:

- الاستقلال السياسي لجميع دول في المنطقة وحل مشكلة اللاجئين وحرية الملاحة.
13. المشروع النيجيري 1967:
- الانسحاب الإسرائيلي من الاراضي المحتلة وتأليف لجنة دولية للقدس وإرسال المساعدات للاجئين.
14. المشروع الألماني 1967:
- ويتناول حرية الملاحة واللاجئين والقدس واحترام كيان الدول الإقليمي.
15. مشروع دول عدم الانحياز 1967:
- الانسحاب الإسرائيلي ودراسة الأوضاع بعد الانسحاب.
16. مشروع ألون 1967:
- يتناول الجولان وسيناء ووضع حدود دقيقة وتوطين اللاجئين.
17. مشروع بام للسلام 1969:
- أن إسرائيل تؤيد حلاً على أساس الدولتين: اسرئيل وفلسطين، والانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط الهدنة والقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل على أن يكون نظام للاماكن الدينية ومراعاة مشكلة الحدود كما يجب أن تكون هناك حل لمشكلة اللاجئين.

المراجع:

1. ابن منظور. (2001): لسان العرب، الجزء الاول، بيروت، دار احياء التراث العربي.
2. ابو عامر، ع. (2004): العلاقات الدولية، الظاهرة والعلم...الدبلوماسية والاستراتيجية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
3. ابو زهيرة، ع. (1995): تغيير الفكر السياسي الفلسطيني 1987-1993، رسالة دكتوراه، القاهرة معهد البحوث والدراسات العربية ورقة بحثية.

4. ابو زهيرة، ع، سعافين، م. (حزيران، 2002): كيف نظرت اسرائيل الى المبادرة السعودية، رؤية، العدد 19.
5. الثقافي، أ. السياسة الدولية، خطة خارطة الطريق، (اذار، 1990) العدد 6.
6. الجليلي، ح. (1989) القرار والتسوية، بيروت، دار النفائس.
7. الازعر، م. (1997): اين القدس ستكون موضع التفاوض، صامد، العدد 108.
8. الشاعر، صالح. (2006): تسوية النزاعات الدولية سلمياً، القاهرة، مكتبة المدبولي.
9. الشريف، م. (2005): البحث عن كيان- دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908-1993، ط1، قبرص، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي.
10. الغبرا، ش. (1997): اسرائيل والعرب ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
11. الفراء، ي. (1995): المفاوضات الفلسطينية الامريكية الاسرائيلية التاكيد موقف اسرائيل من قضايا الحل النهائي، ترجمة خليل الثقافي، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
12. القرعى، أ. (يناير، 2003)، مبادرة قمة بيروت والعد التنازلي لقمة المنامة، السياسية الدولية، العدد 151.
13. الكيالي، ع. موسوعة السياسية، الجزء السادس، بيروت، المدينة العربية للدراسات والنشر.
14. الهور، م، موسى. (1986): مشاريع التسوية القضية الفلسطينية، عمان، دار الجليل.
15. جرجس، ف. (1997): النظام الاقليمي العربي والدول الكبرى، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
16. حسين، ع. (1990): عصر التسوية، ط1، بيروت، دار النقاش.
17. حسين، ز. (2005): القضية الفلسطينية الى اين: المواجهة العربية الاسرائيلية بين الحرب والسلام عبر اكثر من نصف قرن، القاهرة، مكتبة دار الهاللي.
18. حسين، ع. (1998): التسوية الصعبة، ط1، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.
19. الرشيدى، أ. (1998): القضية الفلسطينية وفاق التسوية السلمية، ط1، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية.
20. سعافين، م. (حزيران، 2002): كيف نظرت اسرائيل الى المبادرة السعودية، رؤية، العدد 19.
21. سعيد، أ. (1994): غزة اريحا- سلام امريكي، القاهرة، دار المستقبل العربي.
22. شلش، ط. (1995): المواجهة والسلام في الشرق الاوسط الطريق الى غزة اريحا، ط1، القاهرة، دار الشروق .
23. صقر، م. (1994): المعاهدة الاردنية الاسرائيلية، عمان، مركز دراسات الشرق الاوسط.
24. صقر، ع. مجلة الدراسات الفلسطينية، اتفاقية طابا (اسلوا 2)، (شباط 1996)، العدد 624.

25. عباس، م. (1994): طريق اسلو، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
26. عرابي، أ. (نيسان/2007) القدس بين الخيرات العربية، صامد الاقتصادي، العدد 108.
27. عوض الله، م. (2006): القضية الفلسطينية در اسة واقتراحات للحل، ط1، غزة، دار الارقام.
28. فودة، ع. قضية القدس في محيط العلاقات الدولية منظمة التحرير الفلسطينية، القدس، دار المعارف.
29. قريع، أ. (2000): الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اسلوا الى خارطة الطريق
مفاوضت كامب ديفيد (2)، رام الله، المؤسسة العربية للدراسات الفلسطينية.
30. قشي، خ. (1999): المفاضلة بين الوسائل التحكيمية لتسوية المنازعات الدولية، بيروت،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
31. كارتر، ج. (2007): فلسطين سلام لا تفرقة العنصرية، ترجمة عادل بشرى، القاهرة.
32. كيوان، (نيسان، 2007) القدس بين الخيرات العربية، صامد الاقتصادية، العدد 108
33. مقلد، أ. (1993): العلاقات السياسية الدولية، الكويت، منشورات ذات السلاسل.
34. لورنس، ه. (1992) ، اللعبة الكبرى، ترجمة محمد مخلوف.
35. هيكلم، م. (1996): المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل، ط1، القاهرة، دار الشروق.
36. الموسوعة الحرة، (فبراير 2007) ، الصراع العربي الاسرائيلي.
37. السياسة الدولية، (اب، 1984) ، العدد 78
38. السياسة الدولية، (كانون الثاني، 1992) العدد 107.
- مراجع الانترنت:
1. برس ،ب. عمان : 2008/3/16 ورقة بحثية على موقع اسلام اون لاين
www.islamonline.net/arabic/index.shtml
2. موقع رغم الحدود،
2007
3. السمان، ع. 2008/5/6 www.mmsec.com
4. عودة، ج. 2008/4/20 www.sasedu.com
5. شقير، ش. (2007/3/23 الجزيرة نت).
- <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B7A9E7E9-A8C8-4370-B6CD-193ED5B98C44.htm>
6. موقع جامعة الدول العربية
2008/5/5
<http://www.sis.gov.eg/VR/arab/arabic/html/algeria.pdf>

الصحف:

1. يديعوت أحرونوت (2002/2).
2. صحيفة "هآرتس"، 2002/2/15، الثلاثاء.
3. جريدة الإتحاد (2002/3/29)، العدد 9763.
4. السفير (2007/3)، العدد 105.
5. جريدة الحياة، 2002/3/29.

مقابلات :

1. مقابلة شخصية احمد قريع/ رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، يوم الاربعاء الموافق 2008./4/16
2. مقابلة خاصة مع اتسيبي لفني وزيرة خارجية اسرائيل على تلفزيون اسرائيل.
3. مقابلة خاصة مع خالد مشعل حركة حماس على تلفزيون مصر.

المراجع الاجنبية:

1. Zureik, e. (1996): Palestinian refugees and the peace process, United States of America.
2. Perry, m. (1994): a fire in Zion, New York.
3. Twite, r. (1995): the Arab Israeli negotiations, tel_ aviv.
4. Aruri, n. (2003): Dishonest Broker: the US Rolen, Israeland Plestine, 1st,

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	القرارات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي	1-2
36	اهم المبادرات الدولية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية	2-2 (أ)
37	اهم المبادرات الدولية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية	2-2 (ب)
45	الاتفاقيات الدولية التي ابرمت بين الاسرائيلين والعرب لتسوية القضية الفلسطينية	3-2 (أ)
46	الاتفاقيات الدولية التي ابرمت بين الاسرائيلين والعرب لتسوية القضية الفلسطينية	3-2 (ب)
71	المبادرات العربية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1973-2002	1-3 (أ)
72	المبادرات العربية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 1973-2002	1-3 (ب)

الفهرس المحتويات:

الموضوع الصفحة

اجازة الرسالة

أ.....الاقرار.

ب.....الاهداء.

ج.....الشكر والعرقان.

د.....التعريفات.

و.....المخلص بالعربي.

ح.....المخلص بالانجليزي.

1.....الفصل الاول: الخلفية الدراسية واهميتها.

1.2	المقدمة.....	1
1.3	مشكلة البحث.....	1
1.4	اهمية الدراسة.....	2
1.5	اهداف الدراسة.....	2
1.6	اسئلة الدراسة.....	3
1.7	فرضيات الدراسة.....	3
1.8	محددات الدراسة.....	4
5	الفصل الثاني: الايطار النظري واستعراض الادبيات.....	5
2.1	الايطار النظري.....	5
2.2.1	مفهوم الصراع.....	5
2.2.2	وسائل تسوية النزاع.....	9
2.2.3	استعراض الادبيات.....	12
2.1	دراسة بعنوان الفكر السياسي الفلسطيني للباحث عيسى ابو زهيرة.....	12
2.2	دراسة بعنوان (مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985) للباحث منير الهور.....	13
2.3	دراسة بعنوان القضية الفلسطينية وفاق التسوية السلمية (مجموعة باحثين).....	13
2.4	دراسة بعنوان (القضية الفلسطينية دراسة واقتراحات للحل) للباحث محمد عوض الله.....	14
2.5	تعليق على الدراسات السابقة.....	15
3	الفصل الثالث: الصراع العربي الاسرائيلي والتدخل الدولي فيه.....	16
المقدمة.....		16
3.2	القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي.....	17
3.2.1	وعد بلفور.....	17
3.2.2	احداث عام	
1948	19
3.2.3	حرب الايام الستة 1967.....	20
3.2.4	حرب عام 1973.....	20
3.2.5	المشاكل المتفرعة عن الصراع العربي الاسرائيلي.....	21
3.3	اهم المبادرات العربية والقرارات الدولية لحل الصراع العربي الاسرائيلي والمواقف المختلفة	
منها.....		23
3.3.1	القرارات الدولية لحل الصراع العربي الاسرائيلي.....	23
1	قرار التقسيم رقم 181.....	23

2. قرار اللاجئين رقم 194.....24.
3. قرار 242.....24.
4. قرار 338.....25.
- 3.32 المبادرات الدولية لحل الصراع العربية الاسرائيلي.....27
- 3.4.1 مشروع وليم روجرز وزير الخارجية الأميركية عام 1969.....27
- 3.4.2 مؤتمر جنيف الدولي.....27
- 3.4.3 مؤتمر مدريد الاول.....28
- 3.4.4 مؤتمر مدريد الثاني.....28
- 3.4.5 مبادرة كلينتون للسلام.....29
- 3.4.6 مفاوضات شرم الشيخ.....30
- 3.4.7 ايلون - نسيبة.....31
- 3.4.7 مبادرة جنيف.....33
- 3.4.8 خارطة الطريق للجنة الرباعية الدولية.....33
- 3.3.3 الاتفاقيات الدولية التي ابرمت لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي.....38
- 3.5.1 اتفاقية أوسلو.....38
- 3.5.2 اتفاق غزة - أريحا 1994.....39
- 3.5.3 اتفاق وادي عربة 1994.....40
- 3.5.4 اتفاق طابا 1995.....40
- 3.5.5 اتفاق واي ريفير (1) 1998.....40
- 3.5.6 اتفاق واي ريفير (2) 1999.....42
- 3.5.7 كامب ديفيد 2000.....42
- 2.4 الخلاصة.....47
- الفصل الرابع: المبادرات العربية لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام 49.....49
- 4.1 المقدمة.....49
- 4.2 الاهتمام الدول العربية في القضية الفلسطينية.....51
- 4.2.3 المبادرات الدولية لتسوية القضية الفلسطينية.....56
- 4.3.1 مشروع المملكة المتحدة في 15 آذار مارس 1972 قطر.....56
- 4.3.2 مبادرة الرئيس بورقيبة 1973.....57
- 4.3.3 مبادرة السادات عام 1977.....58
- 4.3.4 مبادرة الامير فهد عام 1981.....64

66.....	4.3.5 مشروع قمة فاس 1982.....
67.....	4.2.6 قرار فك الارتباط بين الاردن والضفة الغربية 1988:.....
68.....	4.3.7 اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني وعلان الدولة الفلسطينية في 15 نوفمبر 1988.....
68.....	4.3.8 المشروع الفلسطيني للسلام.....
68.....	4.3.9 المشروع المصري للسلام في عام 1989.....
70.....	4.3.10 مبادرة السلام العربية 2002.....
73.....	4.4 الخلاصة.....
74.....	الفصل الخامس: المبادرة العربية السعودية عام 2002.....
74.....	5.1 المقدمة.....
75.....	5.2 الظروف المحيطة بطرح المبادرة.....
75.....	5.3 بنود المبادرة.....
76.....	5.5 المواقف المختلفة من المبادرة.....
79.....	5.6 قرارات.....
81.....	5.7 الانتقادات التي وجهت للمبادرة.....
82.....	5.8 مستقبل المبادرات العربية.....
84.....	5.9 الخلاصة.....
85.....	النتائج الرئيسية.....
88.....	التوصيات.....
90.....	الملاحق.....
92.....	المراجع.....